



تونس، مصر...

الامة العربية تدق باب الحرية

ملف من إعداد: سماح إدريس (بيروت)، وياسين
الحاج صالح (دمشق)، وغسان بن خليفة
(تونس)، وعبد الحق لبيض (الدار البيضاء)

هذا العدد من الآداب يقتضي منّي اعتذاراً إلى جمهور القراء. فعلى امتداد ٥٩ عاماً من عمر هذه المجلة لم أتأخّر عنهم هذه المدة كلّها (حوالي شهرين!). والسبب، كما لا يخفى، هو اندلاع الثورات (أو الانتفاضات) العربيّة في تونس ومصر والجزائر واليمن وليبيا والبحرين، فضلاً عن التظاهرات في غير قطر عربيّ. والنتيجة أنّنا قرّرنا تأجيل ما كنّا قد أعدناه، لنُفرد ملفاً لثورة تونس. ولكننا ما إنْ بدأنا بملف ثورة تونس حتى داهمتنا انتفاضة مصر، وبعدها انتفاضة البحرين وليبيا... والحبّل على الجرّار إذا شاء الشعب العربيّ التعجيل في نيل حريّته.



حاولنا في هذا الملف أن نركّز على ما يتخطى التحليلات الصحفية اليومية؛ وربما هذا قد يبرّر تأخّر عدد الآداب الذي بين أيديكم ويشنّف به. كما أترنّا أن يكون صوت الشباب والشابات أعلى من ذي قبل؛ فهؤلاء هم اليوم الصنّاع المباشرون لمجدنا الجديد. ولعلنا نذكر القراء الكرام بضرورة العودة إلى ملفات سابقة أصدرتها الآداب قبل أعوام بعنوان «الشباب العربيّ والمشاركة السياسيّة» - وهي ملفات نرى ضرورة استكمالها اليوم بملفاتٍ أخرى تغوص عميقاً في أساليب الشباب العربيّ الثائر وطموحاته.



هذا الملف يقتضي شكرًا خاصاً للرفيق والصدّيق غسان بن خليفة. فهذا الشاب التونسيّ، المُفعم بروح الكفاح والعروبة واليسار، كرّس نفسه في خدمة هذا الملف، من قلب تونس المنتفضة. فله التقدير الكبير. ولرفاقه/رفاقنا التونسيين المشاركين هنا حبناً وتصميمًا على أن يكونوا لبناتٍ أساسيّة في ملفاتنا القادمة.

والشكر موصولاً أيضاً إلى الرفيقة الشابّة نرمين الحرّ التي تشارك للمرة الأولى في الآداب باستطلاع آراء الشباب والشابات في لبنان عن أثر الانتفاضة التونسية (والمصريّة)

المشاركون

(ألفبائياً)

- أكرم البني
- الأمين البوعزيزي
- إلياس الماجري
- باسم شيت
- جمال بندحمان
- دياب أبو جهجه
- ربيع صلاح
- رشاد أبو شاور
- زياد حافظ
- سارة أبو غزال
- شاهين الساقي
- طارق قيشاوي
- طارق الكحلوي
- الطاهر لبيب
- عبد الحق لبيض
- علي الشهابي

فيهم. ونأمل ألا يتأخر اليوم الذي نُصدر فيه ملفاً كاملاً عن ثورة الشباب اللبناني ضد ديكتاتورتيه المورعين على مختلف الطوائف/المصائب اللبنانية.

كما نتقدم بالتقدير الكبير إلى الرفيق محمد علي لطيف على الغلاف الداخلي الثالث الذي قدمه إلى الآداب، وإلى الرفيق من الولايات المتحدة أيثن هيتنر لتقديمه غلاف الآداب الأول.



سيلاحظ القراء أن معظم مواد هذا الملف يتركز على انتفاضة تونس لأن غالبية المشاركين قدموا إسهاماتهم قبيل انتفاضة مصر ورحيل الطاغية حسني مبارك ونائبه، وقبل انتفاستي ليبيا والبحرين. لكننا نعد بأن يكون العدد القادم، والأعداد التي تليه هذه السنة، منصبة على الانتفاضات العربية الأخرى التي لا تحقّق مطالب شعبنا العربي فحسب بل تحقّق أيضاً حلمًا عزيزاً من أحلام مؤسس هذه المجلة الدكتور سهيل إدريس، وقراءها، وكتّابها، منذ عقود.

س.إ.

- عمر ديب
- غسان بن خليفة
- ليلى فيضة
- لين هاشم
- مازن كبراج (رسم)
- مالك الصغيري
- مايا زنكول (رسم)
- محمد علي لطيف
- محمود معروف
- ميشال كيلو
- نادر فرجاني
- نرمين الحرّ
- هادي دانيال
- هشام البستاني
- وسام الصغير
- وليد حدّوق
- ياسر منيف
- ياسين الحاج صالح



تونس، مصر...

الامة العربية تدق باب الحرية

تونس: لكي لا تأكل الثورة أولادها باكراً

□ الطاهر لبيب

الحد: لا تتوقف، لا تتراجع، لا تتنازل، وخصوصاً لا تفاوض. في التفاوض شبح «الإجهاض» يُربك القيادات بـهيمته. بعضها فهم، بدءاً أو متأخراً، خوف الناس من التأطير والتمثيل: تحول إلى «واحدٍ منهم». لقد عاين أن «جماهيره» لم تخرج من النصوص هذه المرة، وأنها سبقت قياداتها، حدساً وتحركاً ومطلباً. عاين كيف ركضت النخب وراءها، وكيف لاح منها، في بعض المحطات، ضيق نفس، إذ هي لم تتوقع منها أن تذهب إلى أقاصي مطالبها وأن لا ترضى بحلولٍ وسطي أو مؤقتة، قد يفرضي إليها التفاوض. عاين، ميدانياً، كيف أن «تفاؤل الإرادة» يواجه «تشاؤم العقل»، على حدّ تعبير غرامشي.

الثورة تلقائية. لكن القول بتلقائيتها يصبح جهلاً أو حيفاً إذا قلل من دور القيادات في الحدث قبل حدوثه. تغييب المفاجأة للقيادات، ميدانياً، لا يعني غياب تأثيرها: فما استبطنه الشعب الثائر من أفكارها ونضالها، وما تراكم من ذلك في وعيها ووجدانها، هو فاعل في الحدث، بصور مختلفة، منها الظاهر ومنها الباطن، منها المباشر ومنها غير المباشر. لا حاجة للتذكير هنا بنضال الحركات والأحزاب والمنظمات والاتحادات وأصناف المثقفين والمبدعين - فهذا، في تونس، قديم ومألوف ومعروف. مثال واحد: الجامعة التونسية حافظت، نسبياً، على بعض حصانيتها، فأتاحت لبعض أساتذتها أن تساهم دروسهم في تعميق الرؤية والوعي بوجهة التاريخ والظواهر، لدى طلابهم الثائرين اليوم. هذا، أيضاً، فعل في الحدث، من حيث يدري الأستاذ ولا يدري. وللمناسبة، فإن ما حدث في تونس هو أكبر من أن يُترك للسياسيين، يخترلون أبعاده، في خطبهم وإجراءاتهم. إنه، في العمق، إبداع متعده الأبعاد، يستنهض كل مجال.

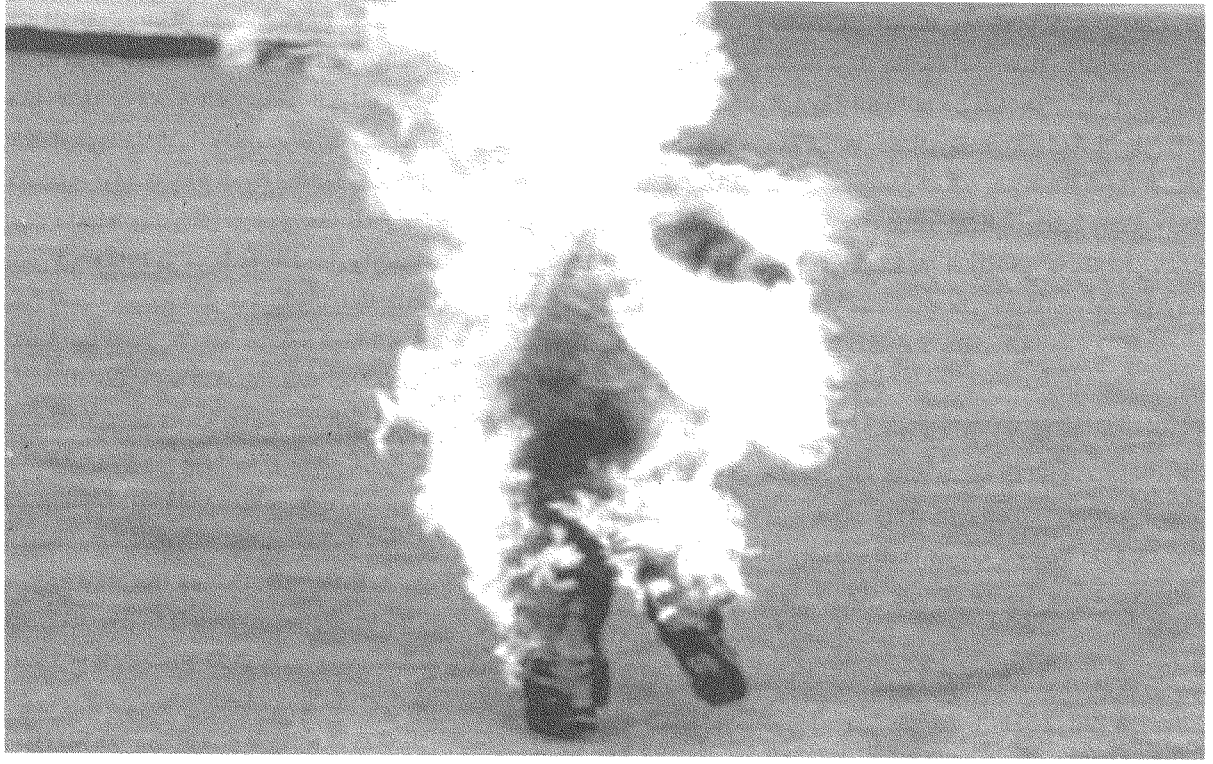
قد تكون التلقائية أعادت من السماء ما ذهب إليها من مطالب الأرض، ولكنها ليست وحياً. هي انفجار رصيد مكبوت. لهذا فإن ما حدث هو فرصة لإعادة النظر في مقولاتنا التقليدية حول القيادة، والمتحفظة، تقليدياً، على دور التلقائي في التاريخ. وهو أيضاً يدعو إلى سؤال نظري وعملي في أن واحد: أين ينتهي التلقائي، وأين تنتهي نتائجه؟

في وقت ما، في مكان ما، يتوقف التحرك الشعبي، ميدانياً، وتبدأ الوساطة النخبوية. هذا مبدأ «إجرائي» عام في كل الثورات: يضع «الشعب» حزمة مطالبه بين أيدي «ممثليه» بتغيير إيقاع الزمن، ويرتفع شعار «الصبر والحكمة»، باعتبار أن المطالب لا تتحول من القوة إلى الفعل إلا بالتدبير، وأن للتدبير أجلاً لا يحسبه الثائرون: فلا وقت للثائرين لاستقراء التاريخ وعلوم السياسة، ولا للنظر في انتقال الاقتصاد إلى اقتصاد سياسي. ولا وقت عندهم للتمييز بين ما يحصل بمجرد الحدث، وما لا يحصل إلا بالتراكم في المدى الطويل. ومهما كان استعجالهم لنتائج ثورتهم، فهذا لا يعفيهم، كما جرت به عادة الثورات، من قبول

نظرياً، كان «من الطبيعي»، من جهة الحدس التاريخي العام، أن تحدث ثورة في تونس، يوماً ما. لكن ما حدث، كما حدث، لم يتوقعه أحد: لا محمد بوعزيزي، بشرارته ورمزه، ولا الجماهير المتوالدة مطالبها، ولا النخب المتحققة بها، ولا المحللون القابعون على سطح الظواهر، خوفاً أو عجزاً تحليل. أن تخترق البلاد، أفقياً وعمودياً، جغرافياً واجتماعياً، ثورة شعبية بهذه التلقائية، خارج كل تأطير، وبهذه السرعة في الحركة، وبهذا الإصرار في طلب الأقصى، فذلك ما لم يكن متوقعاً قبل يوم من حدوثه، لا في الداخل ولا الخارج. وما دام التوقع من الواقع، فالواقع كانت تسد أفاقه، من الداخل، تضاريس القوة، وترسم أفاقه، من الخارج، مصالح أمنة. هكذا فوجئ الداخل والخارج بالأس يتحول رماده إلى لحظة مؤسسية لتاريخ جديد.

اعتاد واقع البعض، واعتادت تحاليهم، وجوداً وإيجاداً «أطراف خارجية»، مثلهم مثل من اعتادوا وجوداً أو إيجاداً من «يقف وراء» ما يحدث. هؤلاء، خصوصاً في المشرق العربي، لم يستسيغوا القول بتلقائية الثورة الشعبية في تونس. نتفهم الاستغراب: فالظاهرة هنا غير مسبوقه عربياً: أن لا تكون، لا أمام الشعب الثائر ولا وراء، قيادات داخلية أو قوى خارجية وإذا كان لا بد من أن يكون ذلك، فورا الشعب الثائر شعباً ثائراً، وأمامه «فايسبوك»!

قوة التلقائية في ما لا يُنتظر، في ما يُباغت: إنه لا يترك متسعاً لردة الفعل، إذا اتسع وتسارع مثلما حدث في تونس. ماذا كان يكون لو تحول الشعب إلى «جماهير» لها قيادات تجتمع وتناقش وتختلف وتفاوض؟ ماذا كان يكون لو تنبأت قوى الخارج المتربصة بكل نبض شعبي فتهيأت لإسكاته؟ لا ندري على وجه التحديد، ولكن من الصعب تصور «القُصويّة» تأخذ مداها إلى هذا



من التسرع استخلاص أنه يكفي أن يُحرق شخص نفسه في «ظروف مماثلة» لئيشعل في بلاده ثورة

أقول «في المدى المنظور» لأنَّ كلَّ الثورات المعروفة انتهت بأكل أولادها، طال الزمنُ أم قصر. أحياناً، أكلت ذاتها، عندما تجاوزت تلقائياً المطلب موضوعيةً الممكن، وواجهت الإردابيةً احتماليين يتربصان بها: فوضى شعبية أو قمعاً جديداً. إلى هذا نبه الكثيرون من أبناء الثورات الكبرى. فالشاعر بول فاليري رأى أن «الثورة تُنجز، في يومين، عملَ مائة سنة، وتُخسر، في سنتين، إنجازَ خمسة قرون.» والفيلسوف رينان كان أكثر منه إنذاراً. «الحكومة التي تنقذ شعبها من خطرٍ كبيرٍ تجعله يدفع ثمن ذلك غالباً في وقتٍ لاحق.»



الثورة صيرورةً مركبةً يحمل زمنها الاجتماعي ما يتراكم، في اتجاه أهدافها. ولأنها مركبة، فإنَّ أصعب ما فيها إعادة البناء. الصعوبة مأتاها مطلبُ القطيعة: هو مطلبٌ شرعي، اجتماعياً وسياسياً وأخلاقياً، ولكنَّ حدوده متحركة. سيُتضح هذا عند المرور من الإطاحة برأس ضاع بين المطارات إلى تفكيك نظام نسج سلطته بخيوطٍ وعيونٍ من حديدٍ مصهور، واحتضن مافيا سوقية لم يكن لها نكاهٌ ولا دهاءٌ سترٌ فسادها. وستتضح انزلاقه الممكنة، أيضاً، إذا تُرجمت القطيعة بتصفية حساباتٍ جماعيةٍ أو صنفيةٍ في رأس القائمة حزبٌ حرٌّ تحريريٌّ في صيغته الأولى، ومشخصٌ قمعيٌّ في صيغ تاليةٍ صنعت لهيئته الإيديولوجية ألياتٍ اجتماعيةٍ وسياسيةٍ واقتصاديةٍ وأمنيةٍ وثقافيةٍ (بل ذوقيةٍ أيضاً، جعلت الناس لا يرون الأرض والسماة إلا في لون البنفسج!). حزبٌ تسرب إلى خلايا المجتمع كلها، يراقب حركاتها وسكناتها، لا يقبل منها فرقا بين استقلال الفرد وعداوته، ويؤشئ بكلِّ إشارةٍ أو فكرةٍ لا تعني امتثالاً، ولو كانت لا تزال في الخاطر: فالعقابُ استباقيٌّ، كبقرة البطون، خوفاً من ميلاد كافر!

«التريث»: يضغطون، يتابعون، يراقبون، في مرحلةٍ أولى. في مرحلةٍ ثانية، ينتظرون نتائج التدبير. في مرحلةٍ ثالثة، تتسع الوساطة وتتفرع فتحوّلهم إلى ملقنين أو متفرجين. في مرحلةٍ لاحقة، أغلب الأحيان، وفي زمنٍ يقصر أو يطول، يحسّون بأن مطالبهم حوّلت، عُدلت، شوّهت أو ضاعت. يحسّون بأن أليات السياسة صنبت المطلق من مطالبهم في قنوات النسبي التي يصنعها التحكّم.



هذه ترسيمةً عامةً مرّت بها، أو ببعضها، ثوراتٌ كبرى في التاريخ. المرحلة المعاصرة من تاريخ العالم زادت اختزالاً وحدهً أصبحت خلاصتها النيوليبراليةً تثبيتاً لمبدأ إعطاء الأقلّ للأكثر. هذا الأقلّ هو، في تونس وحتى الآن، كسبٌ كبيرٌ، لا في المطلق وإنما باعتباره لم يكن منتظراً، خارج الحلم، بهذا الحجم وهذه السرعة: الإطاحة بنظام قاهر، والإعداد لدولة القانون، وإطلاق الحريات العامة ومعها مساجين الرأي، ومحاربة الفساد، إلخ .. وتحويل كلِّ هذا، في الإعلام، إلى حديثٍ علنيٍّ، يكاد يبدو «سريالياً». فوق هذا إحساس بأن لا رجعة فيه، على الأقلّ في المدى المنظور.

الجد. ومع هذا، فمن التسرع استخلاص أنه يكفي أن يُحرقَ شخصٌ نفسه، في «ظروفٍ مماثلة» ليُشعل، في بلاده، ثورة. هناك، دائماً، سياقٌ، ولتونس سياقها الذي جعل الثورة ممكنة، وبالطريقة التي اندلعت بها. هو سياقٌ أوسعٌ مما اختزله المعلقون بالقول: حرمانٌ في ظلِّ دكتاتورية. فهذان العاملان في واقع الأمر أقدمٌ وأشدُّ ترابطاً في بلدانٍ أخرى من العالم، ولم تحدثْ ثورة. السياق التونسي سياقٌ تاريخيٌ اجتماعيٌ، وسَمَّتهُ تقاليدُ نضاليةٌ، وتعليمٌ واسعٌ، ونخبٌ فكريةٌ وسياسيةٌ مثقفةٌ ومنفتحة (حتى في جهاز الدولة، في مرحلةٍ أولى، حيث الوزراءُ كتابٌ، قبل أن يسحب الجهازُ مسدساته على مشتقات «نَقِف!»)، وقيمٌ مجتمعٌ متجانسٌ إلى حدٍّ كبير، وجيشٌ «مدنيٌّ» لا ينقلب، الخ...



الثورة بنجاحها. إن لم تنجح أصبحت حجةً قمعيةً، في بلادها وفي غير بلادها. كلٌّ من هي على حسابه هو ضدها. وإذا كانت ضديّةً الداخل معروفةً المواقع والمسالك، فإنّ لقوى الخارج من القنوات والأشكال والصيغ، ومن حقٍّ أريد به باطل، ما يحتاج إلى التفتُّن والحذر. المبدأ هو أنه لا وجود لقوى خارجيّة «تساند» ثورةً لا تساند مصالحها. لا رهان على غير ما حمل الثورة، حتى الآن، من نكاهٍ جماعيٍّ ووعيٍّ سياسيٍّ وحسٍّ مدنيٍّ.

في دراسةٍ سابقة (١٩٩٢) تساءلتُ: «هل الديمقراطية مطلبٌ اجتماعيٌّ؟» وذهبتُ إلى أن التاريخ العربي الإسلامي لم يقدرْ على تحويل الديمقراطية إلى مطلبٍ تحمّله الحركات الاجتماعية وتضمن له التراكم والاستمرار. لم أقتنع بالبرود القافزة، هنا وهناك، إلى لحظاتٍ استناريةٍ تاريخيةٍ عابرة، محاها الاستبدادُ، سريعاً، كلُّ مرة. الآن فقط، أعدك من رأيي، لا بما مضى وإنما بالحاضر والآتِي، أملاً أن تتحوّل الديمقراطية، فعلاً، إلى مطلبٍ اجتماعيٍّ لا ينتكس أمل أن نقطع، نهائياً، مع مقولةٍ شهيرةٍ تناقلتها أزمنة التخلُّف. «ستون سنة من إمامٍ جائرٍ أصلح من ليلةٍ بلا سلطان».

تونس - بيروت

(٢٠١١/١/٢٠)

الطاهر لبيب

أستاذ جامعيّ تونسيّ

من المنطقي، والحالُ هذه، أن يثور الشعبُ ضدَّ حزبٍ قهره إلى هذا الحدِّ. ومن المبرر، والحالُ هذه، مطالبُ فصلِ الحزب عن الدولة، وغلقِ خلاياه في فضاءاتها، وتحييد رموزه، ومحاسبة فاسديه، واسترجاع الدولة ما أخذها منها أو سخره لعمله؛ ومبررٌ كلُّ ما جرى هذا المجرى. لا لبس في هذا، فهو من قبيل القضاء والإجراء. لكنّ المسألة تصبح أكثر تعقيداً والتباساً عندما تتصلُّ بما يسمّى «قواعد حزبية»: فهذا الحزب، باستثناء رموزه ومرمّضاه، لا تجتمع بين أعضائه عقيدةٌ، بقدر ما تجتمع بينهم مصالحٌ، أغلبها خدماتٌ، لهم الحقُّ فيها، بلا واسطةٍ حزبية، لو كانت الدولة دولةً قانون. «الأعضاء»، خصوصاً الفقراء والمحتاجون، هم، في الغالب، رهائن. صحيح أن الرهينة قد تتعلّق بمن يختطفها، وقد تعشقه، وفي كلّ الحالات، هي تحتاج إلى «مخارج طوارئ»، لا أكثر. ليس من صالح الثورة، ولا من صالح التماسك الاجتماعي، أن تحوّل الملاحقة هذه الرهينة إلى طريدة. هذا، على الأقل، لسببين:

الأول أن طريق الثورة طويلة، وأن الطريدة هي الأكثر تهيؤاً للارتداد فيها.

والثاني احتمال أن يتحوّل المظلوم إلى ظالم.



مهما مالت الدلالة اللسانية للفظ «الثورة»، في العربية، إلى معنى الهيئة أو الانتفاضة، ومهما فاحت منها رائحة الياسمين، فهي تبقى، في حالة تونس، ثورةً وشعبيةً. هل فيها دروس؟ فيها دروس، أولها الإمكان: إمكان الثورة «حتى في البلاد العربية»، كما كتبتُ، بتعجبٍ عنصريٍّ، صحيفةً فرنسيةً. الثاني أن الدكتاتوريات أكثر هشاشة مما يُخيّل، في الغالب، للراحين تحتها: فبقدر ما تبدو صلابتها، أثناء حكمها، يتّضح ضعفها عند سقوطها - وهو سقوط مفاجئ، وسريعٌ، ومُهين.

هذان الدرسان وغيرهما من الدروس لا تقاليدٌ للتونسيين في إلقائها على غيرهم. ليس من تقاليدهم تصديرٌ إيديولوجياتهم، ولا أرى من مشاغلهم، اليوم، تصديرُ ثورتهم. أن تسري، عربياً، رمزيّة محمد بوعزيزي، أن يتحوّل إلى إيقونة، أن يُعاد مشهدُه، أن تُستحضر شعاراتُ «ثورته»، أن يُرفع العلمُ التونسي: فهذا كلّها، بلا شك، مؤشرٌ تامٍ وتحذير، يبدو أنه أخذ مأخذاً



تونس: ثورة طور الإنجاز

□ طارق الكحلاوي

الثلاثة هي ما يشكل الهوية السياسية لنظام بن علي، والشروط التي تهيكل كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

أهم تعقيدات طبيعة السلطة السياسية العربية، بما في ذلك التونسية، هو الطبقات الوهمية التي تسيجها. وعلى رأس هذه التعقيدات النزعة «التنافسية الزبونية»^(١) حيث المناسبة الانتخابية فرصة لتجديد نظام الوساطات القائم. فالمجالس «المنتخبة» لا تمارس دورها الرقابي المفترض على السلطة التنفيذية، بل هي أحد ملحقات هذه السلطة، بوصفها مجال التقاء الوسطاء بين بعض ممثلهم والبيروقراطية التنفيذية. نحن هنا، إذن، بصدد وساطة ريعية، لا خيرية.

لا يمكن التوغل في طبيعة السلطة السياسية لنظام بن علي من دون الانتباه إلى استعمالها الأدوات السياسية الحديثة. إن «التعددية» و«التنافسية» و«الانتخابات»، وهي أدوات تعودنا اعتبارها أدوات للديمقراطية، ليست مجرد صور بلا محتوى في تونس بن علي، بل تضطلع بدور يمكن أن يعرقل أي مسار ديمقراطي. والحق أن توسيع طبقة المنتفعين من هذه الدورة الزبونية، بإقحام «أحزاب» وفئات متنوعة، يورطها جميعاً في خطيئة السلطة.

حجر الزاوية في هذا النمط هو الدور المركزي لوظيفة «الواسطة» (أو «الأكثاف» بالتعبير التونسي)، إذ إن دوافع الراغب في الترشح ودوافع الناخب تتركز تحديداً في تأدية هذا الدور. ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في الانتخابات البلدية في المناطق الريفية أو البلدات الصغيرة (مثل سيدي بوزيد وتالة وفريانة والقصرين التي كانت من بؤر الحراك الشعبي الأخير) حيث يعرف الناخبون المرشحين شخصياً. في هذه الدينامية، يمكن تفهيم «التنافس» ليس من زاوية توفيره امتيازات ونفوذاً شخصياً (مادياً وغير مادي) مباشراً للناخب فحسب، بل أيضاً من حيث منحه نوافذ لاقتحام دوائر السلطة التنفيذية للعب دور الوساطة. بهذا المعنى تحديداً يجب النظر إلى أرقام «مكافحة الفساد» و«الشفافية» التي تتناسب عموماً مع مستويات النسق الديمقراطي: إذ ليس مصادفة أن الدول (بما في ذلك تونس) التي تتميز بنمط سلطة «تنافسية زبونية» تشهد أيضاً النسب الأضعف في مستوى مكافحة الفساد والشفافية.^(٢)

في النهاية، تستخدم هذه المنظومة أدوات الديمقراطية في اتجاه تدعيم أسس الوضع السياسي القائم. وبالتالي فإن المحصلة هي عرقلة مبدأ التداول على السلطة، وعرقلة المسار الديمقراطي ذاته. وهكذا فإن الأنظمة السياسية التسلطية التي تحكمها حكومات «مدنية»، وتوثت بنيتها بجدار من المؤسسات

من الصعب الآن أن نملك المسافة الكافية مما يحصل في تونس لكي نتحدث عنه من زاوية الاستخلاص النظري. لكن يمكن أن نبدأ، حتى بعد أقل من شهر من ١٤ يناير، في وضع مقدمات للمسار العام للحدث. وأهم مسائل هذه الورقة المحاججة بأننا إزاء ثورة في طور التشكل، على الرغم من الإطاحة برأس النظام، رفقة عائلته المتغوطة، يوم ١٤ يناير. إننا نحتاج تحديداً إلى تفكيك طبيعة النظام، حتى نخلص إلى الشروط التي تصل بها الثورة إلى منتهاها. ونحتاج إلى قياس ذلك بما هو موجود الآن لدى صانعي الثورة من طاقة على تحقيق تلك الشروط.

طبيعة النظام

كانت مسألة تحليل طبيعة النظام معطلة طوال أعوام حكم بن علي، إذ إن دهنه للحياة السياسية أتى كذلك على حياة فكرية خصبة. لم تكن تلك المسألة تطرح من الزاوية السياسية، بل من زاوية علاقات الإنتاج فقط، وترك تقييم طبيعة النظام السياسية لمصطلحات عامة، مثل «الدكتاتورية» و«الفاشية»... هذا في الوقت الذي تعقدت فيه لاحقاً طبيعة النظام السياسية وأثرت عميقاً في البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع.

يبدو توصيف طبيعة النظام بـ «التسلطية» (authoritarianism) أكثر دقة، ليس في سياقه السياسي فحسب. وعندما نرى النظام شبه عار الآن، فإنه يمكن أن نصفه بثلاث خصائص. أنه ذو طبيعة سياسية «تسلطية - زبونية»، وذو طبيعة ربحية «تسلطية - كليبوتوقراطية»، وذو طبيعة أمنية «تسلطية - بوليسية». إن محصلة هذه الأبعاد

١ - Ellen Lust, "Competitive Clientelism in the Middle East," *Journal of Democracy*, Vol. 20, No. 3, July 2009, pp. 122-

التشريعية، ومن خلال أدوات «الانتخابات» و«التعددية» و«التنافسية»، تحقق في نهاية الأمر عوامل ثبات أكثر صلابة من أنظمة عارية تماماً من أي مؤسسات وسيطة. ذلك أن هذه المنظومة تخلق ديناميّة تجعل علاقة المستخدمين من وجود السلطة أكثر رسوخاً، ومن ثمة تتيح لها توسيع قاعدتها.

غير أن هذه المنظومة لا تستطيع أن تكون مستديمة لأنها لا تتيح الاستفادة الريعية إلا لقلّة قليلة؛ فكل من يطمع إلى المشاركة في التصويت، وفقاً لهذه المنظومة، ينتهي بإقصاء مزدوج إقصاء من التصويت الحقيقي، وإقصاء من الريع المفترض وراء التصويت. تطبيع حالة التعفن هذه من القاعدة (في شخص عضو «المجلس البلدي») انتهى إلى اطمئنان مزيف، استفقنا عليه جميعاً لحظة إحراق البوعزيزي نفسه. وامتد الحريق بشكل هرمي عبر صرخة الانتحار الاحتجاجي، التي نقلها الناس مستهدين البلدية، فالمحافظة، صعوداً في سلم السلطة، وصولاً إلى بن علي نفسه. لقد تجرأ الجميع على رؤية عري النظام ككل، وبدت الصورة ساطعة بلا مساحيق. وهكذا، وعلى الرغم من تهرب التونسي عادةً من أية شبهة للتعبير السياسي، فقد وجد نفسه في مأزق صارخ، إذ إن أصغر الموظفين الذين يسرقونه هم في النهاية موظفون سياسيون.

وهكذا تأتي الخاصية الثانية للنظام التسلطي، أي الكليبتوقراطية، تعبيراً عن العلاقة الوطيدة بين حياة السلطة وحياة الثروة، من أصغر مهام الدولة إلى أكبرها. ولقد كان الشعار المركزي للانتفاضة عند انطلاقها من سيدي بوزيد، وهو «التشغيل استحقاق يا عصابة السراق»، والذي سرى كالنار في الهشيم، وتحول في ظرف أيام من استهداف مسؤولين بلديين وجهويين إلى استهداف بن علي نفسه، قد عبّر عن قناعة المقصيين من الثروة بالعلاقة الوطيدة بين الشكل التسلطي للنظام وكيفية تحصيل الثروة. الجدير ذكره أن التونسيين، في الأسابيع القليلة قبل لحظة الصفر (احترق البوعزيزي)، عاشوا على

وقع تداول وثائق ويكيليكس التي تسربت عبر موقع «نواة» التونسي وتركزت في نسخها الأولى على السلوك الكليبتوقراطي المتصمّم للسلطة في عائلتها الحاكمة. وفي مجال الإعلام البديل، الذي أضحى عبر الفايبروك مهيمناً على مصادر معلومات الشباب المفقور، لم يكن صعباً على ما يبدو أن يروا في أصغر الموظفين البلديين الذين يسرقونهم صورة مصغرة عن نظام سارق كامل. تلك تبدو الخلقة الأولى للثورة. إنها ذلك الوعي الحاد للترابط الوثيق بين وضع الناس الاقتصادي البائس وطبيعته السياسية.

أخر خصائص نظام بن علي التسلطي طابعه البوليسي. وهذا لا يتعلّق بمهنة الشرطي تحديداً بل يمتد إلى جميع المشتركين في السلطة. نحن الآن في الأسابيع الأولى بعد انكشاف بعض أرشيف مؤسسات السلطة، ويمكن أن نرى عبر تقارير الأجهزة الأمنية، وعبر جهاز الحزب الملحق بالدولة (حزب التجمع)، كيف كان الاستخبار قاطرة لاشتغال الدولة، تقوم به شرائح مختلفة، بما في ذلك الشرائح «السياسية»، وتحديداً «الزبونية»، وبشكل دقيق^(١) ثمة قطاعات مؤثرة من الأجهزة الأمنية نرى الآن بشكل رسمي، خصوصاً بعد ١٤ يناير، وتحديداً في سياق التصريحات المتلفزة لوزير الداخلية الجديد يوم ١ فيفري، أنها كانت تتصرف مثل العصابات، إذ يميل أعضاؤها بشكل روتيني إلى تحطّي الخط الرفيع الفاصل بين الشرعية والجريمة في هذا الإطار فقط يمكن أن نفهم عدم قدرة عناصر هذه الأجهزة على رفض «التعليمات»، لكون المرجعية العليا بالنسبة إليهم هي السلطة لا القانون، ولكون التضامن يتم داخل المجموعات لا في إطار الدولة. وهنا تحديداً، أي بين رؤساء هذه المجموعات، تحدث التقاطعات مع بعدي التسلطي الآخرين، الزبونية والكليبتوقراطية لأن حمل السلاح مَنفَعٌ آخر للنفوذ السياسي وللثروة. وهنا أيضاً يمكن أن نفهم الانزلاق السريع نحو قتل المتظاهرين بشكل نادر في السياق التونسي (٢١٩/٢٠١١)؛ كما يمكن أن نتصور طبيعة المعركة الغامضة التي حدثت (ولا يبدو أنها استُكملت بعد) بين الأجهزة الأمنية المختلفة بعيد رحيل بن علي لقد كان الرصاص الحي الذي أُطلق بنية القتل هو إعلان كل أبعاد النظام التسلطي عن احتقاره الكامل للعقد الظاهر بين الدولة والمجتمع. وكانت تلك هي النقطة التي قرّرت فيها معظم الفئات المستبعدة من معادلة النظام الخروج إلى الشارع مهما كانت التبعات.

هذه الخصائص الثلاث للنظام التسلطي لم تكن تتغذى من سياق محلي فحسب، بل كانت منسجمة تماماً مع السياق الإقليمي، وكذلك مع النظام الدولي الذي ضخم تلك الخصائص عبر قروض الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. لقد كانت اتفاقية الشراكة الأوروبية، ومسارات الخوصصة المرتبطة بها، أهم فرص توسيع دائرة الربح الكليبتوقراطي (وتباعاً تفجير البقية)، ومن ثمة ترسيخ النظام في تونس. ولم تكن هذه السيول المالية تترافق مع أية مراقبة جدية، في حين كان اللوم الدولي المحتشم على الوضع السياسي التونسي يترجع بسرعة أمام ظاهرة «الاستقرار» ونموذج «دحر الإرهاب».

١ - بعض هذه الوثائق المنشورة على صفحات فايسبوك، وتم الحصول عليها إثر اقتحام مراكز الشرطة ومقرات حزب السلطة، تتضمن جداول لأسماء المخبرين وتخصّصاتهم (سياسة، اقتصاد...) وتتضمن كل شرائح المجتمع من أفقرها إلى أفلها فقراً، ولكن يتقاضى الجميع مرتبات متواضعة لا تزيد عن المائة والخمسين دولاراً في سياق تورط الجميع في عفن التعيش من السلطة من جهة أخرى، تم نشر وثائق لقادة جهويين كبار لحزب التجمع تتمثل في تقارير أمنية لا تختلف في شيء عن تقارير البوليس إلى رؤسائهم السياسيين حول الوضع الأمني، وخصوصاً في جانبه السياسي



حزب التجمع الديمقراطي الدستوري لن يسلم بسهولة

طبيعة الثورة وأفاقها

بالدعم المالي والمعنوي الخارجي إلى سلطة مستأمنة من قبل شعبها على مصالحه وتتكلم وتستقوي به.

إن أكبر الأسئلة هو، بالتأكيد، سؤال خريطة الطريق الانتقالية نحو تفكيك العقبات الثلاث أعلاه. ولقد كان ضغط الشارع المتواصل واليقظ بعد ١٤ يناير قادراً على إحباط كل محاولة من داخل النظام للحفاظ على وجوده ولم تقسم هذه المعركة البلاد دائماً إلى أبيض وأسود بل كان بعض القوى (خصوصاً المنظمة سياسياً ونقابياً) زئبقياً من حيث وجوده في صف النظام أو خارجه.^(١) وحكومة «الوحدة الوطنية» الأولى (١/١٧)، التي ألحقت بالسلطة أحزاباً من المعارضة «الجدية»، كانت على الأرجح هي الحكومة التي هيأها الرئيس يوم ١٣ يناير لتكون آخر ورقة يلعبها^(٢) وكان التراجع عنها وإعلان حكومة «وحدة وطنية» ثانية يوم ٢٧ يناير بعد اعتصام تاريخي في «قصبية» الحكم تراجعاً كبيراً عن هيمنة رموز النظام، واستيعاباً لوجوه «مستقلة» تغلب عليها ظاهرة التكنوقراط.. ولو أن المؤشرات تتلاحق على وجود مجموعة من الوجوه الشابّة الفرنكو - تونسية القادمة من باريس، وتحديدًا من أوساط مقرّبة من اليمين

بالنظر إلى طبيعة النظام إذن، فإنّه لا يمكن الحديث عن إنجاز ثورة في السياق التونسي، إذا لم يتحقق إنهاءُ التسلطية في أبعادها الثلاثة: التنافسية - الرزبونية التي تعطل أي معنى جدّي للانتخابات، والكلبيتوقراطية التي تجعل السلطة مطيّة للثروة، والبوليسية التي تجعل احتكار الدولة للسلاح فرصة لترسيخ البعدين الأولين عبر أجهزة متفوّلة تفكك هذه العضلات الثلاث، وقطع الروابط بينها: هذا هو المسار الوحيد الذي يمكن أن ينجز مهام الثورة. وفي الأثناء، من الضروريّ مراجعة طبيعة العلاقة مع القوى الدولية المهيمنة، بغية الانتقال من وضع سلطة مستأمنة على «الاستقرار» وتستقوي نخبها

١ - حول تفاصيل موازين القوى والصراع بين مختلف الأطراف في الأسبوع الأول إثر تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الأولى، انظر طارق الكحلوي، «ملاحظات سريعة حول وضع متسارع»، الجزيرة نت، ٢٠١١/١/٢٣. وحول التطورات اللاحقة، خصوصاً تواصل ضغط الشارع ومتغيّرات موازين القوى في السلطة والشارع عشية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الثانية، انظر: «حوار مع طارق الكحلوي على موقع إيلاف» بتاريخ ٢٠١١/١/٢٧.

٢ - للاطلاع على تفاصيل أكثر، انظر مثلاً النقطة الخامسة من: طارق الكحلوي، «تونس تشخيص للوضع الراهن وأفاقه»، ميدل إيست أونلاين، ٢٠١١/١/٢٤. وكذلك تقرير نشرة جون أفريك الناطقة بالفرنسية (٢٠١١/١/٣١) لعبد العزيز بروحي من أن مضمون خطاب بن علي ليلة ١٣ يناير كان مكتوباً بناءً على ملاحظات قدمها في اليوم ذاته قادة أحزاب المعارضة «الجدية» الثلاثة إلى محمد الغنوشي الذي أرسلها عبر الفاكس إلى بن علي في قصره في الحمامات

الفرنسي، ومرتبطة بنخبة الحكم التونسية عموماً،^(١) مع تواصل وجود ثلاث تشكيلاتٍ سياسية (هي «التجمع» والحزبان الملحقان بالسلطة) وبعض الوجوه المحسوبة بهذا الشكل أو ذاك على المنظمة النقابية. وفي المحطتين، وعلى مرحلتين، تمّ تقليصُ الهوية، التي بلغت مداها في ١٤ يناير، بين بقايا السلطة القديمة ومكونات سلطة جديدة. غير أن التجدد الجزئي في شخوص السلطة الجديدة وآلياتها لا يضمن إنهاءً خاصيات النظام القديم الثلاث، ولا سيما أن أهمّ جهازين من أجهزته لا يزالان إما في مواقع السلطة المركزية وإما في مواقع النفوذ عبر مفاصل الإدارات الجهوية والبيروقراطية. وذلك يعني تواصل حالة الغليان، والإسقاط اليومي للرموز الصغيرة لهذه الأجهزة.

أما الأجهزة التي تملك السلاح فيبدو وضعها معقداً. ذلك أن إقالة أكثر من أربعين مسؤولاً كبيراً بداية شهر فبراير لا يمكن أن يكون نهاية القصة بعد الإعلان الواضح عن تورط بعض الأجهزة ومسؤوليها في حالات التهريب والفوضى حتى اللحظة. هذا ناهيك بالجيش، أكبر اللاعبين خلف الستار، ويحظى رغم حجمه الصغير بالثقة الشعبية الكبرى، ولو أننا لا نعرف تحديداً كيف يقوم بصناعة السياسة والتأثير في الحكومة.

المسكوت عنه الآخر، والأكبر، هو وضع «التجمع»، حزب السلطة القديمة (يصعب وصفه بالحزب)، الذي له علاقات قوية بمختلف أجهزة السلطة، ويتقاسم بعض عناصره المسؤوليات الحزبية مع مسؤوليات أخرى. هذا الحزب لن يسلم بسهولة، وقد أعلن قاده تبنى «الثورة» بكل صفاقة، وسيقومون بـ «تجديد» جلده وسط معارك زعامات مرتقبة. في المقابل، فإن تشتت القوى المستبعدة من توافق السلطة الحالية من جهة، وتشتت قوى الشارع التي طالبت بالإسقاط

الكامل لحكومة ١٧/١٢ يناير ويحل «التجمع» من جهة ثانية، وانفلات طاقات الكثير من الشباب المفقرين الذين كانوا حطب الثورة خارج أي تنظيم رافضين الأطر الإيديولوجية المتخشبّة للمشهد السياسي القديم؛ كل ذلك يجعل أهمّ فرص هذه الثورة في تجديد السياسة في البلاد في مهبط الريح. بمعنى آخر، فإن استكمال الثورة وأهدافها الثلاثة لا يزال في حاجة إلى أداة سياسية تترجم مصالح ومطامح قطاعات واسعة، سواء في فرض وجودها في الحكم الانتقالي (وهو أمرٌ صعب الآن) أو في التأثير بقوة لضمان انتخابات حرة حقيقية بعد ستة أشهر تستطيع ترسيخ مشهد سياسي تشاركي جديد يؤدي إلى اضمحلال «الزبونية السياسية» ويقدم السند الشعبي لإنهاء مفاصل كليتوقراطية النظام التسلطي وبوليسيته. أما القوالب الإيديولوجية لمشاريع مجتمعية شمولية تضع «الشعار» قبل المهام الظرفية الملحة ولا تأخذ بتفاصيل هذه المرحلة الانتقالية، فستهمشها القوى المؤثرة في الشارع.

نحن، إذاً، إزاء مسار لولبي ومعقد، لا يسير في خط واحد، ولن يتم حسمه من خلال تطورات سريعة، وسيكون الصراع فيه بين مدّ وجزر. البعض يمكن أن يكون في صف مشروع الثورة الآن ثم ينتقل إلى الصف الآخر في الغد، مع بقاء قوى اجتماعية (الشباب المفقر، بعض الطبقة الوسطى...) دائماً في صف الثورة. وهكذا لا يمكن النظر حتى إلى الانتخابات الحرة بعد خمسة أشهر، على الأرجح، كمحطة نهائية في هذا المسار.

نيو جيرزي

(٢٠١١/٢/١٣)

طارق الكلاوي

أستاذ جامعي تونسي، يدرّس في قسمي التاريخ وتاريخ الفن في جامعة روتغرز

١ - برز في الأسابيع الأخيرة شخص حكيم القروي، وهو فرنسي - تونسي مقرب من أوساط الإليزيه وكان كاتب حُطب رئيس الوزراء الفرنسي اليميني جان بييار رافاران، وهو أيضاً ابن أخي حامد القروي، نائب الرئيس الأسبق لحزب «التجمع» (حتى سنة ٢٠٠٨) وأحد أقرب المقرّبين إلى بن علي إذ تبيّن أن القروي ساهم في الأيام الأخيرة لبن علي في محاولة إصلاح صورة النظام عبر توصيات أرسلها إلى بن علي وتفاعل معها الأخير وتجسّمت في خطابه الأخير ليلة ١٣ يناير القروي أكد هذا الموضوع، مشيراً إلى أن صديقه مروان المبروك، أحد أصحاب بن علي، هو الذي دعاه إلى القيام بذلك يشغل القروي الآن خطة مستشار للوزير الأول محمد الغنوشي، وتمّ إقحام أربعة من أكثر المقرّبين إليه في الحكومة الثانية للغنوشي (إلياس الجويني، سامي الزاوي، ياسين براهيم، مهدي حواص)، وجميعهم أعضاء في «الاتوج» أو «جمعية التونسيين المتخرجين من المدارس الكبرى» الفرنسية، والأهم أن أغلبهم أعضاء ناشطون في منظمة «قادة شبّان للمتوسط» القريبة في رؤاها من طروحات ساركوزي حول «الاتحاد المتوسطي».



الشباب التونسي يتحدّث عن ثورته

□ (ندوة خاصة بـ الآداب من إعداد وتقديم: غسان بن خليفة)

المحور الأول: دور المحاورين في الثورة ووصفهم لظروف اندلاعها

ليلي خليفة: لن أتحدّث عن نفسي ودوري، بل عن الشباب الذين شاركوا على الإنترنت في الثورة. هناك المدوّنون وشباب الفيس بوك. هؤلاء أغلبهم غير مسيّس، غير أنّهم وعوا في السنوات الأخيرة أنّ بين أيديهم وسيلة مهمة للتعبير عن آرائهم. لكن، قبل أن أوصل الحديث، أنوه إلى أنّ العديد من المشرفين على صفحات فيس بوك رفضوا، عندما اتّصلت بهم للحديث باسمهم، أن يعرفوا بأسمائهم؛ فبالنسبة إليهم لم يكن دورهم ذا قيمة مقارنة بما قام به الشباب في الميادين في الجهات المحرومة.

الثورة، في جانب منها، ثورة إعلامية، وقد رأينا إرهاباتها الأولى أثناء أحداث الحوض النجمي سنة ٢٠٠٨ حيث كاد موقع فيس بوك أن يكون المصدر الوحيد للأخبار وتسجيلات الفيديو. تلت ذلك حركة «سبب صالح» [أترك صالح، وهي قولة شعبية في تونس تعبّر عن الضجر من وضع ما، وقد استعملها الشباب للمطالبة برفع الحجب عن الإنترنت] وشارك فيها الكثيرون من شباب الفيس بوك السنة الفارطة. هذه الحركة ساعدت الثورة بفضل تصميمها على منع النظام من حجب موقع فيس بوك أثناء الثورة، إذ فهم النظام أنّ ذلك المنع سيؤدّي إلى مزيد من توتير الأوضاع. حصل، إذن، تراكم خبرات في السنوات الماضية في استعمال وسائل الالتفاف على الحجب. ورغم اعتقال بعض المدوّنين والفيسبوكيين قبل الثورة وأثناءها، فإنّ ذلك لم يؤثر في فاعلية الإعلام البديل.

على الرغم من معرفتنا بالطبيعة الديكتاتورية للنظام، فإننا لم نتصوّر أنّه سيذهب إلى ذلك الحدّ في الدموية؛ فما رأيناه من قمع وقتل واستعمال للقنّاصين ضدّ العزل كان أمراً فاق أسوأ توقّعاتنا. كنّا كلّ ليلة نجمع صور شهدائنا ونحن مصدومون؛ لكنّ كنّا نعرف أنّ علينا ألاّ نتوقّف عن نشر الصور والفيديو بأوسع شكل ممكن لأنّ توقّفتنا سيؤدّي إلى المزيد من القمع.

مالك الصغيري: الحركة الطلابية حركة عظيمة، وأنّ فقدت بريقها في السنوات الأخيرة. هنا، في كلّية ٩ أفريل، عرفت التحركات تصاعداً تدريجياً منذ انطلاق الأحداث يوم ١٧ ديسمبر في سيدي بوزيد، تاريخ إحراق الشهيد محمّد البوعزيزي نفسه. ورغم فترة الامتحانات فقد تواصلت التحركات وبلغت ذروتها يوم ١٠ جانفي، الذي شهد تحركات كبيرة في الكليات والمعاهد الثانوية، ما دفع النظام إلى تعليق الدروس.

في البداية كان خطابنا، كناشطين طلابيين، تحليلي وتحسيسي فقد تحدّثنا عن تونس «غير الصالحة» والمنسية، مقارنة بتونس السواحل؛ ووضعنا عملية احتراق البوعزيزي في سياق التهميش والبؤس الاجتماعي الذي يعانيه الشباب، خصوصاً في المناطق الداخلية؛ وتحدّثنا عن تهميش سيدي بوزيد منذ فترة ما بعد الاستقلال لميولها اليوسفية [نسبة إلى صالح بن يوسف، غريم الحبيب بورقيبة]. لكن، في

مشهد جديد من ثمار ثورة الكرامة التي قام بها الشباب التونسي؛ تدخل الجامعة، فلا يعترضك عناصر الأمن الجامعي، ولا يحقّقون في هويتك. قاعة محمود المسعدي بمكتبة كلية ٩ أفريل للعلوم الإنسانية ممتلئة بشباب طلابي. الجمهور يحضر ندوة عقدت من دون أن ترخصها إدارة ممتثلة لتعليمات السلطة. ندوة شبابية من أولها إلى آخرها، موضوعاً وشكلاً، إدارة وضيوفاً وحضوراً. لا شك في أنّ ثورة ما قد حدثت هنا!

غسان بن خليفة: باسم مجلة الآداب، أرحّب بالحضور الكريم. كما أرحّب بضيوفنا، وهم شباب شاركوا، بهذا القدر أو ذاك، وبأشكال مختلفة، في ثورة الشباب التونسي من أجل الحرية والكرامة. هم أيضاً من خلفيات متنوعة: فمنهم المتحرّب، ومنهم المستقلّ سياسياً؛ منهم من يساند الحكومة المؤقتة التي تشكلت إثر فرار الرئيس المخلوع بن علي في ١٤ جانفي، ومنهم من يعارضها ويطالب بإسقاطها؛ منهم من شارك في تأطير التحركات منذ انطلاقها في الجهات المحرومة، ومنهم من وُجد في العاصمة أو جهات الساحل؛ منهم من شارك إعلامياً عبر موقع فيس بوك وغيره، ومنهم من شارك ميدانياً. هذه الندوة تهدف، إذن، إلى محاولة استطلاع آراء طيف ممثّل للشباب التونسي الذي قام بالثورة حول واقع ثورتهم ومستقبلها. وسنطرح الأسئلة التالية على محاورينا:

كيف ترون ما وصلت إليه الثورة اليوم مقارنة بما كنتم تطمحون إليه؟ ما السبيل إلى تحقيق أهدافها: إعطاء فرصة للحكومة المؤقتة أم مواصلة الثورة؟ ما المهام المطروحة في المرحلة القادمة؟ كيف يرى الشباب التونسي تداعيات ثورته على المنطقة العربية؟ هل يجب «تصديرها»؟ وماذا عن فلسطين؟

نهاية الأسبوع الأول من الأحداث، حصلت مناظرة «كباس» مناظرة الإجازة للتدريس في التعليم الثانوي] في مدينة سيدي بوزيد، وشارك فيها مترشّحون من المدن والقرى المجاورة (المكناسي، الرقاب، منزل بوزيان، المزونة، قرية الاعتزان...)، فجزرت بيننا اتصالات هؤلاء المترشّحون شهدوا ما جرى في سيدي بوزيد، ويعودتهم إلى قراهم حدث تطوّر نوعي، إذ توسّعت الاحتجاجات إلى هذه المناطق. وهو ما أثر في خطابنا الذي صار أكثر حدةً وتحريضاً على النظام. لكنّ مع انتقال الأحداث إلى ولاية القصرين أحسنا أنّ الأمر قد يتحوّل إلى لبنات ثورة شعبية، فتشجّعنا على مزيد من التصعيد في خطابنا.

في ١٠ جانفي اعتقلت في وزارة الداخلية، فلم أشهد هروب بن علي في ١٤ جانفي. لكن، قبلها، كان السؤال الذي طرحناه على أنفسنا، كناشط حركة طلابية، هو: ماذا نفعل كي نوصل الاحتجاجات إلى العاصمة؟ كان ذلك هو التحدي. وقد امتد نشاطنا إلى خارج الجامعة، وبدأنا نفكر في الاتصال بالأحياء الشعبية لحنّها على التحرك.

الأمين البوعزيزي: شكراً لكلّ الأصدقاء.. شكراً لإخوتنا شباب تونس الذين أربكوا الفكر السياسي التقليدي الذي كان يرشّح فاعلين آخرين للثورة، فجاءت الثورة على يد فاعلين جُدد، هم الشباب، لا الطبقة العاملة، ولا «الطليعة».

سأحدثكم عمّا أغفلته وسائل الإعلام على اختلافها: إنّه سرّ صمود الثورة في الأيام العشرة الأولى في مرتبها الأولى (ولاية سيدي بوزيد) قبل أن تتسرّب إلى بقية المناطق. كان جلّ الناشطين في حالة انبهار ويتساءلون ماذا نفعل؟ فتشكّلت «لجان مساندة أهاليها في سيدي بوزيد». والواقع أنّنا كنّا منذ شهر أوت قد رفعنا شعار «يسقط نظام السابع، فاشي وعميل وتابع»؛ وكان ذلك مساندةً لأسطول الحرية المتجه إلى غرّة، ودلّ على أنّنا رأينا أنّ أفضل دعم لأهلنا في غرّة يكون بكسر عنق هذا النظام وغيره من الأنظمة المتواطئة، وعلى ضرورة ربط النضال القومي بالنضال الاجتماعي المحليّ. نشير، بالمناسبة، إلى أهميّة دور مقرّات الأتحاد العامّ التونسي للشغل، المنظّمة الوطنية الوحيدة شبه المحرّرة: فأمام تصحير المشهد السياسي في سيدي بوزيد، بقيت دار الأتحاد مكاناً يستطيع الناشطون السياسيون الالتقاء فيه وتنظيم النشاطات تحت يافطة الأتحاد.

في نهاية شهر أوت حصلت انتفاضة كبرى لفلأحي مدينة الرقاب. إذ نتيجة لمعاناتهم في تسديد قروضهم إلى البنوك، تعرّضوا لهجمة رأس المال والمستثمرين الجدد، فنزلوا أمام مقرّ الولاية سيدي بوزيد للتظاهر والاعتصام. يومها رأينا غضب الناس (أتذكر سيّدة عجوزاً ممسكةً بربطة عنق شرطيّ وتسحبها منها!). في الشهر نفسه، خرج ١٠٥٠ مواطناً في المكناسي إلى الأراضي التي سبق أن صادرها الباي [ملك تونس قبل الاستقلال] قبل أن تصادها السلطات الاستعمارية الفرنسية، وتحوّلها من بعدها السلطات التونسية إلى «أراض ملك للدولة». كان الناس في تلك الأراضي في حالة تشبه ما يجري للفلسطينيين في الكيان الصهيونيّ. يعيشون عليها دون امتلاكها. إذن، كانت انتفاضة الفلاحين إحدى المحطات المهمة التي مهدت ليوم ١٧ ديسمبر.

منذ بداية العام الدراسي الأخير، كانت هناك مجموعة «مشاغبة» من ٥٠ ناشطاً تقوم باعتصامات شبه يومية في المعاهد الثانوية، مطالباً باحترام الحق النقابي. وفي شهر سبتمبر أيضاً كانت هناك مظلمة للفتيات العاملات في منظّمة التنظيم العائليّ، فقمنا باعتصام أمام مقرّ الولاية. بعدها بفترة أيضاً كانت هناك نقلة تعسفية لأحد الناشطين، فشننا اعتصاماً مفتوحاً في المكان نفسه. وفي إطار سعينا إلى مراكمة الغضب، رحنا نبحث عن مبررات لشنّ الاعتصامات (ومن باب الطرفة أننا قمنا ذات مرّة باعتصام لسبب واه، تمثّل في عدم تمكّن أحد الأصدقاء من الحصول على شهادة الصلوحية التقنيّة لسيارته!). وأذكر بعدها اجتماعاً دعا إليه الوالي مع متقفي الجهة، وكانت لي فيه كلمة قوية. فردّ الوالي أنّه «تجمعي» بالأساس، فأجبتّه أنّه لن يبقى طويلاً في منصبه. ثم كانت الخاتمة يوم ٢١ نوفمبر عندما بعثت المركزية النقابية [المكتب التنفيذي للاتحاد العامّ التونسي للشغل] موفداً لها كي يقنع الجهات بتبني المنظّمة لمشروع الدولة للصناديق الاجتماعية، فكان نصيبه الطرد. يوم ١٧ ديسمبر، بعد حرق البوعزيزي نفسه، جاء عددٌ من معارفه وأهله من التجار الصغار يبحثون عن المجموعة «المشاغبة» للقيام باعتصام. ومن هناك انطلقت الشرارة

محمد علي لطيف: دورنا في أتحاد الطلبة لم يكن ذا بال، مقارنةً بنضالات الناس في الجهات. لكنّ منظمنا ساهمت، رغم وضعها الصعب، في تأطير وعي الناس وبلورة الشعارات، بل في تقديم شباب إلى التحركات أيضاً: شباب آمنوا بإمكانية قيام الثورة ونجاحها. فعلى عكس زعم بعض الأحزاب التي لا تؤمن بالضرورة الثورية، لم تكن الإصلاحات وعود التشغيل كافية. الناس لم يعودوا يصدّقون كلام الحكومة، وهم تدربوا وراكمو التجارب: منذ إضراب عام ١٩٧٨، مروراً بانتفاضة الخبز عام ١٩٨٤، وبنضالات التسعينيات، ونضال الحوض المنجمي عام ٢٠٠٨. لقد فقدوا كلّ ثقة بالحاكم البوليسيّ للإمبراطورية في تونس.

أهم دور لعبناه كان في إطار أتحاد الطلبة. كلّ الكليات تقريباً كانت موجودة في الحركة المساندة للاحتجاجات منذ بدايتها طبعاً كان هناك من رفض الخروج إلى الشوارع ووصف الأمر بـ «اليسراوية» متعللاً بأنّ التناقضات لم تنضج بعد. فاضطررنا إلى المزيد من التحسيس والدعاية، بما في ذلك استعمال العاطفة عبر رفع صور الشهيد البوعزيزي وبقية الشهداء من أجل حمل الناس على التخلّي عن تفكيرها الضيق. وأعتقد أنّنا نجحنا في ذلك، إذ لاحظنا منذ أواخر شهر ديسمبر لحظة كبيرة بين مناضلي مختلف الأطراف الطلابية. ووصلنا إلى درجة السخرية من تعبير «مساندة أهلنا في سيدي بوزيد»: فنحن لسنا من فرنسا كي نساند شعبنا، بل جزء منه!

ومع ذلك فلا نتوهمن أنّ دورنا أكبر من دور الناس الذين قاموا بالثورة في الجهات. فهؤلاء أكبر من نضالاتنا وتنظيراتها، ويفكرون أفضل من كلّ المفكرين، ونحن نتعلم



جانِب من حضور ندوة الأراب في تونس.

الصخيرة عام ٢٠٠٩، ثم جهة بن فردان قبل أشهر قليلة. أمّا الأحداث الأخيرة فأقسّمها إلى قسمين: ما قبل ٢٥ ديسمبر، وما بعده فقبيل هذا التاريخ انتقلت الانتفاضة من سيدي بوزيد إلى جهة القصرين، قبل أن تتعمّق وتنتقل إلى جهاتٍ أخرى، وصولاً إلى العاصمة. أمّا يوم ٢٥ ديسمبر فكان يوم الاعتصام الذي دعت إليه نقابة التعليم الأساسي في بطحاء محمد علي بالعاصمة (المقرّ المركزي لاتّحاد الشغل): وأعتقد أنّه كان يوماً حاسماً، إذ نجحنا يومها في كسر الطوق الأمني، وخرجنا في مسيرة في الشوارع المحاذية، فالتحمت بنا الجماهير من عمّال وباعة ومارة، ورفعنا شعاراتٍ قويّة لم تُرفع من قبل. بعدها انتقلت التحوّلات إلى الجامعة مع عودة الطلبة من العطلة.

أشير أيضاً إلى موعد نضالي مهمّ آخر هو انتخابات المجالس العلميّة بالكليات بدايةً هذا العام الدراسي، خصوصاً لجهة التعبئة التي واجه بها مناظرو اتحاد الطلبة ميليشيات طلبة حزب التجمّع الذين دخلوا الانتخابات بممارسة المزيد من العنف (إلى حدّ إحراق المكتب الفيدرالي بكليّة متّوية). وهذا دلّ على حالة الهلع والإفلاس التي كانوا يعانونها، وهو ما تأكّد لنا يوم ١٤ جانفي.

ختاماً، فقد تمّ اختطافي وحبسي في وزارة الداخلية من ٧ إلى ١٣ جانفي. وحقيقةً لم أكن أعتقد خلال تلك الأيام أنّني سأشهد ما شهدناه بعد خروجي بيوم. وأعتقد أنّ الثورة فاجأت كلّ المحلّين.

المحوّر الثاني: واقع الثورة اليوم ومهامّ المرحلة المقبلة

ليلى فيفة: نعم، لم يتوقّع أحدٌ منا مع بداية الأحداث أن تؤدي إلى إسقاط بن علي حتّى يوم هروبه في ١٤ جانفي؛ فأغلب الشباب الذين قاموا بالثورة لم يكونوا مسيسين، وبالتالي لم تكن ثورتهم موجهة سياسياً. يوم الهروب أحسنا بمازق:

منهم. لقد علمونا أنّ في إمكان الشعوب إسقاط أنظمتها. كنتُ أعتقد أنّ نظام بن علي لن يسقط بغير الكفاح المسلّح، ولم أؤمن يوماً بـ «برنامج الحريات» الذي رفعته المعارضة السياسيّة. غير أنّ الجمهور علمنا أنّ قدرة الناس على الخروج إلى الشوارع والصدام مع أجهزة الأمن أكبر من توقّعاتنا.

من أوجه مشاركتنا أيضاً الجانب الإعلامي. شخصياً قمتُ بوضع بعض التصاميم الدعائيّة التي انتشرت على موقع فيس بوك أثناء الثورة. وفي محاولة تغطية ما يجري وفهمه، بادرتُ مع غسان ومالك وأصدقاء وصديقاتٍ آخرين إلى بعث نشريّة على الإنترنت سمّيناها: يوميات الصمود وأذكر أنّني كتبتُ في عددها الأوّل افتتاحيّة بعنوان «من تقنيّات الرجاء إلى فنّ المقاومة»، قلتُ فيها إنّ الشعار الأوّل الذي رفعه الناس في سيدي بوزيد، أي «التشغيل استحقاق يا عصابة السراق»، ليس مجرد شعارٍ بدايته اجتماعيّة ونهايته سياسيّة، بل من شأنه أن يضع اقتصادات المنطقة برمتها في مأزق، وهو ما سيّسمح بخدمة من يريد أن يقاوم.

وسام الصغير: الانتفاضة التي بدأت في سيدي بوزيد كانت تراكمًا لأحداثٍ بدأت أساساً في الحوض المنجمي قبل ثلاث سنوات، ثمّ جهة

فالجَميع في الشارع، لكن لا أحزابٌ قادرةٌ على تحقيق الخطوة الموالية. ما جرى هو لجوءُ السلطة إلى تغيير نفسها بنفسها، وإلى التضحية برأسها. لكن الحكومة التي أتت تضمنت العديد من وزراء بن علي ورموز حقبته. فواصلنا النضال، خصوصاً اعتصام ساحة القصبة (أمام مقر رئاسة الوزراء) إلى أن أسقطنا الحكومة الأولى وأعيد تشكيلها. وهنا أشدّد على أهمية الضغط الشعبي إلى جانب الضغط الإعلامي على فيس بوك. ونعتقد أن ذلك يجب أن يتواصل الآن. إذ رغم تغيير وزير الداخلية، فإننا مازلنا نعتقد أنه لا يوجد ما يكفي من الشفافية في وسائل الإعلام حيال العديد من المسائل مثل: التهم المتعلقة بملاحقة بن علي، وحلّ حزب التجمع، ومصادر تمويل الميليشيات، بالنسبة إلينا، وعلى الرغم من كلّ الإنجازات، فإنّ على الثورة أن تستمر، وضمانتنا في ذلك هي أنّ الشباب التونسي صاروا عابياً جداً ولن يسكت بعد اليوم.

مالك الصغيري: ما جرى كان باهراً، ولم نأخذُ بعدُ مسافةً ممّا حصل. بالمعنى التاريخي، الثورة ليست «حدثاً» بل مسار. ونحن الآن نتحدث عنها ونعيشها في الوقت نفسه. نحن بصدد إنجاز ما نطمح إليه، وبالتالي لا يمكن القول إنّ الثورة انتهت. لكنّ اللافت في هذه الثورة أنّ من قام بها لم يصل إلى الحكم. كلاسيكياً، إذا أخذنا مثلاً المعجم الماركسي، فإنّ الثورة تؤدي إلى تغيير علاقات الإنتاج وإلى انقلاب جذري في التوازنات الطبقيّة، وهي غير حالتنا. هنا أودّ أن أعود إلى تاريخ تونس. فتورّة علي بن غُذاهم عام ١٨٦٤ كان وقودها المناطق نفسها تقريباً، وتحديدًا قبائل الهمامة والفراشيش وماجر وأولاد عيار؛ لكنّ (كما أشار النصف ونّاس في كتابه الشخصية التونسية) لم يصل أبناء تلك المناطق إلى الحكم بعد انتفاضتهم أو ثورتهم، والذي استفاد من ثورتهم كان الأرسطراطيّة العقاريّة التي أتت بالاستعمار الفرنسي بعد ذلك بفترة قصيرة. بفشلنا في ثورة ١٨٦٤ اعتقد أننا خسرنّا قرناً كاملاً؛ وهو ما أرجو ألا يتكرّر مع هذه الثورة حتّى لا نخسر القرن الحادي والعشرين بأكمله أيضاً!

أعتقد أننا في مرحلة مخاض من الصعب استقراؤها. واضح أنّ هناك منطقتاً قديماً بصدد التلاشي، مقابل منطقٍ جديدٍ بصدد التشكل الفكرة

الرئيسة التي أريد التحدّث عنها هي «منطقُ الجيل». فهذا الجيل، الذي أنجز الثورة، أمامه آفاقٌ واسعةٌ في رأيي، ولاسيما الشباب ذو الخلفيّة اليساريّة والعروبيّة. ليس منطقيّاً أنّه مازال يحكّمننا ويفكر لنا جيلاً الستينيات من اليسار التونسي! أنظروا إلى بوزانسو، القيادي الفرنسي اليساري، وقارنوه بقيادات أحزابنا الهرمة. إنّ أهمّ الأمور اليوم، في رأيي، ضرورة التنظيم. فالمعطّلون عن العمل في تالة وحيدرة ومكتر وبقية الجهات يجب أن يتنظّموا ويؤسّسوا اتحاداً لهم. وعلى المثقّفين والفنانين أن يفعلوا ذلك أيضاً. يجب أن يدخل شباب الجهات، والذين قاموا بالثورة، الأحزاب والجمعيات. الهدف هو تعديل الكفة بين الدولة والمجتمع حتى لا تعود الأولى إلى التفرّغ على الثاني. يجب أن نصير قادرين مستقبلاً على تنظيم مسيرات بمئات الألوف.

أنهي بالقول إنّ مدارس علم الاجتماع السياسي التقليديّة تؤكّد أنّ الفئات الأكثر تضرراً هي الأكثر تحفّزاً للقيام بالثورة. لكنّ تيارات التحليل النفسي، خاصّةً في «مدرسة فرانكفورت»، تقول إنّ ذلك غير كافٍ للثورة. ومع اعتدائي لتطوّلي على ميدان علم النفس، فإنّني أرى أنّ محمّد البوعزيزي يؤكّد هذه الفكرة: فهو لم يثر ويحرق نفسه بسبب الفقر، وإنّما بسبب ما لحقه من غبنٍ وظلم؛ ثم تحوّل هذا الشعور من المستوى الفردي إلى الجماعي، فأحرق الناس مؤسسات الحزب الحاكم ومقرّاته. هناك أيضاً مسألة التماهي أو «الاعتراف المتبادل» التي نراها في المظاهرات بشارع الحبيب بورقيبة، حيث يبسم ابنُ حيّ ١٨ جانفي في وجه ابن حيّ التضامن [وهما حيّان شعبيّان في العاصمة] لأنّهما قاما بالثورة معاً؛ وهذا الشعور بالاعتراف لا نلمسه مثلاً عندما نتحدّث كناشطين طلابيين مع عموم الطلبة عن قضية المعطلين عن العمل – وهو أمر يستحقّ الدراسة. وختاماً، ولأنّنا نتحدّث عن اتحاد الطلبة، فعلينا أن نتحدّى بالشجاعة الأخلاقيّة لنقول للبعض: ارحلوا!

الأمين البوعزيزي: فعلاً، كما قال مالك، هذه ثورة بلا منظرين ثوريين. لقد اعتدنا أن تكون هناك نظريّة ثوريّة تهدي خطى الثوريين وحزبهم الثوري. أما هذه الثورة فهي من نوع جديد، فاجأت البشرية في قرننا الحادي والعشرين إنّها ثورة لم تبدأ ببناء أداتها التنظيميّة في السرّ، إذ إنّ بعض القوى الثوريّة التونسيّة نفسها اختارت منذ بداية العشريّة الفارطة التوجّه نحو العمل الحقوقي و«البرنامج الديمقراطي». إذ، هناك مسيرة عشريّة كاملة من النضال الديمقراطي توجّحت بعصيانٍ مدنيّ أو ثورة.

انتظاراتي الشخصية لهذه المرحلة هي أولاً في فرض الحكم الديمقراطي وترسيخه. فبعد أن حكمنا بورقيّة بشرعيّة «الاستقلال»، لا شرعيّة اليوم لحاكم على محكوم إلا بصندوق الانتخاب. كما أعتقد بضرورة حلّ حزب التجمع الدستوري الديمقراطي. هذا ليس مطلباً متطرّقاً بل ضروريّ لحماية الديمقراطية. أو المطلوب على الأقلّ تعطيلها خمس سنوات، كما تنصّ على ذلك أحكامُ المجلة الانتخابية نفسها، وذلك بسبب إيساعته إلى البلاد وحمله السلاح [الإشارة هنا إلى الميليشيات].

المسألة الثانية التي طرحها بعض الأصدقاء هي غياب المنظرين. أعتقد أنّه يجب تنسيب الأمر لأنّ هناك منظرين عالميين، من أهمهم هابرماس الذي أكد أنّه مثلما للدولة مؤسساتها فإنّ للمجتمع المدني مؤسساته أيضاً. قناعتي اليوم هي أنّ علينا أن نكتسح مؤسسات المجتمع المدنيّ أيضاً، في ظلّ اقتصاد السوق، يجب مثلاً أن تتحرّر المنظمة الوطنيّة للدفاع عن المستهلك وتلعب دورها.



المشاركون في ندوة الأراب، يتوسطهم غسان بن خليفة

الشخصية التونسية. على تونس العودة إلى السباحة داخل جغرافيتها التاريخية الاتحاد الأوروبي لا يعدو أن يكون مجالاً لتبادل المصالح الاقتصادية؛ إنه مجالٌ متأثرٌ وتأثير، لا مجالٌ للاندماج. تونس عربيةٌ مسلمة باسم آخر مقاربات علم الاجتماع وعلم السياسة، ونحن عربٌ مسلمون نعيش في القرن الحادي والعشرين. هوية المجتمع هي نتيجة لتراكم ١٤ قرناً من التاريخ. «شباب سليمان» ليسوا إلا ضحيةً لهذا العبث.

وأضيف أن مشكلة شباب تونس ليست مع بن علي والطرابلسية [عائلة ليلي الطرابلسي زوجة بن علي] فقط، بل مع كل النخبة القديمة كذلك. تصوّروا أن هناك من اشتغل مع بورقيبة وبن علي ومازال يروم حكمكم من جديد؛ ولذا أنا أستحضر ما حصل في ثورة ٦٨ للشباب الفرنسي، وقتما كان للفكر شأنٌ كبير. حينها، قام الشباب بطرد أساتذتهم في الجامعة وقالوا إن المناهج والأفكار القديمة لا يمكن أن تصلح للمستقبل، فتأسست تيارات فكرية سُميت «تيارات ما بعد ٦٨». ولذلك أدعو إلى مبادرة سُميناها «حركة شباب الكرامة»: وهي دعوة للشباب المُسيّس وغير المُسيّس ممن خاضوا الثورة، وجميعهم دون الأربعين، إلى تقدّم الصفوف، إذ من غير المعقول أن يواصل قيادتنا سبعينيون! هؤلاء يفكرون لمستقبل لن يعيشوه! هذه فضيحة! فحتى الفكر السياسي الذي يعتمدونه لا يمكنه تفسير الثورة التي حدثت الآن.

أنا تلميذ لثلاثة مفكرين عالميين كبار، يساعدوننا في رأيي لفهم كيفية قيام ثورة من خارج علاقات الإنتاج. فنحن ليس لدينا اقتصاد إنتاجي، بل استهلاكي إن من الطبيعي أن لا تكون الثورة پروليتارية بل على يد شباب متعلمين مُهمّشين مقصّين من الدورة الاقتصادية ومن الحياة السياسية. أول أساتذتي هو هربرت ماركوز، الذي قال في الستينيات إن الماركسية التقليدية غير قادرة

المسألة الثالثة هي القضية الاجتماعية. نكون واهمين إن اعتقدنا بإمكانية إقامة النظام الاشتراكي اليوم تشافيز في فنزويلا يستطيع بفضل النفط أن يقيم ما يسميه «الاشتراكية» وأن يحميها بقوة المال، غير أن هذا غير ممكن في تونس إذاً، أهداف ثورتنا هي في الشعارات التي رفعها الشباب طوال شهر، وأهمها: «التشغيل استحقاقٌ يا عصابة السراق»، و«يسقط حزب الدستور يسقط جلاّد الشعب». أي الانتقال إلى حالة ديمقراطية سليمة، واسترداد الدولة لدورها التنموي ووظائفها الاجتماعية فتتكفل بتعليم الناس، ومداواتهم، وتنقيفهم، وتوفير بيئة نظيفة لهم، وغير ذلك. أنا لست مع حلّ القطاع الخاص، لكن يجب أن تحرص الدولة على بناء اقتصاد إنتاجي (لا ريعي) يشغل الناس، مع ضمان حقّ العمل النقابي

المسألة الرابعة هي المسألة الثقافية. أنا لست مستعداً بعد خمسين عاماً من التحديث المعطوب أن تُفاجأ من جديد بـ «سليمان» [إشارة إلى أحداث سليمان سنة ٢٠٠٦ التي شهدت صدمات مسلحة بين قوات الأمن ومسلحين سلفيين]. لقد كان هناك عبثٌ طوال العقود الماضية بكيمياء

على تفسير ثورة الطلاب في فرنسا، وذلك بعد أن لاحظ أن المجتمع الرأسمالي نجح في رشوة الطبقة العاملة بما سُمّي «الرفاه البروليتاري» - وهو رفاة لم يأت بفضل النظام الرأسمالي وإنما نتيجة لنهب المستعمرات. ماركوز قال إنه يجب البحث عن فاعلين جدد بين المهتمّين والمثليين والأقليات الخ، فيما أتت أرقى التيارات الماركسيّة لتقول إن ثورة ٦٨ فشلت لعدم نجاحها في الاندماج بالطبقة العاملة. لكنّي لا أعتقد أنه يمكن تفسير الثورة التونسيّة بالمنظور الماركوزي؛ فالطبقة العاملة في حالتنا لم يتمّ احتواؤها بالرفاه البروليتاري، بل إنهاكها بمتطلبات المجتمع الاستهلاكي، إذ صار على العامل أن يفكر في توفير مصاريف الدروس الخصوصية لأبنائه ومصاريف الاستجمام للعائلة الخ. صار العامل يشتغل ليل نهاراً ويقترض من أجل توفير ذلك كله، فلم يعد قادراً على القيام بالثورة. وحده الشباب بقي خارج منظومة الإنهاك هذه. وهذا أمرٌ يقوله أيضاً مفكران عربيان هما عصمت سيف الدولة ومصطفى حجازي - والأخير، بالمناسبة، مؤسس «علم الشباب». إلى ذلك هناك منظران كبيران اليوم، هما أنطونيو نيغري ومايكل هاربت، وهما ينظران لفاعلين تاريخيين جدد غير البروليتاريا، التي لم تعد قادرة على الثورة. وبعض رفاقهما في أستراليا يتحدثون عن تأسيس «مادية تاريخية جديدة».

إنّ، أدعو مرةً أخرى إلى إعطاء الشباب حقّه في بناء مستقبله، حقّه في الديمقراطية والشغل والثقافة والبيئة النظيفة. لماذا يقدم هؤلاء الشهداء، ثم تأتي بعض الوجوه الجنتمانية لتتكلم باسمهم؟! أنظروا إلى شباب المدن المنسية الذين عادوا من حيث أتوا متسخين بعد أن اعتصموا أياماً طويلة في ساحة القصبية: هؤلاء يستطيعون التحدّث بلسانهم، وليسوا في حاجة إلى من يتحدّث باسمهم بل إلى من يسمعهم. لقد كنت طوال الأيام الأخيرة من الثورة أتنقل بين حيّ هلال وحيّ المروج وحيّ البحري [أحياء شعبية متاخمة للعاصمة]. وما رأيته هو أنّ شباب «أحزمة الفقر»، أولئك «الخلائق» [كلمة دارجة لوصف «المنحرفين» والمهمّشين] و«المشكّلين» [كلمة دارجة لوصف الذين يحملون أثار الشفارات على وجوههم] كانوا بسلاسلهم وحجارتهم يقطعون الطرق ويدافعون بالصدر

العارية عن أحيائهم أمام سيّاراتٍ مدجّجةٍ بالسلاح. هذا شيء لم يفعله أحدٌ لا في «جبهة ١٤ جانفي» [تحالف تيارات وأحزاب من القوميين وأقصى اليسار تكون بُعيد هروب بن علي ونادي بمواصلة الثورة وبعث مجلس تأسيسي] ولا في جبهة ١٤ آذار اللبناية. أنا، إذًا، أدعو الشباب إلى التنظيم.

محمد علي لطيف: من المبكر إيجاد أجوبة على الأسئلة التي طرحها أولى هزّات الجماهير العربيّة في القرن الحادي والعشرين. وما نحن نتبع الهزّة الموالية التي قد تودي بنظام حسني مبارك [عقدت الندوة قبل سقوطه - الأراب]. وقد يكون ذلك أيضاً تنفيذاً لرؤية فرنسية أميركية جديدة لواقع منطقتنا. وقد تأتينا أجوبةً أخرى من لبنان أو أميركا اللاتينية.

في تونس ما جرى هو أنّ الجمهور، على عكس الأحزاب التي هبّت مع فرار الرئيس السابق لاقتسام الكعكة، واصل ثورته عبر اعتصام القصبية. ما جرى يوم ١٤ جانفي كان انتصاراً رمزياً لهذا الجمهور. أما أهمّ مكتسبات هذه الانتفاضة فهو اكتساب الناس وعياً ثورياً. أنا أرفض، إذًا، منق من يخاف من «الفراغ السياسي» الذي خوّفونا به، إذ أثبتت الأحداث أنّ الحكومة لا قيمة لها ويمكن أن تسقط في ثلاثة أيام، وأنه لا مبرر للتخويف من حلّ «التجمّع» بدعوى انهيار مؤسسات الدولة. أختتم بالقول إنّ المهمّات الثورية لم تُجَزَّ بعد، ولن يتمّ ذلك بغير سنوات من النضال اليوميّ.

أما في ما يخصّ «جبهة ١٤ جانفي» والحديث عن مشاركتها في الانتخابات، فأنا أرفض شخصياً ذلك. على اليسار ألا يدخل الانتخابات وألا يحكم. لا أؤمن بمقولة «حكومة يسار»؛ على اليسار أن يذهب إلى آخر مدى في الثورات، اللهمّ إلا إذا غير من رؤيته الشمولية إلى ما يحدث في العالم أو عدلّ تكتيكاته. ولا أدري ما هي خطط بقية الأحزاب، ولا ما إذا كانت ستنتصر في الانتخابات المقبلة أم لا بسبب ما ارتكبت من أخطاء جسيمة. نحن أمام صيرورة ثورية قادها جمهور بلا أفق. هناك جيوب ردة في كل مكان: من البورجوازية التي تفكر في مصالحها الخاصة، إلى الذين يعملون في أجهزة الدولة ويفكرون في الفضاء العموميّ. أما الجمهور فيفكر في مواصلة ثورته، والمحافظة على دماء شهدائه.

شخصياً، أعتقد أنّ على جبهة ١٤ جانفي أن تتوسّع إلى قوى مواطنة وقطاعية ليست بالضرورة سياسية؛ للمحامين مثلاً، وللجان الشعبية التي تكوّنت في الجهات، وللأفراد. يجب ألا تقتصر على اليسار وحده. هكذا فقط تمكّن مواصلة الثورة. وسيتعرّز الأمر إن انتصرت الثورة المصرية؛ فمصر قد تجيب على بعض أسئلتنا في تونس. يجب أيضاً على الحركات والمنظمات أن تتواضع أمام الجمهور وتتعلم منه. يجب أن يتعمّم التنظيم الأفقيّ. ويجب أن نوسع أفق تفكيرنا إلى ما وراء حدود الدولة، وأن نفهم أنّ ما جرى ليس ثورة بل انتفاضة. هي صيرورة ثورية لم تُتَوَجَّ بعد.

وسام الصغير: قبل أن أشاكس بعض الأصدقاء، أودّ أن أشير إلى مسألة أساسية تعيشها الساحة السياسيّة والحقوقية، وهي اختلاط الأوراق بعد ١٤ جانفي، إذ لم يعد واضحاً من هي أحزاب الموالاة ومن هي المعارضة والأحزاب الراديكالية أو المهادنة.

تحدّث الكثيرون عن ثورة، ولكنّ أين هي الطليعة أو القيادة المسلّحة لهذه الثورة؟ لماذا لم يقتحم أحد قصر الرئاسة في قرطاج، أو البرلمان، أو وزارة الداخلية مثلاً؟ إذن، أتساءل شخصياً إن كانت فعلاً ثورة!



شباب المدن المنسية ليسوا بحاجة إلى من يتحدث باسمهم بل إلى من يسميهم

أما في الجانب الاقتصادي فينبغي التصدي للنهج النيوليبرالي الذي ساد في الحقبة السابقة وأتفق مع الأمين عندما دعا إلى عودة الدولة والقطاع العام إلى تحمل مسؤولياتهما الاجتماعية.

في الجانب الثقافي، أعتقد أنه يجب إلغاء «قانون الإرهاب». فنحن مجتمع معتدل عمومًا، وهويته عربية إسلامية. لكني أتساءل عن أي إسلام ندافع. إسلام سيد قطب وحسن البنا، أم إسلام محمد عبده ورواد «النهضة»؟

المحور الثالث: تداعيات الثورة عربياً وعالمياً، وماذا عن فلسطين؟

الأمين البوعزيزي: لا أعتقد أنه يصح الحديث عن «تصدير» للثورة. الانتفاضة بدأت في مربّع صغير اسمه سيدي بوزيد، ثم توسع أطلس الاحتجاج إلى بقية الولايات المنكوبة، ومنها إلى مستوى وطني، والآن صار عربياً. إذن، هناك توسيع لمجال الثورة، لا تصدير لها.

اليوم بعض الأصدقاء يتأففون من تحوّل اهتمام الإعلام العربي والعالمي إلى مصر بعد أن كان مسلطاً أضواءه على تونس. لكني، على عكس ما يتصورون، أرى الأمر إيجابياً. فإذا انتصرت الثورة في مصر، فإن بقايا النظام هنا سيُتركون ويضعفون أكثر! إن افتكاك مصر، بعمقها ووزنها، وعودتها إلى جغرافيتها التاريخية، زلزال سيترك الكثير من الحسابات في العالم.

أما عن علاقة الثورة بفلسطين، فانا قادم من تيار سياسي يرى أننا ننتمي إلى أمة مضطهدة ومن حقها تقرير مصيرها. لكن ذلك لا يكون فقط بالحديث عن «المحاور الآمنة»، أي القضايا القومية، والصمت عن الاستبداد والفساد المحليين

الآن، بالنسبة إلى المرحلة المقبلة، أرى ضرورة أن نعطي الحكومة الموقّعة الفرصة، مع مواصلة الضغط عليها... أي، إن شئنا، ننتهج مقولة «البندقية مع غصن الزيتون». فكما تمّ إخراج بعض الوجوه التي تورّطت في الحقبة السابقة، يمكن تحقيق المزيد من الإنجازات في إطار هذا الخيار. أما الأحزاب والمجموعات التي رفضت الاعتراف بالحكومة، فأرى أن بعضها طلب الحصول على تأشيرة قانونية لتشكيل أحزاب! فهل يحكم تعامل هذه القوى مع الحكومة منطلقاً إيديولوجية ومبدئية، أم اعتبارات سياسية بحثة في أفق الانتخابات المقبلة؟

أرى أن هناك الآن بعض الإصلاحات المهمة، لكنها لم تصل بعد إلى المطلوب. أما بالنسبة إلى مهام المرحلة القادمة، فأرى أنه يجب المزيد من الفطنة واليقظة ومراقبة أكبر لهذه الحكومة الموقّعة. في الجانب السياسي يجب الحرص على الفصل بين السلط، ومحاسبة كل من تورّط من المسؤولين السابقين، ونزع كل امتيازات الحزب الحاكم السابق، ومحاسبة مسؤوليه المتورّطين في جرائم السرقة أو استغلال النفوذ. لكني لست مع حلّه أو اجتنائه.

كما يفعل بعضُ القوميين. إنَّ تفكيك النظام العربيّ الرسميّ، وتونس نموذجٌ لذلك، هو رصاصٌ في بنادق المقاومة، وإحباطٌ لمشاريع التفرقة والتجزئة. ما جرى هو أننا، إلى حدود العام ١٩٨٢، كنّا ندعو الشباب إلى النطوع في صفوف المقاومة الفلسطينية، لكنّ النظام الإقليمي العربيّ جرّم ذلك، فصار يحارب المقاومة ويصمّ مَنْ يساندها بـ «الإرهاب»، الأمر الذي فرض علينا تغيير تكتيكاتنا وألوياتنا أيضاً. نحن في حاجة اليوم إلى ما يسميه المفكر الكبير سمير أمين «أنظمة ديمقراطية محمية شعبياً»، وذلك على عكس بعض ما يسمّى «الأنظمة القومية» التي، رغم صدقها، تُحكّم بالمخابرات والبوليس. لا تعطني في هذه الحالة نظاماً قومياً! يكفي أن يصير عندي نظامٌ انتخبه شعبه وسيقدم إلى فلسطين أكثر مما تقدّمه الأنظمة «القومية». نريد أنظمة ديمقراطية؛ قد لا تحارب إسرائيل لكنها على الأقل ستدعم المقاومة بالسلاح وغيره. ستقاطع إسرائيل، وستقاطع اقتصادياً كلّ الدول التي تقف ضدّ المقاومة وتمنع عنها النفط. بهذا المعنى، يمكن القول إنَّ ثورة تونس هي هدية إلى فلسطين.

مالك الصغيري: قرأتُ مرةً لكيسنجر أن أمن إسرائيل القوميّ يقوم على بقاء العرب متخلفين. أيّ، على عكس ما هو معتاد من ارتكاز الأمن القوميّ لبلد ما على عناصر داخلية كالأمن الاقتصادي والغذائيّ الخ، فإنّ أمن إسرائيل القوميّ يقوم على بقائنا جهلةً، نفتقر إلى التنظيم، والقدرة على النقاش المرتب... ومن ثمّ فإنّ نهاية الكيان الصهيونيّ مرهونة، في رأيي، بقيام دول عربية ديمقراطية قائمة على اقتصاد وطني حقيقيّ وفك الارتباط بالإمبريالية وبدوائر الاحتكار الماليّ. إذن، عندما بنينا أنظمتنا القوية المسنودة شعبياً فسقط إسرائيل من تلقاء نفسها.

الحديث عن «تصدير الثورة» ذكرني بالسلطويين، بكروپوتكين والتروتسكين؛ ويوحى بأننا نتحدّث عن مصر، مثلاً، كدولة أجنبية. أنا أرى أنّ تونس تقع في فضاءها العربيّ والإسلامي، ومن ثمّ ثقافياً سيكون لما جرى في تونس انعكاسات في محيطها الجغرافيّ شبيهة بما جرى في فرنسا عام ١٨٤٨ وامتدّ إلى بقية أوروبا في ما يُعرف بـ «ربيع الشعوب». أنا أعتقد أنّنا سنشهد مرحلة ثورية، وأنصوّر أنّ ثورة تونس هي كمن ألقى بحجر في بركة ما، أيّ ستكون لها ارتدادات في الجزائر

والمغرب ومصر وغيرها. قد تتجح وقد لا تتجح؛ فالمسألة ليست ميكانيكية، إذ لكلّ قطر خصوصياته. على كلّ، هناك مؤشرات إيجابية. نحن في تونس عندنا مهامٌ وأدوار في المرحلة القادمة، لكنّ يجب أيضاً أن نتواصل مع الآخرين في الأقطار العربية. مثلاً هناك إخوة من المغرب الأقصى ومن اليمن قدموا وسألونا: ماذا جرى بالضبط عندكم؟ كيف فعلتم ذلك؟ فقلتُ لهم انهبوا إلى سيدي بوزيد لعلّ ذلك يساعدكم على الفهم. أعتقد أنّ من الضروريّ بمكان وضع هذه الآليات للتواصل من أجل مزيدٍ من الفهم والفعل المشترك.

جوهر الوطنيّ هو معاداة الإستعمار. لست معادياً للفرنكوفونيين الذين يحبّون بودليل وبالزك وغيرهما، وأنا عندي مشكلة مع الفرنكوفونيين الذين يقع وجدانهم وتفكيرهم في جادة الإليزيه بباريس لا في شوارع تونس. هؤلاء «يعقوبيّون» يعتقدون أنّ ثمة مساراً واحداً في التاريخ يجب أن تتبّعه حتّى نصل إلى فرنسا. كانّ التاريخ سباقٌ حواجز - وخطّ الوصول هو فرنسا! لا ليس ذلك صحيحاً بالضرورة. أنا مرتاح في بيتي العربيّة الإسلاميّة. أنا فقط ضدّ التطرف. لا تفرض عليّ لبس النقاب، ولا تتطرّف في إلحادك فتقوم بإلقاء القرآن أو إحراقه. السؤال هو كيف نحافظ على التعدّد والتنوع داخل الوحدة. هنا يكمن الثراء. يجب أن نكون قادرين على قبول بعضنا بعضاً وأن نتدرّب على الاختلاف.

أريد أن أنهي بشكر الأستاذ عميد كلية ٩ أفريل حميد بن عزيزة، الذي كان، حتّى تحت الديكتاتورية، يسمح لنا بلقاءاتٍ ونقاشاتٍ كهذه تتجاوز كلّ الخطوط الحمراء.

غسان بن خليفة: نعم مالك، باسم مجلة الآداب، الشكرُ موصول إلى إدارة الكلية، وإلى كلّ من ساهم في إنجاح هذا الموعد. شكراً لجميع الحضور، وشكراً لصبركم على طول هذه الندوة. وأودّ أن أستغلّ الفرصة لأعلمكم بأنّ عدداً من الوجوه المشاركة في هذه الندوة تعمل حالياً على إطلاق مجلة ثقافية شبابية ذات خلفيّة «يسارية عروبية». فنحن فعلاً، كما قال الصديق مالك، في حاجة إلى إطار لا للفعل والممارسة فقط، وإنما أيضاً للتفكير في ما نفعله، وهو ما افتقرنا إليه كشباب في الأحزاب والجمعيات المناضلة في بلادنا. شكراً مرةً أخرى للجميع، وإلى اللقاء في مواعيد أخرى.

تونس

ليلي قيفة

أستاذة شابة في الفن التشكيلي بمعهد الفنون الجميلة بسوسة.

مالك الصغيري

طالب تبرز في التاريخ المعاصر بكلية ٩ أفريل وناشط طلابي

الأمين البوعزيزي

باحث في الأنثروبولوجيا الثقافية وناشط نقابي في سيدي بوزيد

محمد علي لطيف

باحث في الإستيتيقيا وناشط في الاتحاد العام لطلبة تونس

وسام الصغير

ناشط طلابي ومن شباب الحزب الديمقراطيّ التقدمي



ثورة تونس: تحديات ما بعد الاستبداد

□ وليد حدّوق

على أن هذا الانحسار الذي أرساه وكرسه النظام السابق جعل المرحلة الانتقالية في تونس شديدة الحساسية من حيث عجز النخب السياسية عن توحيد خطابها وبرامجها لهذه المرحلة في وجه المنتفذين في الجهاز الإداري والأمني ممن كانوا يوالون النظام السابق من دون تحفظ. ورغم أن الأيام الأولى التي تلت سقوط الاستبداد شهدت خطاباً جذرياً دعا إلى القطع مع كل الوجوه القديمة، سواء تورطت في الفساد أو لم تتورط، فإن الشعب التونسي بدأ يقبل شيئاً فشيئاً بوجود حكومة انتقالية تضم أكبر عدد ممكن من المستقلين ووجوهاً قليلة من رجال النظام السابق. ويبدو هذا التقبل الشعبي مؤشراً على تفهم الجماهير الثائرة لخصوصية المرحلة: أولاً، وعلى تنبّههم إلى «جفاف» ينابيع السياسة ثانياً.

إن المرحلة الانتقالية لا يمكن أن تضطلع بدورها على أكمل وجه، وأن تؤمن انتخابات حرة وشفافة، إلا بوجود مجتمع مدني حيوي، لا على مستوى الوعي الشعبي والجماهيري فحسب، وإنما كذلك من حيث وجود أطر سياسية ومدنية تقوم بدور الرقابة على كل قرار من قرارات الحكومة وكل إجراء من إجراءاتها. وبهذا المعنى، لا تعني المرحلة الانتقالية في تونس مجرد الانتقال من نظام سياسي إلى آخر، ومن منظومة دستورية وقانونية إلى أخرى، وإنما تعني كذلك الانتقال من الركود والانحسار في العمل الحزبي والجمعياتي إلى الحيوية والسهر على مصالح الشعب وحماية ثورته من أي منعرج قد تؤدي إليه السياسات الحكومية. إن تمرس القوى السياسية التونسية العائدة لتوها إلى الميدان من السجون أو المنافي أو الإقامة الجبرية بالليات العمل السياسي على الأرض، والتفاعل مع التطلعات الشعبية بقصد ترجمتها إلى مطالب واستحقاقات سياسية واضحة، يمثلان المهمة الأكثر استعجالاً اليوم في تونس. ومن دون هذه المهمة لا يمكن التحكم فعلياً، وبالنجاعة المطلوبة، في ما تقرره الحكومة أو تقوم به.

وتكمن خطورة عجز الأطراف الوطنية السياسية عن ملء الفراغ السياسي كذلك في فتح الأبواب لإمكانيات تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر عبر الليات للعبة الديمقراطية نفسها ذلك أن الانتقال الديمقراطي في الأوطان العربية، بقدر ما يمهد للتعبير عن الإرادة الشعبية في المسائل الداخلية، فإنه يفتح الباب أيضاً لتحقيق تطلعات الشعوب في ما يتعلق بالملفات الإقليمية والدولية، وتحديداً القضية الفلسطينية والعلاقات بالغرب عموماً. وبهذا المعنى، تكمن خطورة الفراغ وجفاف ينابيع السياسة في تونس في إمكانية فتح الباب لتكوين أطر سياسية كرتونية تتحكم فيها استثمارات أجنبية إعلامية

في حياة الشعوب والأمم لحظات تاريخية مفصلية، يختلط فيها الواقع بالحلم، وتتكثف الساعات والأيام، ثم تتصاعد لتصبح «تراجيديا» يكون فيها المشاهد فاعلاً على الركح. كانت الثورة التونسية حدثاً تراجيدياً قدّم الضحايا، وانتهى بهروب طاغية لم يكن أي مراقب يتوقع هروبه بهذه السرعة وبهذا الشكل المسرحي. وتنتهي كل تراجيديا كبيرة بلحظات ما بعد العاصفة، يشوبها الحذر والدهشة ومحاولة إعادة كتابة كل ما سبق وإعادة قراءته. وفي اليوم الذي هرب فيه الرئيس المخلوع، تجنّدت ذبول الاستبداد لإشاعة الفوضى ولحرق الأخضر واليابس، في حين بدأت وسائل الإعلام التونسية (قبل الفضائيات) بفضح ما تراكم من فساد ونهب وعلاقات مشبوهة بالاستخبارات الدولية، بما في ذلك الموساد، طوال عقود الاستبداد في أيام معدودة انكشف المستنقع الذي تركه النظام السابق. إنها المرحلة التي يبدأ فيها الجميع التمعّن في ما كان، والتفكير في ما سيكون. وبهذا المعنى تواجه تونس اليوم، بعد نجاح ثورتها، تحديات ما بعد الاستبداد... ما بعد التراجيديا.

مخاض الانتقال وينابيع السياسة

شبهه الأستاذ محمد حسنين هيكل الوضع السياسي المصري في خضم حديثه عن سيناريوهات مرحلة انتقالية ممكنة بـ «حوض السباحة الذي لا ماء فيه». لا تختلف تونس كثيراً عن الحالة المصرية من حيث انحسار التيارات السياسية والأحزاب وتأثيرها، قبل الثورة وبعدها. ولأجل ذلك، لم يزعم أي ائتلاف من حركات سياسية، ناهيك بحزب بعينه، أنه يمثل الشباب التونسي الذي انتفض وحقق معجزة خلع رئيس عربي.

بالدعم الحكومي المباشر أو غير المباشر لقطاعات السياحة أو الفلاحة الموجهة للتصدير لصالح قطاعات إنتاجية وتطوير الزراعات الأساسية كالحبوب.

ويجد الاقتصاد التونسي اليوم نفسه في وجه شركات وبنوك كبرى كان جُها مملوكاً لعائلة الرئيس المخلوع، وكانت بدورها وثيقة العلاقة بدوائر مالية واستثمارية إقليمية ودولية، بعضها معروف وبعضها الآخر لا يزال طي الكتمان. وتستوجب إدارة هذه المؤسسات التي تمثل جزءاً مهماً من الثروة التونسية تعاملاً حذراً ومتوازناً بعد فرار مالكيها. وقد يتطلب الوضع تأمينا لشركات أو لحصص بعينها. ومثل هذا القرار لا بد له من ضمانات لمحاسبة ومراقبة البيروقراطية الحكومية التي ستتحمل هذه المسؤولية.

وإذا كان الفساد المالي قد نخر جسد البنوك التونسية والمؤسسات المالية الوطنية، بما في ذلك البنك المركزي والاحتياطي من العملة الصعبة، فإن واجب الحكومة الانتقالية ومن سيأتي بعدها هو تأسيس هيكل دائم لتقييم الوضع المالي ومراقبة العمليات الجارية. ولا يكفي في هذا الصدد تعيين لجنة لتقصي الفساد، تعتمد على الأجهزة الإدارية نفسها التي عملت في عهد النظام السابق. ولا بد من الإقرار بأن كشف ما ساد من عبث بالمعاملات المالية سيؤثر في صورة الاقتصاد التونسي في البنوك والمؤسسات الدولية المانحة، بما سيرفع ما تدفعه الميزانية الوطنية من فوائض على القروض. إنها ضريبة تفكيك الفساد!

ومن الواضح أن تحرير الاقتصاد التونسي من مخلفات الإقطاعية الرأسمالية التي سادت فترة طويلة يقتضي دفع ثمن سيكون عبءه ثقيلاً على المواطن ومستواه المعيشي. الأوضح هو أن جوار تونس العربي، الذي بدا غير مرتاح لثورة الشعب ولتبعاتها، سيلعب دوراً حيوياً في التخفيف من عبء هذه الضريبة أو مفاقمتها.

ثورة تونس والجوار العربي: المركب الصعب المستصعب

أنى لثورة شعبية من أجل الديمقراطية أن تواجه أنظمة لا تمقت شيئاً كالثورة والديمقراطية؟

إنه السؤال الذي يورق كل مهتم بالوضع التونسي. فتونس، كبلد صغير من حيث المساحة والديمقرافيا، يفصل بين ليبيا والجزائر، كانت دائماً تحاول الحفاظ على توازنها على ضوء التناقضات القائمة بين الأنظمة العربية. إلا أنها اليوم تلعب - من حيث احتسبت أو لم تحتسب - دوراً تاريخياً يتجاوز حدودها ليشمل كل الأوطان العربية. وتونس لا يمكنها أن تستكمل حريتها إذا غضت النظر أو تجاهلت، بمتفئها وإعلاميها، ما يقع في حاضنتها العربية من قمع للحريات ومصادرة لحق الشعوب في تقرير مصيرها.

لم يزعم هذا البلد العربي أنه مؤهل لدور كهذا. إلا أن القدر اختاره هذه المرة، كما اختاره من قبل ليؤسس لأول دستور في العالم الإسلامي، وليلغي الرق قبل فرنسا وسويسرا.

واقتصادية ريعية تؤمن الربح السريع وتمويل الآلة الإعلامية والحزبية. وبإمكان مثل هذه الإستراتيجية أن تدعم أحزاباً كثيرة، ومن مشارب فكرية وسياسية متعددة، بهدف تأمين حد أدنى من «الالتزام» بالخطوط العريضة لـ «الاستقرار الدولي».

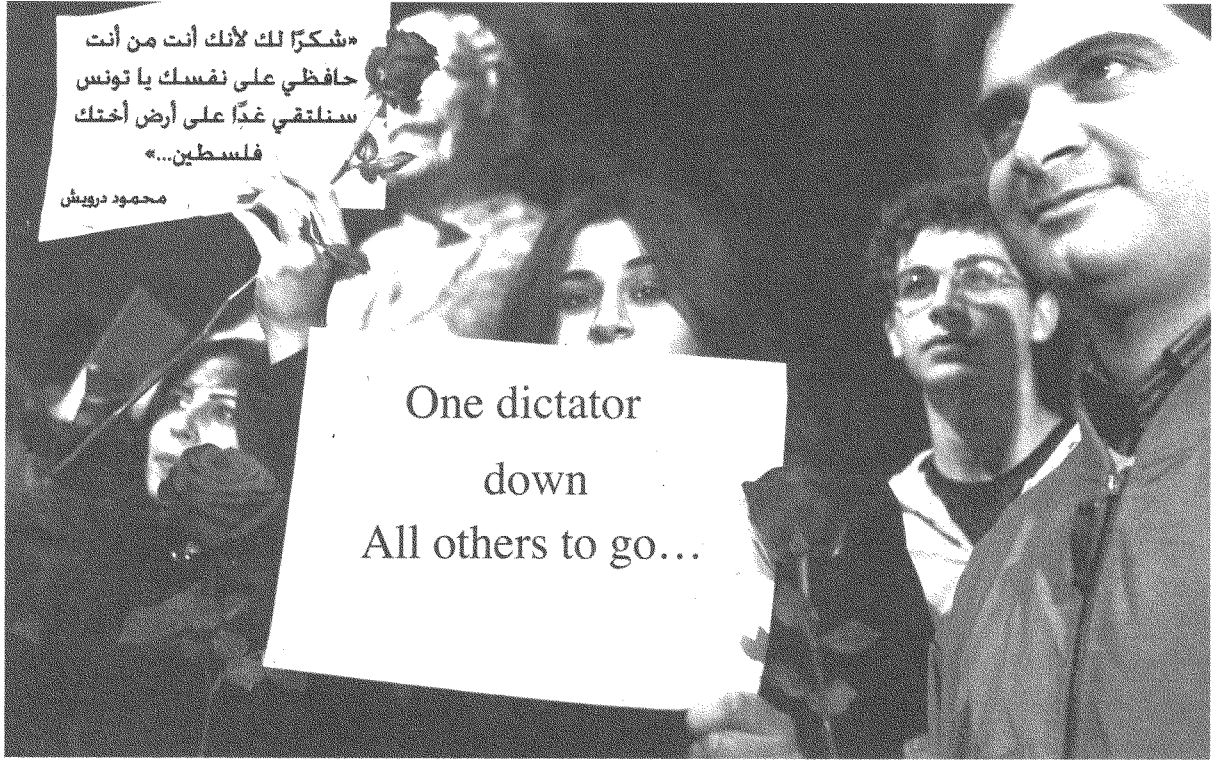
وإذا كانت تونس قد شهدت في سنوات الاستبداد إقصاء للتيارات السياسية وللفاعل المعارض الذي يضمّن المحاسبة والشفافية، فإنها اليوم تستقبل المرحلة الجديدة بأسس اقتصادية ومالية متهافتة تفاقم تحديات ما بعد الاستبداد.

تفكيك «اقتصاد العائلات الحاكمة»: ما الضريبة؟

كان الاقتصاد التونسي في سنوات الاستبداد واجهة لفساد مالي ومحسوبة ونهب، تلمعها المؤسسات الدولية. وكانت اليد العليا، اقتصادياً ومالياً، للعائلات المنتفذة سياسياً، التي تحمي نفسها بالأجهزة الأمنية، في ما يشبه إقطاعية رأسمالية مرتبطة بدوائر دولية وإقليمية. وعرفت تونس في السنوات الماضية نمواً اقتصادياً واستثمارات عربية وأجنبية؛ غير أن كطف الثمار التنموية كان محصوراً في شريحة بعينها، وفي المناطق الساحلية حيث تركزت قطاعات الربح السريع كالعقار والسياحة.

وتواجه تونس، بسبب ما تراكم من سياسات، اختلالاً بين الجهات لا يمكن التخفيف من حدته، ناهيك بإزالة آثاره، إلا بإعادة صياغة النهج الاقتصادي عامة، بحيث يتعرّز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، بما يسمح بتشغيل الكفاءات الجامعية والقطع مع ارتباط الاقتصاد بالمناطق الساحلية.

على أن مثل هذه الخطوات تتطلب إعادة ترتيب كل المعطيات المالية والاقتصادية الحالية. أي إن الاقتصاد نفسه بحاجة إلى مرحلة انتقالية تبدأ بحوار وطني شامل لتحديد الخيارات الكبرى وتقييم مختلف الهيئات الإدارية التي قادت السياسات الاقتصادية في المرحلة السابقة. ولا يجب استبعاد فرضية التضحية



محمود درويش حافظي على نفسك يا تونس سنلتقي غدًا على أرض أختك فلسطين...

الشاعر الراحل محمود درويش في مطلع قصيدة شهيرة: «شكرًا لتونس أرجعتني سالمًا من حبّها...» فهل تسلّم تونس ممّن يترىص بثورتها؟
تونس

إنّ السماح لمعارض ليبيّ بالحديث في تونس يعني قطع شريان الحياة للجنوب التونسيّ إذا قرّر النظام الليبيّ إغلاق الحدود. كما أنّ منع هذا المعارض من التعبير عن رأيه يعني ببساطة خيانة لدماء شهداء الثورة المجيدة. وهذا مثال يقبل التعميم على دول عربيّة عديدة تربطها بتونس علاقات اقتصادية وتجارية حيوية.

إنه ثمن الثورة الذي لا بدّ للتونسيين من أن يدفعوه، وهو دورهم في أوطانهم العربيّة. ستكون تونس أرضًا لكلّ ثائر عربيّ ضدّ الاحتلال والاستبداد. ولا بدّ لها، ولن سيمتلأها ديمقراطيًا، أن يفرض هذا الدور واحترامه في الجوار العربيّ والمحيط الدوليّ. ولا شكّ عندي أنّ الدبلوماسية التونسيّة، التي كانت لسنوات طويلة خجولة، ستتحمّل عبء الحفاظ على التوازنات الدقيقة عربيًا ودوليًا. ولن يكون هناك معنىّ للغة الخشبيّة المعهودة، بل سيكون على الدبلوماسية التونسيّة أن تجمع بين ثوريّة مصر الناصريّة والدهاء القطريّ في السياسة الخارجيّة.

وليد حدّوق

كاتب وناشط من تونس.

بين شاطئ تونس، والشاطئ الخصيب في فلسطين، خطّ بحريّ مستقيم مباشر. يقول

انتفاضة تونس: كيف نحافظ على مكاسبها؟ ومتى يتحقق التحرر الفعلي؟

□ شاهين الساقى

تونس، مصر...
الامة العربية تدق باب الحرية



ثورة أم انتفاضة؟

ما الذي حصل في تونس بالضبط: ثورة أم انتفاضة؟

الإجابة عن هذا السؤال ليست ترفاً فكرياً أو انسياقاً وراء تهويمات نظرية، وإنما هي الأساس النظري الذي على ضوئه نحدد في أي واقع نحن حتى تكون ممارستنا خلواً من الارتجال والاستسلام للعاطفة.

قد تتميز بعض الثورات في تفاصيل عدة. ولكن إن تتبعنا تاريخ الثورات فسنتكشف أنها ارتكزت على الأسس ذاتها، محققة منجزات جذرية في لحظة معينة وهذه الأسس هي: (١) الواقع الثوري متمثلاً في: أزمة عارمة؛ أو ارتباك حاد في صفوف القوى المسكدة بزمام السلطة؛ أو حراك متصاعد للجماهير التي ليس لها ما تخسره إلا أغلالها. (٢) الرأس الثوري: ويمكن أن يكون حزباً ثورياً، أو جبهة تحرير وطني، إلخ. أما منجزات الثورات فتتمثل في: دحر النظام القائم وإرساء نظام جديد؛ تحقيق الانتقال من مرحلة إلى مرحلة...

إن المتابع لما حصل في تونس يلاحظ توفّر الواقع الثوري، وغياب الرأس الثوري. والحق أن إدراج الرأس الثوري ضمن العناصر التي تشكل الثورة ليس أمراً اعتباطياً مثلما يزعم بعض الطروحات الشعبوية. فتوفّر الرأس الثوري الذي تلتف حوله الجماهير يعني وجود درجة عالية من التنظيم، قوائمها: وضوح في الأهداف، وتوزيع دقيق ومدروس للمهام، وتجذّر في مختلف الميادين والقطاعات، واختراق لكل مؤسسات الدولة وأجهزتها بما في ذلك الجهاز الأمني والعسكري. وهذا ما يؤدي إلى دحر النظام القائم، وتحقيق الانتقال من مرحلة إلى مرحلة.

لو تأملنا جيداً ما حصل في تونس لتبين أن الجماهير المنتفضة البلارأس قد أسقطت رأس

النظام ولم تُسقط النظام، الذي ظل قائماً، تجسده المؤسسة العسكرية التي أعلنت حظر التجول في كامل البلاد عشية ١٤ جانفي، تاريخ فرار الطاغية من تونس. ومن المؤكد أن المؤسسة العسكرية لم تعلن حظر التجول باسم الثورة، أو باسم التنظيم الذي قاد الثورة، وإنما باسم النظام الذي يحدّد دستوراً لها مثل هذه الصلاحيات. فلم تكن هذه المؤسسة على الحياد مثلما اعتقد أغلب الناس، وإنما كانت جزءاً من النظام القائم. وكانت كوادرها العليا (ومازالت) ترقب ما يدور من أحداث، منتظرة أول بصيص لفرغ سياسي قد يحصل لتسطو على ثمار الانتفاضة وهي مطمئنة البال، متيقنة من وجود مؤيدين لها كثر في صفوف الجماهير، بعد أن رسمت لنفسها صورةً ملانكية لحظة تمايزها من الجهاز البوليسي بامتناعها عن إطلاق النار على المتظاهرين. ويمكن القول إن أكثر حزب يحظى باحترام الجماهير - إلى لحظة كتابة هذه الأسطر - هو «حزب الجيش»!

ماذا عن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة؟

تعيش تونس منذ تاريخ ١٩٥٦/٣/٢٠ (معاهدة الاستقلال) في سياق «الاستعمار الجديد (غير المباشر)». وقد أتمس ب: (١) الارتهاق لقوى الهيمنة الاستعمارية في الخيارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية، نتاجاً طبيعياً لهيمنة الكمبرادور على أجهزة الدولة ومؤسساتها. (٢) الحكم المطلق، وقد دشنته الرأجل الحبيب بورقيبة في إطار ما يسمى «الاستبداد المستنير»، ورسّخه الطاغية بن علي في نظام استبدادي بوليسي. وما الذي حصل الآن؟

لقد تمكّنت هذه الانتفاضة - وهذا من بين ما يُحسب لها - من الإطاحة بجزء مافيوبي من الكمبرادور، هو العائلة المالكة (الطرابلسية والمطرية وعائلة بن علي إلخ). ولكن لم يتم القضاء على هذه الطبقة قضاءً مبرماً، ومن المؤكد أنها ستستجمع شتاتها من جديد لتموقع في حزب أو أحزاب أو منظمات تكون تعبيراتها السياسية والمدنية، ولها من الإمكانيات ما يؤهلها لتكون من جديد لاعباً بارزاً على الساحة السياسية، إن لم يكن عاجلاً فنجلاً. كما أن الأموال الطائلة التي تضخها بعض الجهات من الشرق والغرب للحكومة التونسية الموقّنة لا يمكن أن تكون من أجل سواد عيون التونسيين و«ثورتهم المباركة»، وإنما تعجلاً في تحقيق «الاستقرار» حتى لا تهتز مصالحهم أكثر مما اهتزت. ولعل هذا ما يفسر سرعة الاستجابة لطلب الحكومة تجميد الأرصدة البنكية الخاصة بالطاغية وزبانيته في الخارج.

أما في مسألة الحريات والديمقراطية والمواطنة، فقد حققت هذه الانتفاضة نتائج فاقت كل التوقعات. وهذا، لعمري، ما أربك بعض المثقفين والمفكرين، فعالجوها كما لو كانت «ثورة استثنائية»، في حين أنها لم تكن إلا انتفاضة استثنائية



الإطاحة بالماфия الحاكمة، وانبلاج فجر الحريّات في تونس، يمثّلان انتقالاً من طور الحكم الفرديّ إلى طور الديمقراطية الليبرالية في ظلّ نظامٍ خاضعٍ لـ «الاستعمار الجديد»

قوامها الارتجال والعفوية. هكذا تعالت الأصوات مناديةً بإسقاط «فلول النظام» و«بقايا العهد البائد» ظلماً منها أنّ ما يحصل ثورة، وأنّ هذه الثورة بصدد استكمال شروطها وملاحها. لقد انسأقت تلك القوى السياسية وراء عفوية الجماهير الغاضبة على النظام وأزلامه، فرفعت شعاراتها، متأثرةً بها من دون أن تؤثر فيها، فصارت هذه القوى السياسية جزءاً من عفوية الجماهير، وصارت عفوية الجماهير قاطرةً لهذه القوى السياسية.

إن أخذ الحالة الجماهيرية في الاعتبار أمرٌ جوهريٌّ بالنسبة إلى أيّ تنظيم ثوري، ولكن ذلك لا يعني الإذعان لعفويتها! هنا نستحضر ما قاله الحكيم جورج حبش: «التنظيم الثوري هو الذي يقود الجماهير، ليس من فوق، وإنما من خلال تجربته النضالية ضمنها، من خلال تعليمها وتعلمه منها... فبدلاً من أن يلحق التنظيم بتلك الحالات [حالات الضياع] تصبح مسؤوليته أكبر في توضيح الصورة للجماهير والتقاط المصلحة الحقيقية لتلك الجماهير. وأي تنظيم لا بد أن يكون قائداً، لا ذليلاً لعفوية الجماهير»^(١) إلا أن تلك القوى السياسية، نظراً إلى عدم جاهزيتها للتعامل مع مثل هذه الأحداث، وتبعاً لتوهمها أنّ ما حصل ثورةً أطاحت بالنظام فلم يبق منه غير «فلول»، رفعت المطالبين الآتين: (١) إسقاط الحكومة المؤقتة باعتبارها امتداداً للعهد البائد؛ و(٢) حلّ الحزب الدستوريّ باعتباره الأداة السياسية للاستبداد. واستندت هذه القوى، في رفعها لهذين المطالبين، إلى «نبض الشارع» و«هدير الجماهير»، معتبرة أنّ من لا يتقيّد بمطالب الجماهير يخونها. لكنّي هنا أسأل: ماذا سيكون موقف هذه القوى (علماء أنّ غالبيتها من اليسار) من الجماهير لو خرجت

اعتباراً لمنجزها الرائع في مجال الحريّات الذي جعلها تلامس «الثورات الكبرى» من دون أن تكون واحدةً منها.

إنّ الإطاحة بالماфия الحاكمة، وانبلاج فجر الحريّات في تونس، على أهميتهما العظمى، لا يمثّلان انتقالاً من مرحلة إلى مرحلة، وإنما انتقالاً من طور إلى طور في المرحلة نفسها. وبصورة أدقّ وأوضح، فإنّهما يمثّلان انتقالاً من طور الحكم الفرديّ إلى طور الديمقراطية الليبرالية التي تقف حدودها عند آخر خط أحمر يهدد الكمبرادور في وجوده، في ظلّ نظامٍ خاضعٍ لـ «الاستعمار الجديد».

صوت الجماهير أم صوت عفوية الجماهير؟

أثر وصف ما حصل في تونس بأنّه «ثورة» في أداء القوى السياسية التي تبنت هذا التصوّر، وجرّها إلى ارتكاب أخطاءٍ فادحة، بدءاً بالشعارات الخاطئة التي لا علاقة لها باللحظة ولا تترجم طبيعة المرحلة، وانتهاءً بممارسة عملية

١ - النهج الثوري، ط ١، نيسان ١٩٧٤، لجنة الإعلام المركزية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

مناديةً بدولة الخلافة؟ أتقول إن هذا مطلبُ الجماهير ومن لا يحمله يحثها؟! إنَّ المطلبين المذكورين أعلاه، في واقع الأمر، مطلبان شرعيان. لكنَّ شرعيتهما لا تعني واقعيتهما:

أ) فالمطالبة بإسقاط الحكومة المؤقتة، بدلاً من المطالبة بتعديلاتٍ وزاريةٍ (وهذا ما حصل بالفعل)، كان يمكن أن يؤدي إلى خلق فراغٍ سياسيٍّ هو بمثابة هديةٍ لا نظنَّ المؤسسة العسكرية رافضةً لها. كما أسهم هذا المطلب في إخماد الوعي النقدي لدى الجماهير، التي باتت تقييمها للحكومة من خلال الأسماء لا الأداء.

ب) أما مطلبُ حلِّ الحزب الدستوري - على نبهه - فيحمل في طياته استدعاءً لقيمٍ ماقبل مدنيةٍ، إذ نخشى أن يكون التماهي مع هذا المطلب الجماهيري تكريساً لعقلية الاستئصال وامتثالاً لرغبة في الانتقام. وفي المقابل، كان يمكن أن يعقلن هذا المطلب قليلاً، فيتجه إلى فك الارتباط بين هذا الحزب وأجهزة الدولة - وهو مطلبٌ رفعته القوى الديمقراطية في تونس طوال عقود، وهو ما تحقَّق بالفعل.

إنَّ درب توعية الجماهير لتخليصها من عفويتها دربٌ طويلٌ وشائك. وإنَّ التماهي مع عفوية الجماهير جعلَ من هذه القوى السياسية فريسةً للشعبوية فلم تقف لتري إنَّ كانت تونس تعيش ثورةً باتمَّ ما في الكلمة من معانٍ، أم انتفاضةً لها حدودها مهما اتسعت مكاسبها. فكانت صوت عفوية الجماهير، لا صوت الجماهير.

ما العمل؟

إنَّ إقرارنا بالانتقال من طور الاستبداد إلى طور الديمقراطية ضمن مرحلة الاستعمار الجديد لا يعني أننا بصدد تبخيس ما يحدث في تونس من تحولات. فالحق أنَّ هذا الانتقال هو مرتبطٌ بالفرس بالنسبة إلى القوى الوطنية اليسارية والتقدمية في مسار تحقيق تحرر البلاد الفعلي. فكلماً وسعت الشعوبُ هامشَ الحريات واتَّجهت إلى الديمقراطية في أوطانها، ازدادت قوةً وتقدمت خطواتٍ نحو تحقيق التحرر الفعلي. ولكنَّ ذلك يبقى منوطاً بدرجة نضجها، المرتبط عضوياً بقدرات النخب الفكرية والسياسية التي ستضطلع بمهمة إنضاجها: فإما أن توفَّق هذه النخب في فهم واقعها وتحديد تناقضاته

واستنباط حلولٍ دقيقةٍ لهذه التناقضات، فتكون ممارستها النضالية مع الجماهير في مسار تراكمي يختصر الزمن؛ وإما أن تكون متخبطة يطفئ عليها الارتجال والعفوية، فلا يكون ذلك إلا في مصلحة قوى الهيمنة الاستعمارية وزبائنها من الكمبرادور.

إنَّ أمام القوى الوطنية اليسارية والتقدمية في تونس مهمةً تاريخيةً عظمى، هي تحقيق التحرر الوطني والاجتماعي. وهذا ما يجعلنا نقف مجدداً أمام السؤال اللينيني الحارق: ما العمل؟

أ - مأسسة المكاسب. إنَّ ما حقَّقه الانتفاضة التونسية من مكاسب يفوق كلَّ وصف. إلا أنَّ التحولات تظلَّ مهددةً بأن تعود القهقري إنَّ لم تتمكن الجماهير، وفي مقدمتها نخبها الواعية، من المحافظة على تلك المكاسب، والدفع بعجلة التاريخ إلى الأمام. ولا يمكن أن يكون ذلك ناجزاً إلا بالتوجه الفعلي نحو التنظيم السياسي والمدني - وهي مهمة يشقُّ على النخب التونسية أن تضطلع بها بعيداً عن منطقتي المزايدات والتخوين لأنَّ سنواتٍ طويلاً من الاستبداد أنتجت شعباً أغلبه لا يعرف من الأحزاب إلا الحزب الدستوري، ومن المنظمات إلا اتحاد الشغل.

ولئن كانت للتنظيم الحزبي أهميته، فإنَّ التنظيم المدني أكثر أهميةً في هذه المرحلة. فتأسيس المنظمات والجمعيات في مختلف المجالات هو من أوكد المهام المطروحة على هذه النخب. ويمكن أن تكون لجان الدفاع المدني، التي تشكلت في الأحياء الشعبية بهدف التصدي لعصابات الطاغية المخلوع، أنوية صلبة لهذا التنظيم المدني الذي ننشده. كما أنَّ طلائع الحركة الشبابية، التي كانت قاطرة هذه الانتفاضة وعمودها الفقري، مطالبة اليوم أن تخرج من قوقعة الارتجال، وأن تشرع في تأسيس التنظيمات الشبابية؛ إذ لا يعقل، في تونس الانتفاضة، أن يحجَّ الشاب التونسي الراغب في الاحتجاج على أي أمرٍ كان إلى اتحاد الشغل (مع عميق احترامي لهذه المنظمة الوطنية العريقة) مثلما كان يفعل في «العهد البائد»!

تتحدَّث بعض القوى السياسية عن ضماناتٍ يجب أن تقدمها الحكومة المؤقتة للشعب حتى لا تلتف على مكاسب الثورة. وهنا نقول، بأعلى أصواتنا، إننا لا ثقة لنا بأي حكومة مهما كانت، وإنَّ الضامن الحقيقي للحفاظ على مكاسب الانتفاضة هو الدرجة العالية من التنظيم التي يجب أن ندفع بشعبنا إلى بلوغها في أقرب وقتٍ ممكن كي تتحقَّق الموازنة بينه وبين من سيحكمه.

ب - النضال العربي التقدمي المشترك. هل في مقدور الجماهير في تونس أن تحقِّق ذات يوم تحررها الفعلي إنَّ كانت نضالاتها معزولة عن محيطها العربي؟ أولاً، إنَّ ما قدّمه العديد من القوى التقدمية العربية للانتفاضة التونسية والمصرية منذ اندلاعها لا ينكره غير المتقربين في النهج القطري. فقد قامت هذه القوى بتنظيم مسيراتٍ أو وقفاتٍ احتجاجيةٍ أمام السفارات التونسية في عدّة عواصم عربية، وهي تحركات ميدانية لا نخالها إلا أسهمت من موقعها في إرباك نظام الطاغية.

ثانياً، إنَّ الانتفاضة التونسية لم تزلزل عرش الطاغية بن علي فحسب، بل تحولت أيضاً إلى ملهمٍ يشدُّ عزائم حركات التغيير العربية، فاستأنفت نشاطها النضالي بجرأة وحماسة أكبر، وتعالَت الأصوات مناديةً برحيل الطغاة. وتبقى الحالة المصرية أولِّ الواصلين إلى ما حقَّقه الانتفاضة التونسية.

يحلينا هذان المؤشران إلى الترابط الوثيق بين أبناء الشعب العربي: فكلُّ خطوة يخطوها أحد الأقطار في مسار تحرره الوطني أو السياسي أو الاجتماعي



إنّ ما قدّمه العديدُ من القوى التقدّميّة العربيّة للانتفاضة التونسيّة والمصريّة منذ اندلاعها لا يُنكره غيرُ المتقرّرين في النهج القُطريّ.

خطوةً متقدّمةً في سياق المراكمة لتحقيق التحرّر الوطنيّ والطبقيّ. وإنّ الخطوة الفعلية القادمة هي الانتخابات المبكّرة التي يجب أن تُعدّ لها مختلفُ القوى الوطنيّة اليساريّة والتقدّميّة ما استطاعت من قوّة، لأنّها كلّما اقتربت من مواقع القرار هلتْ بشائرُ الثورة الحقيقيّة. ولعلّنا نستحضر الآن النموذج الأمريكيّ اللاتينيّ الذي يسير رويداً رويداً نحو تحرّره الوطنيّ والطبقيّ عبر الاقتراع الحرّ، ولسانُ حاله يقول إنّ أمريكا اللاتينيّة لن تكون حديقةً خلفيّةً للولايات المتّحدة الأمريكيّة.

تونس

تصل أصدائها إلى باقي الأقطار. ويُعدّ ذلك استجابةً صريحةً لمنطق التاريخ والجغرافيا المشتركين.

إنّه لمن الخطأ ألاّ نستغلّ هذا المعطى الموضوعيّ، ولو من باب البراغماتيّة بالنسبة إلى النخب التونسيّة التي لا تتبنّى مشروع الوحدة، من أجل التسريع في تحقيق التحرّر الوطنيّ والاجتماعيّ الذي قد يطول إن بقيت نضالنا معزولةً عن محيطها العربيّ أو مرتبطةً به في شكل مناسباتيّ أو رهينةً للمصادفات. إنّ مناخ الحرّيّات المتوقّف في تونس الانتفاضة يمكنُ نُخبها - إن وُجدت الإرادة الصادقة - من الاضطلاع بدور طلائعيّ في تحقيق وحدة الصفّ النضاليّ التقدّميّ العربيّ باعتباره السبيل إلى الخروج بالجمهير العربيّة (بما فيها الجماهير التونسيّة) من واقع الاستعمار والاستبداد والحيث الاجتماعيّ.

نهاية البداية

إنّ الارتهان لقوى الاضطهاد الطبقيّ والقوميّ لم ينشأ في يوم وليلة، وإنّما هو نتاج تراكمات. وبالمثل، فإنّ التحرّر من هذه القوى يتطلّب مراكمات. وأجمل ما في هذه الانتفاضة أنّها

شاهين الساقي

شاعر يساريّ شابّ من تونس.



قضايا في شأن تونس الجديدة

□ ياسين الحاج صالح

بعد أكثر من شهر على فرار الدكتاتور، فإنّ رئيس وزراء ما بعد الفرار هو ذاته رئيس وزراء ما قبل الفرار. هذا يعني ثورة غير مكتملة، إن لم نقل إنها مهضبة. ليست هذه هي الكلمة الأخيرة في شأنها بالطبع، لكن يبدو أنّ المضي إلى حد الاستبعاد التام لرموز حكم بن علي يزداد تعذراً. وهذا قد يكون غرامة على افتتار الثورة التونسية إلى مركز قيادي متمرس ومجرب وذي صدقية، كان من شأنه أن يحدد أهدافاً للانتفاضة لا تقف دونها، وأن يكون أيضاً حلاً جاهزاً لمخاطر الفراغ السياسي. علماً أنّ هذا الافتقار ربما كان له فضل في انتشار الثورة وتعمّمها وعدم تعرّضها لتعويقات إيديولوجية وحرزوية وفئوية. من جهة أخرى، يبدو أنّ أوضاع تونس الراهنة محبّبة إجمالية لتعادل مطلبي التغيير والاستقرار. ثمة أحزاب معارضة، ولها ثلاثة وزراء في حكومة الغنوشي، اكتفت من التغيير بالتخلّص من بن علي. وثمة مجموعات وتنظيمات، يسارية بخاصة (تحالف ١٤ جانفي)، تسعى إلى التخلّص من البنية ممثلة في محمد الغنوشي والمفزع وأضرابهما، لكنّ ربما تفت في عضد الأخيرة خشية من عدم الاستقرار والاضطرابات الأمنية. ومعلوم أنّ مجموعات مرتبطة بالأجهزة الأمنية وبحزب التجمّع الدستوري عملت إثر فرار بن علي على الدفع نحو الخيار العدمي: تفجير الأوضاع الأمنية من أجل رفع سعر الأمن مقابل الحرية. لكنّ مساعها أحبط سريعاً بفضل الجيش، ويفضل تجربة اللجان الشعبية التي تشكلت لحماية ممتلكات خاصة وأملاك عامة

٣ - قال رئيس الوزراء محمد الغنوشي مبرراً نفسه: كلنا كنّا خائفين! كلامه جدير بالتصديق؛ فنظّمنا لا نخوف شعبها من دون أن يكون الخوف هو دستورهما والمعنى الأساس لوجودها، وهو معنى يصادق عليه فرار بن علي على نحو مشين وغير متوقّع. نظّمنا هذه نظم الخوف. لذلك، فإنّ تغييرها ممنوع من دون كسر جدران الخوف. وللأسف هذا لا يمكن تصوّره بلا شهداء، وربما عدد كبير من الشهداء.

٤ - كان جيل الشباب دون الخامسة والثلاثين هم «مادة» الثورة التونسية. تعريفاً، هذا هو الجيل الأكثر حيوية وشجاعة ومثالية. ومعلوم أنّ الهمم العمريّ فتية جداً في المجتمعات العربية، وأنّ هرم السلطة في المقابل مائل إلى الشيخوخة؛ وهذا وحده يجعل الشباب قطاعاً متضرراً من هياكل السلطة القائمة. تضاف إلى ذلك قضايا البطالة التي يعانها الجيل الشاب أكثر من غيره، لتسهّم في تفسير دورهم النشط. ثم إنّ هذا الجيل هو الأكثر تمكناً من تقنيات الاتصال التي جرى التركيز، بصورة مبالغ فيها في تقديري، على دورها في الثورة التونسية. ولعلّ الفضل يعود إلى الجيل الشاب أيضاً في نزع الأدلجة عن الثورة.. لكنّ لعل ذلك، بالذات، له ضلع في تعرّثها السياسي بعد سقوط بن علي.

في الكتابة عن الشأن التونسي من خارج تونس، فيما هو لا يزال متحرّكاً وسائلاً، مجازفة بقول ما قد يتكشف، بعد حين وجيز، سذاجة أو خطأ أو سلسلة من الأخطاء الكبيرة. لكنّ هذا ليس مهماً كثيراً إلا إذا تصوّرنا أنّ ما نقوله اليوم «معرفة علمية» بالأحوال التونسية، أو هو «الحقيقة» عن تونس. لا نتطّلع إلى شيء من ذلك، ممّا نراه متعذراً اليوم على الأدرى بشعاب بلدهم أنفسهم، مثقفي الديار التونسية. ما نتطّلع إليه هو التفاعل مع تونس المتغيرة، وأن نشهد على حالنا وحالها، وأن يكون لما نقوله معنى عامّ بعض الشيء. وهذه مجموعة من النقاط التي تحاول الانضباط بالمقتضيات المذكورة.

١ - حصل التحوّل في تونس بفعل سلسلة من التحركات الاجتماعية الديناميكية التي انطلقت من بؤرة طرفية، وبفعل حادثة مدسّنة كان يمكن أن تكون عارضة، ألا وهي حرق محمد بوالعزيمي نفسه. سمة جوهرية لهذه التحركات أنّها غير نخبوية. فالمشاركون جمهور شعبي متنوع، يتراوح بين مفقرين وعاطلين عن العمل وعمال وكوادر من الطبقة الوسطى، وبمبادرة ومشاركة شبابيين أساسيين، ومشاركة نسوية طيبة. وهي غير نخبوية من حيث الوسائل أيضاً: لا عنف (والعنّف منهج نخبوي مجرب في السيطرة)، ولا قيادات مكرّسة، ولا شخصيات مصنّعة خارجياً. وهي غير نخبوية من حيث الوعي الذاتي: فشعاراتها اجتماعية ووطنية وديمقراطية، تتمحور حول العمل والعيش والحرية والكرامة الوطنية. ولم تبرز فيها شعارات ورموز حصرية، لا إسلامية ولا قومية عربية، ولا فرانكوفونية أو علمانية في المقابل.

٢ - بنظرة خلفية، يمكن القول إنّ الثورة التونسية سارت في خط مستقيم حتى فرار بن علي، ثم يبدو أنّها فقدت قدرًا كبيرًا من زخمها. واليوم،



مستقبل تونس رهن بتوسّع، لا تقلص، دور النساء فيها

غياب الطوائف في تونس بأنّ مجرد وجود الطوائف في المشرق يتسبّب في تنازعاها ويعرّض الاستبداد، وهو ما يغفل واقع أنّ الطائفية استراتيجية سيطرة سياسية محتملة، موظفة لضمان مواقع امتيازية في هياكل السلطة والثروة في بلدان المشرق

٧ - تواجه تونس الجديدة تحديّ استيعاب الإسلاميين في النظام السياسيّ. والحقّ أنّه لا يمكن تسويغ استبعادهم، وهم الذين كانوا من أبرز ضحايا نظام بن عليّ، وكان إقصاؤهم ركيزة أساسية لشرعية حكمه في نظر شركائه الغربيين، كما في عين قطاع فرانكفونيّ من المجتمع التونسيّ (بعضه معاد للإسلام كيفما كان). لكنّ إدماجهم ليس سهلاً في المقابل: فهناك تعارض بين «الشرعية» ومنطق الدولة الوطنية الحديثة الضامنة لحرية الاعتقاد، والمسوية بين المواطنين على اختلاف أديانهم، وبين الرجال والنساء التصريحات الإيجابية لراشد الغنوشي، رئيس «حركة النهضة الإسلامية»، مؤشّر طيب، لكن ليس من حسن السياسة الاعتماد على التصريحات. ما يمكن أن يحدّ من تطلّعات هيمنية محتملة صادرة عن الإسلاميين (أو عن غيرهم) هو نظامٌ تتوفر فيه القدرة على التنظيم والاحتجاج والتدخل في الشأن العامّ من طرف جميع القوى الاجتماعية والسياسية غير المتورّطة مباشرة في جرائر النظام السابق. على كلّ حال، يبدو أنّ المشهد السياسيّ التونسيّ أضحى اليوم أكثر تركيبيّاً بعد عودة راشد الغنوشي؛ وقد يستخدم حضور «حركة النهضة» دوراً في تعزيز موقع قوى صاحبة امتياز في الحكومة كمثل مواز للإسلاميين، وتالياً للحدّ من ديمقراطية النظام وإضعاف القوى الشعبية. لكنّ استقلال هذه القوى وتنظيمها المستقلّ من شأنهما أن يوسّعا الساحة السياسية التونسية، وأن يسهما في ضبط القوى الإسلامية والنظامية معاً.

٥ - كانت مساهمة النساء معقولة أيضاً. الطابع اللاعنفيّ للثورة سهل ذلك كثيراً: فحيث يسود العنف، يتم عملياً إبعاد النساء عن المجال العامّ. وسهّل من ذلك أيضاً غياب الشعارات الإسلامية، والطابع الاجتماعيّ والمدنيّ والوطنيّ للثورة. كانت النساء المتظاهرات سافرات ومحجبات، لكنهنّ تصرّفن في وصفهنّ مواطنات تونسيّات. والحقّ أنّ مستقبل تونس رهن بتوسّع، لا تقلص، دور النساء فيها، وبالبناء على التحقّق من مكاسب النساء التونسيّات، لا بالعودة عنه أو مراجعته.

٦ - تكلم كثيرون على تجانس المجتمع التونسيّ، وغياب الطوائف منه، في وصف ذلك عنصراً أساساً مساعداً في الثورة. يبدو لنا هذا الكلام مبالغاً فيه ففي تونس تمايزات جوهية بين مناطق داخلية مهملة ومناطق ساحلية محبوبة نسبياً؛ وفيها تمايزات ثقافية مهمة؛ وفيها ما يشبه التمايز الطائفي بين فرانكفونيين يشكل ضرباً مطلقاً من «العلمانية» وعيهم الذاتي، وهم أقرب إلى النظام، وبين جمهور عامّ متنوع لا يعي نفسه بالضرورة تحت يافطتيّ العروبة والإسلام، وإن كان يسوؤه النيل منهما. من جهة أخرى يوجي الكلام على

٨ - قدّمت تونس نموذجاً إيجابياً للعالم العربيّ، يُقَطع مع النموذج السلبيّ الذي مثله التغييرُ العراقيّ، أي التغييرُ من الخارج مصحوباً باحتلالٍ أجنبيّ وبتدمير الدولة وبصراعاتٍ أهليّةٍ محرّضة. لا نذب للعراقيين في ذلك، فهم أوّلُ ضحاياها؛ لكنّ هذا لا يغيّر من أنّ العراق كان عنواناً لنموذجٍ سلبيّ. في تونس جرى العكس، تغييرٌ من الداخل، فاجأ النظام الحاكم والقوى الدوليّة والإقليمية، ولعلّه فاجأ التونسيين أنفسهم. وهو، من بعد، جرى بمشاركةٍ شعبيّةٍ واسعة، فكان مضمونه ديمقراطياً بعمق. ولقد كان لافتاً أنّه لم يكد يجري تداولُ كلمة «الديمقراطية» ذاتها في الاحتجاجات الشعبيّة. الواقع أنّ التغيير التونسي لم يستخدم أيّة عناوين إيديولوجيّة، لا إسلاميّة ولا قوميّة ولا يساريّة ولا ليبراليّة على ما سبق الذكر، ولا استخدم في المقابل ضدها. ولعلّه، لذلك، كان واسع القاعدة الاجتماعيّة. وتظهر قوة تأثير المثال التونسيّ في الانتفاضة الشعبيّة المصريّة بدءاً من ٢٥ يناير، وقد كانت واعيةً في الاقتداء بمثال تونس. كما تظهر في التجاوب العريض معها من قبل الجمهور العامّ في البلدان العربيّة، بل في محاكاة الحدث المدشن للثورة التونسيّة، أي حرق محمد بوعزيزي نفسه، في غير بلدٍ عربيّ - وهي محاكاةٌ نجّز أنّ انتشار الاحتجاجات الاجتماعيّة في الشوارع، والانتفاضة المصريّة الشجاعة بخاصّة، سيقتلعان معها.

٩ - للثورة التونسيّة مفاعيلٌ ثقافيّةٌ وسيكولوجيّةٌ محرّرة. طوال عقدين من السنين، وبخاصّة في العشريّة التي تفصلنا عن ١١ أيلول ٢٠٠١، هيمن مناخٌ ثقافيّ وسيكولوجيّ مريض، يجعل من العرب والمسلمين اسمًا آخر للإرهاب والعنف والاستبداد والفساد، واستثناءً عالمياً من الديمقراطية والحريّات، بل من الجدارة الإنسانيّة أيضاً. والتقت مصالحُ نُخب السلطة العربيّة مع القوى الغربيّة المسيطرة، ومع مثقفين وإيديولوجيين يُنسبون أنفسهم إلى العلمانيّة والحداثة، لحرص مستقبل بلداننا بين نُخب الحكم المستبدّة الفاسدة والإسلاميين. وتواطأ الإسلاميون مع هذا الاختزال الذي يناسبهم. وعلى هذا النحو أُلغيّت متونٌ مجتمعاتنا، أو الاكثريّات الاجتماعيّة فيها؛ هذه التي رأيناها في تونس، ثم في الانتفاضة المصريّة. ومن هذا الباب

نتوقّع أن يكون هذان الحدثان الثوريّان مبعثاً لتغييرٍ نفسيّ وثقافيّ مهمّ، ودافعاً إلى تغييرٍ كبيرٍ في التمثيلات المعرفيّة للمجتمعات العربيّة، وإعلاناً عن موت العقيدة الثقافيّة الهزيلة، بنسختها العلمانيّة والإسلاميّة معاً.

١٠ - أظهرت الثورة التونسيّة والانتفاضة المصريّة وجودَ نظامٍ عربيّ متفاعلٍ متضامنٍ من وراء الاختلافات السياسيّة والواجهات الإيديولوجيّة العارضة، لا فرقٍ في ذلك بين «معتدل» و«مواجه». «المعتدلون» منزجون من التغيير التونسيّ، لكنهم عدوانيون حيال الانتفاضة المصريّة. والنُظم الأخرى تجاهلت التمردات الشعبيّة في النظم «المعتدلة»، أو عملت على تأويلها بأنها موجّهة حصراً ضدّ الانحيازات الدوليّة للانظمة المعنيّة. وواقع الأمر أنّ الانتفاضات كانت ضدّ النظام السياسيّ الاقتصاديّ في تونس ومصر (والجزائر والأردن واليمن...)، أو ضدّ نوعيّة ترابط السلطة والثروة فيها. على هذا المستوى يتضاءل، حتى الانعدام، الفارقُ بين «المعتدلين» و«خصومهم»، فيظهر الجميع رجعيين، ويظهر النظامُ العربيّ على حقيقته: سجنًا للشعوب، للعرب قبل غيرهم. وفي حلول «العلمانيّ» بن عليّ ضيقاً على الحكم السعوديّ السلفيّ الوهابيّ ما يدلّ على أنّ السلطة (أو البقاء الأبديّ في الحكم) هي «دين» الحاكمين الأوحده. على أنّ الثورة والانتفاضة أظهرتا أيضاً أنّ هناك رابطةً عربيّةً حيّة متفاعلة، ليست في رأينا من النوع القوميّ العربيّ (التقليديّ) أو نموذجِ العروبة المطلقة، ولكنها ليست مخاصمةً للعروبة في المقابل كما ذكرنا.

١١ - انتفضت مصر بعد تونس. لا شكّ في وجود أثرٍ إيجابيّ تحريريّ تونسيّ في مصر. لكنّ من شأن نجاح الانتفاضة المصريّة، وتمكّنها من إسقاط نظام مبارك، ومن إرساء أسس حكمٍ أكثر شعبيّةً واستقلاليّةً وتمركزاً حول مطالب المصريين الاجتماعيّة والسياسيّة والمعنويّة، أن تكون دفعةً مشجّعةً للقوى الديمقراطيّة التونسيّة. وربما يكون ذلك علامةً كبرى على درب التمرد على قوى الهيمنة الداخليّة والخارجيّة في العالم العربيّ والعالم

دمشق

ياسين الحاج صالح

كاتب من سوريا، ومراسل الأَدَاب فيها.



هوامش على السرد التونسي

□ ميشال كيلو

- 1 -

مرّ الحدث التونسي في مرحلتين متكاملتين:

- أولى ذاتية، بلورت خلالها نخبة مثقفة منظورات قرأت الواقع التونسي بطريقة مغايرة أو معاكسة للقراءة الرسمية السائدة، فلبّت - بهذا القدر أو ذاك - حاجة المجتمع والمواطن إلى فهم ما يجري، وإلى نقده، والخروج منه إلى بديل مختلف عنه ومناهض له. هذه المرحلة الأولى كانت مرحلة اختتام الثورة في نفوس المواطنين العاديين، وهي نفوس خرج وعيها من الوعي الرسمي، وتحررت من رؤية النظام ولغته ومنظومته الإيديولوجية، الأمر الذي وضعها، على الصعيد الذاتي، أمام:

- مرحلة ثانية، موضوعية، هدفها التحقيق العملي، من خلال ممارسة يومية قدر الإمكان، للبدل النظري الذي يدعو إلى الحرية والديموقراطية.

في الطور الأول من الحدث التونسي، كانت الثورة حدثاً صامتاً اعتمل داخل العقول والنفوس، ونتج من تفاعل على صعيد الوعي؛ ثم صارت في الطور الثاني ثورة علنية في الواقع وعليه. وفي حين اتجهت المرحلة الأولى من النخبة إلى جماعات غير محدّدة سلفاً، وتتكوّن من أفراد خواص، ومرّت دوماً في قنوات انتهت إلى المواطن/الفرد، فقد زهبت الثانية من الفرد إلى ساحة المجتمع العامة، وصار حاملها هو الجماعة والشعب: مجموع المواطنين الذين توحدت مطالبهم نتيجة لتماثل رؤاهم وتشابهاها. كان هؤلاء قد أنجزوا طور الثورة الأول في ضمائرهم قبل أن يستمددوا منه الشجاعة والإصرار الكافيين لإنجاز طورها الثاني، الذي ترجم نفسه في صراع أطاح بالنظام، وحرّر المجتمع من جزء كبير من وجوده المادي، بعد أن حرر المواطن نفسه من ركانزه الإيديولوجية والتضليلية.

كان الفيلسوف الألماني هيغل هو الذي قال إن الثورة تتمّ على مرحلتين، أولاهما على صعيد الفكر، والثانية في الواقع. ويقول لنا واقع التجربة التونسية والعربية الراهنة إن الأولى من صنع نخبة ترى نفسها بدلالة المجتمع المدني والمواطنة، وتالياً بدلالة حرية الشعب وديموقراطية النظام وحقوق الإنسان والمواطن؛ وإنها تدخل مرحلتها الثانية (فتصير ثورة في الواقع وعليه) عندما تتحوّل الأفكار إلى قوة ماديّة، وذلك بأن تتوطّد في وعي الجماهير، كما قال فيلسوف ألماني آخر هو ماركس.

لن أسهب في الحديث عن النخب المثقفة في بلداننا. أكتفي بالقول إن طور الثورة الأول من صنعها، وإنه أمانة في أعناقها؛ إن كانت تحبّ شعبها حقاً وتؤمن بما تقوله لا يستطيع أحدٌ منع المثقفين من بلورة الأفكار الضرورية لبناء وعي الانفكاك عن النظم القائمة وإيديولوجياتها. ولا يستطيع أحدٌ غيرهم - أكان الشعب أم المجتمع - إنضاج مادة ومفردات الوعي البديل: فكر التغيير الثوري ولا يطلب أحدٌ منهم إنجاز طور الثورة الثاني؛ فهذا إما أن يكون من صنع الشعب أو قطاعات واسعة ومتنوعة منه، وإما لا يكون. فإن قام الناس من خارج معادلة المرحلتين هذه، أخذ قيامهم شكل «هوجة» تنتهي غالباً إلى الفوضى، ويكون موجّهها الغضب والحقّد، لا الوعي المجتمعي والمدني. هذا لا يعني أن المثقف يُنجز فكر الثورة في محرابٍ طهر ثقافيٍّ ما، ولا يعني أن الشعب يقول له - عندما يُشروع في تحقيق مرحلة الثورة الثانية - «تفضّل وقف بعيداً وأنت مكتوف اليدين». يحتاج المثقف إلى الشعب في المرحلة الأولى ليحرّر أفكاره من النخبوية، وليكسبها قوة ماديّة وفعاليّة ملموسة؛ والأبقي معزولاً، وغاب فكره عن الواقع، أو انتظره زمانٌ آخر غير زمانه ويحتاج الشعب في المرحلة الثانية، العملية، إلى المثقف، الذي سيصير خلالها مواطناً ممارساً مؤهلاً أكثر من غيره من المواطنين العاديين لامتلاك صورة - وإنّ تقريبية - عن مسار الأحداث والمآل الذي ستبلّغه

هكذا يرى المثقف نفسه بدلالة الشعب، الذي لا غنى له عن المثقف فالأول حامل المسألة الفكرية/المعرفية، التي يسمونها «الثقافة»؛ والثاني حامل المسألة الاجتماعية، التي تترجم نفسها دوماً إلى مسألة سياسية. وعندما تلتقي المسألتان، يكون فعل التغيير قد نضج، ويصير الانفجار الشعبي أو المجتمعي مسألة وقت، ومسألة وقوع حدث كاشف، مثله في تونس قيام الشهيد محمد البوعزيزي بحرق نفسه احتجاجاً على الأمر القائم، الذي انكشفت سماته في تعامله معه، وأعطاه الشعب التونسي بحق معاني تتخطى دلالاته الفرديّة إلى دلالات مجتمعية/سياسية عامّة، جعلته ينزل إلى الشارع كي يحقّق المرحلة الثانية من ثورة بيّنت ردود الأفعال على موت البوعزيزي كم كانت النفوس حُبلى بها، وكم كانت ناضجة في النفوس والواقع معاً.

ثمة هنا حاضنة لا بد من التذكير بدورها الحاسم، هي بكل بساطة سياسات النظام الذي يُغلق السبيل في وجه المواطن، ويذلّه، ويجوعه، ويحول بينه وبين المشاركة في أيّ شأن، ويعرّضه لتهميش متزايد يُخرجه من الوجود، ويحرّمه من أيّ حق، ويقوده من سيئ إلى أسوأ، حتى لا يبقى له غير الموت كدودة أو الانفجار لاسترداد إنسانيته ومكانه من الحياة. من دون هذه الحاضنة لا تحدث الثورة في مرحلتها؛ فالتمرد العربيّ الراهن هو، في درجة كبيرة، من صنع النظم قبل أن يكون من صنع أيّة معارضة

- ٢ -

قام الشعب التونسيّ بالمرحلة الثانية من الثورة، فعاب لسان معيّن على المنقّفين (والأحزاب) عدم قيامهم بقيادتها، ونسي أنّها ما كانت ممكنة أصلاً لو لم يلعب هؤلاء دوراً رائداً في إنجاز قسمها الأوّل في عقول أبناء الشعب وبناته وفي نفوسهم. لقد انضمت الأحزاب إلى الثورة بعد أيام من نشوبها، بينما كان المثقّفون في صلب واقعها خلال مرحلتها. هذا هو الجديد في الحدث، وقد عبّر عن ذاته في قيام الشعب نفسه بكلّ ما تطلّبه النضال خلال أسابيع طويلة، من دون أن تتوفر له قوّة حزبية قاندة انتفض بقيادتها وتحت إشرافها ليحقّق برنامجها ويتبع زعيمها أو زعماءها (بحسب نموذج الثورة الروسية، مثلاً، حيث وقفت الطليعة على رأس الشعب واحتلت صفوف الثورة الأولى). فلقد سبق الشعب التونسيّ الأحزاب إلى الشارع؛ ذلك لأنّ تونس خلّت من حزب جامع يتجاوز برنامجه المصالح الطبقيّة الضيقة أو الجزئية إلى منظور تاريخي مجتمعيّ عامّ وتغييريّ. لقد حال الاستبداد دون وجود مثل هذا الحزب: إذ دُمّر الحياة السياسيّة، وشقّ الأحزاب أو دفعها إلى المنافي والسرية، واخترقها، وتلاعب بقواها، وجعل ثمن الانتساب إليها قاتلاً بالنسبة إلى المواطن العاديّ، وقطّع التواصل السياسيّ بينها وبينه، وركن إلى قدرته على إفساد بعض رموزها واحتوائهم وإبقاء جهازها العصبيّ - الفكريّ والقياديّ القادر على المبادرة والفعل - تحت العين وفي تناول اليد. كما أحكم قبضته على المجتمع، وأمسك بخناق النخب المفكّرة والسياسيّة من الطبقة الوسطى، ومنعّ تفاعل مكوناتها وتواصلها مع

المجتمع عمومًا، وحال بينها وبين القدرة على التفكير الحرّ بقطعها عن مصادره وعزلها عن الناس ثمّ إنّه وحد السلطة ومنّ لفّ لفّها حول أسرةٍ تضع يدها في جيوب الناس، وعصيّها على رقابهم، ومسدساتها على رؤوسهم

كيف ستستمرّ الثورة الشعبيّة في هذا الوضع الخاصّ؟ وما هي الأوضاع التي ستترتّب عليها؟ وأيّ نظام ستقيم، وبأيّ قدر من التطابق مع أهدافها وغاياتها؟ وما هي التناقضات التي ستظهر في صفوف من انخرطوا فيها؟ وهل ستستمرّ الوحدة بين قواها حين تبني نظامها الجديد؟

إنّ وضع القوى السياسيّة يزداد أهميّةً بمرور الوقت، وقد يصير حاسماً في الفترة القادمة القريبة، خصوصاً أنّ على الجانب المقابل قوى النظام القديم التي تضمّ سياسيين وعسكريين ورجال أمن وأصحاب مصالح يراهنون على احتواء الثورة وإيقافها عند حدود لا تتجاوزها، وعلى تحويلها إلى ثورة ضدّ فرد (الرئيس) لا ضدّ النظام، ويرتّبون أمورهم كي يستغلّوا الفراغ الذي قد يترتّب على صراعات أطراف الثورة الحزبية (وانقسامات جماهيرها ربّما) كي يقفزوا إلى الحكم بحجة «إعادة الهدوء والاستقرار ومواصلة الثورة في ظروف سلمية»، أسوةً بما فعله نابليون عندما وضّع يده على الثورة الفرنسيّة وقال جملته الشهيرة الشديدة الالتباس: «اليوم، انتهت الثورة وتحققت أهدافها!»

- ٣ -

ثمة أمران لا بدّ منهما:

- إيصال الثورة إلى أبعد مدى ممكن كي يصعب احتواؤها والالتفاف عليها، أكان ذلك من داخل القوى السياسيّة والحزبية المعارضة أم من قوى النظام السابق. لا بدّ من تدمير النظام القائم إلى أقصى حدّ يُمكن بلوغه، ولا بدّ من مراقبة القوى التي كانت بالأمس جزءاً منه، لكنها رفضت قمع الشعب، لوطنيّتها أو مهنيّتها، وقد تدخل (في لحظة بلبلّة) على الخط، وهي التي أبقت قواها سليمة، وترتبطها صلاتٌ مختلفة بالخارج.

- تحقيق أعلى قدر من الوحدة بين القوى السياسيّة، الحزبية والمجتمعيّة. وهذا لا يكون بغير توافق وطنيّ عريض يقوم على مشتركات عامّة لا مجال لخلاف حولها أو حول قراءتها... على أن يشمل التوافق جميع التيارات والأطراف الراغبة في بناء مجتمع ديمقراطيّ وعادل، وأن تتعهد علناً بعدم خوض أيّ صراع على السلطة لفترة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أعوام. خلال هذه الفترة تنبغي تصفية بقايا النظام القديم، وإرساء القواعد السياسيّة والمجتمعيّة التي سيُنهض عليها النظام الديمقراطيّ البديل، في حاضنة تقوم اليوم على وحدة أساسها التنوع والتباين، وتقوم غداً على تنوع وتباين أساسهما الوحدة والهدف من ذلك هو أن لا تتاح لأعداء تونس الجديدة فرصة إنهاء الثورة باسم تحقيقها، كما فعل نابليون، ولا تنهار أو تتراجع تحت وطأة انقساماتها وخلافات مكوناتها وربما قلّة عقل بعض قادة الأحزاب السياسيّة ورموزها من الضروريّ، لتحقيق هذا، أن تتداعى القوى الديمقراطيّة، حزبية ومجتمعيّة، علمانيّة وإسلاميّة، إلى مؤتمر وطنيّ عاجل يحدّد الجوامع التي تُبقي صفوف المجتمع التونسيّ موحدةً إلى أقصى درجة، وتقلّص تناقضاتها، وتقيدّها إلى أبعد حدّ خلال فترة الانتقال (٣ إلى ٥ سنوات) التي يجب أن يتولّى مندوبوها السلطة في أثنائها باسم قوى التوافق مجتمعة، وأن يُتخبروا في مؤتمر وطنيّ عامّ، تنتخبه بدوره لجانٌ شعبيّة تغطّي أرض تونس كلّها،



علمتنا تجربة تونس أن مشكلة الاستبداد ليست مع المعارضة، بل مع المجتمع.

ليس ما يجري في تونس فعلاً خارجياً بالنسبة إلى بقية العرب. ولسنا بدورنا غرباء عنه وعنهما. لقد ردت تونس الروح إلى الفكرة الديمقراطية، وحملتها، وأكدت أنها راهنة، بل هي الراهن الوحيد، كما كانت تقول حركة المجتمع المدني العربية الحديثة. كما أكدت هذه الحركة ضرورة توجه المثقف إلى المجتمع باعتباره [أي المثقف] حامل مشروع تحرره، خصوصاً أن مرحلة الثورة الأولى (المرحلة الفكرية من الثورة) جارية في كل مكان، وأن مرحلتها الثانية آتية لا محالة: بفضل نظم الاستبداد وسياساتها ورفضها أية محاولة إصلاحية، وبسبب انفكاك المجتمع المتزايد عنها. بالمناسبة، علمتنا تجربة تونس أن مشكلة الاستبداد ليست مع المعارضة، التي يستطيع قهرها وسحقها بسهولة، بل هي مع المجتمع، الذي لا يمكن أن يقهره أي نظام.

تونس هي البداية. وإلى أن تُقرّر النظم إصلاحاً جدياً لأحوالها، فستبقى السردية التونسية قابلةً للتكرار في كل أرض عربية عاش مواطنوها تحت وطأة ذل لا يرحم!

دمشق

ميشال كيلو

كاتب من سوريا.

ليكونوا حكومة تمثل الشعب بحق. لا يجوز أن تعمل القوى الديمقراطية بعقلية الأقلية والأغلبية، ولا بد من أن تتوجه إلى الشعب برؤية وبرنامج موحد، في إطار جوامع تقربها بعضها من بعض وترسي وجودها على أسس واحدة أو متقاربة، تُضعف خلافاتها، وتحولها إلى ميدان تفاعل تكاملي يُعني الحياة الوطنية والنضال المجتمعي. وإلا، فإن تونس الجديدة لن تكون آمنة وقادرة على الاحتفاظ بنظام ديمقراطي حقيقي.

- ٤ -

بدأت عام ١٩٥٢ محاولة تاريخية جوهرها التغيير بواسطة السلطة. لكنّ تهافتها، وفسادها، وخروجها عن وعودها ورهاناتها، وتشوّهها الداخلي، وانقيادها للخارج، أدت خلال العقود القليلة الماضية إلى فشلها، وأنزل قدرًا مخيئاً من الهزائم والخراب بالعرب. واليوم تقدّم تونسُ بديلاً تاريخياً هو: التغيير بالشعب، وهو خيارٌ مفتوحٌ على أفاق لا نعرف بعد مساراتها الواقعية، لكنّ نجاحها سيُخرجنا حتماً ممّا نحن فيه من بؤس واحتجاز.



مفاجآت الثورة التونسية!

□ أكرم البني

ومع أن البحث عن كسرة الخبز هو عند الكثيرين أهم من الاهتمام بقضايا الحريات وحقوق الإنسان، فإن من الخطأ الاعتقاد أن الناس لا تشغل بهم السياسة وأنهم لا يطمحون - وهم في حالة العوز والحرمان - إلى إحياء دورهم في تقرير مصائرهم أو المشاركة على الأقل في بناء القرارات التي تخصهم.

ثانياً، السرعة والطريقة اللتان غادر بهما زين العابدين بن علي البلاد. فلم يكن متوقعاً أن يُنفض النظام يده من رئيسه بعد أقل من شهر على اندلاع الاحتجاجات والتظاهرات، وينقلب على ما تم تكريسه خلال ثلاثة وعشرين عاماً من السيطرة. وإلى اليوم لا تزال الأسباب غامضة في تفسير هذا الانهيار المروع: أكان مجرد مناورة لم تكتمل فصولها، غرضها كسب الزمن لتهدئة الأوضاع وإعادة الرئيس من جديد إلى البلاد؛ أم كان استجابةً لنصائح بعض جيرانه وحلفائه؛ أم كان جرأً خروج بعض أدوات السيطرة من يده، وبخاصة الجيش التونسي؛ أم كان جرأً تخلي معاونيه المقربين عنه بعد أن تخلى هو عن بعضهم في خطابه الأخير؛ وحتى انكشاف الحقيقة، سيبقى هذا التطور في المشهد التونسي لغزاً محيراً وأمرًا مستغرباً ومفاجئاً.

ثالثاً، الروح العالية من الإيثار والتضحية التي ميّزت الشعب التونسي في حراكه، وكان ثمرة قفزة سرّية أنجزت على عجل ونقلت الناس بعد سنوات من الاستسلام والخنوع إلى ما صاروا عليه من تصلّب وعنقوان دفاعاً عن كرامتهم وحقوقهم المهذورة. وليس في تكرار مظاهر حرق الأجساد احتجاجاً، وتنامي أعداد المشاركين في التظاهرات على الرغم من سقوط العديد من القتلى والجرحى، سوى إشارات كبيرة تدل على ارتفاع منسوب الشجاعة والاستعداد للتضحية. وهذا الارتفاع ولدته شدة الغليان والاحتقان الاجتماعي، وتعاظم شعور الناس بالظلم وجشع الفاسدين وثرانيم الفاحش؛ وعزّزته الحماسة التي يتميز بها الشباب عادةً فأنسداً أفق المستقبل أمامهم شجعهم على تحسّس همومهم المشتركة والحوار حول مشكلاتهم. وقد ساهم فضاء المعلومات والإنترنت في خلق مساحة كبيرة للتواصل في ما بينهم ومع الآخرين، والبحث عن حلول للقضايا التي تشغلهم وتتحكّم بمصائرهم.

رابعاً، المثابرة في دفع عملية التغيير إلى نهايتها الطبيعية، أو على الأقل إلى عتبة أمانة يضمن فيها الشعب التونسي حالة من القطع التام مع الماضي وما أثار الاطمئنان والارتياح هو ما ظهر من قدرة كامنة لدى الجموع في تصعيد الضغوط، وباشكال متنوعة ومبتكرة، للوصول إلى هذا الهدف، كاستمرار التظاهرات السلمية، والاعتصامات في الساحات العامة، والإضراب عن الطعام أمام المباني الحكومية. يضاف إلى ذلك بروز «روح عملية» تجلّت في الشعارات الواقعية التي رفعت وبعثت الاعتراض عليها، وتحصن الثورة من الارتداد، ومنها: طلب تخية بن علي رسمياً، وتعيين رئيس البرلمان كرئيس مؤقت للبلاد،

فاجأت تونس الجميع بثورتها، كأنما حصلت في غفلة من الزمن، بعيداً عن كل التوقعات، وبخاصة لجهة أن يحظى هذا البلد الصغير بشرف الريادة في تجريب عملية التحول الديمقراطي التي انتظرها مجتمعاتنا العربية طويلاً. ويبدو أن هذه الثورة لم تكتف بهذا التميز: فقد شهدت تطورات غير مألوفة، وحرمة من المفاجآت، منحها المزيد من الخصوصية والغرابة، وأفضت إلى تبديل الصورة النمطية التي رُوّجت عن تونس وشعبها.

أولاً، التحول السريع للحراك الشعبي من شعارات مطلبية، كتأمين رغيف الخبز وفرص العمل، إلى شعارات سياسية تتعلق بتغيير النظام القائم وضمان الحريات وحقوق الإنسان. فكان الشعب التونسي استشعر أن التغيير في ميدان السياسة هو الخطوة الصحيحة التي توفر فرص نجاح عملية التغيير بأبعادها المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أو لعله أدرك، ربّما بحسه العفوي، أن دعم الديمقراطية وقيم المشاركة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعدالة في توزيع الثروة، وأن النخبة الحاكمة لا تستأثر فقط بأشكال ممارسة الحكم وإنما أيضاً بكيفية التصرف بالمال العام. أو لعله خبر من تجربته المريرة أن تحسين المستوى المعيشي للناس لا تصنعه الوعود ولن يستقيم ما دام دورها السياسي غائباً؛ وأن معالجة البطالة وإيجاد فرص عمل لجيش من العاطلين لا يصح إذا لم يسدّ مناخ من الحرية والتعددية كفيلاً بتنشيط حركة التنافس والاستثمار؛ مثلما لا جدوى من محاربة الفساد المستشري من دون إرساء أجواء من الشفافية والحاسبية، وإعلام حرّ ينتصر لمعايير الكفاءة والنزاهة.

لقد قال التونسيون كلمتهم تجاه المعادلة التي طالما روج لها بأن إشغال الناس بمعاناتهم الاقتصادية يصرفهم عن هموم السياسة وأهلها.



قال التونسيون كلمتهم تجاه المعادلة التي طالما رُوِّج لها بأنَّ إشغال الناس بمعاناتهم الاقتصادية يُصرفهم عن هموم السياسة وأهلها.

بالأوضاع إلى ما هو أسوأ؛ أو كأنه - وبضربة معلّم - تعمد أن يطيح المعادلة التي طالما رُوِّج لها الأنظمة العربية، وهي أن الأمن والتسلط هما بديل من الفوضى والحرب الأهلية اللتين سوف يستجرهما أيُّ تغيير ديمقراطي. إنَّ مبادرة التونسيين السريعة إلى إنشاء لجان أهلية تضبط حالة الفلتان الأمني وتضع حداً للممارسات الغوغائية في غير مدينة، وتالياً لإنهاء بعض المظاهر السلبية التي حصلت من سلب ونهب وحرق للممتلكات العامة، شكّلت رداً حازماً على بعض المهوِّكين الذين ما فتئوا يهزأون من الشعوب «التي لا تستحق الحرية». ونضيف أن ما أثلج الصدور وطمان القلوب هو غياب الروح الاستثنائية والثأرية، وحضور إيمان عامّ بدور الدولة ومؤسساتها في عملية التغيير (وبتدرج هذه العملية أيضاً). فكأننا أمام سيمفونية مشغولة بعفوية ودقة، تُعتبر حضور الدولة الديمقراطية هو شرط الحرية وغايتها، وتتقصد تفكيك الأساليب الأمنية والتسلطية التي سادت في إدارتها ومؤسساتها بصبر وإتقان.

سادساً، منذ بداية الحراك التونسي كان المفاجئ هو غياب دور كبير للأحزاب فيه، ولنقل ضعف فاعليتها في تحريك الشارع وقيادته، وكانَّ هذه الانتفاضة جاءت من دون قوى سياسية، ومن دون إيديولوجيات وشعارات مبرمجة، ومن دون شخصيات سياسية كاريزمية تتصدّرها. لكن، في المقابل، ما كان لحالة الاحتقان والغليان في الشارع التونسي أن تتحوّل إلى حراك مستمر لو لم تتقدّم الصفوف قوّة شعبية نالت ثقة الناس بذكائها ودقة سلوكها اليومي وقدرتها العالية على التضحية، حتى بدت هذه التجربة أشبه بماركة مسجلة باسم الشعب التونسي تعطي درساً بليغاً لكل المعارضة العربية. بأن لا مفرّ أمامها سوى الثقة بشعوبها وبطاقتها الإبداعية الكامنة التي تحتاج إلى مفاتيح خاصة كي تُطلق من إسارها.

ثم اتخاذاً قرار باعتقاله ومحاسبته واسترداد أموال الشعب المسروقة؛ ومنها أيضاً مطلب تغيير بنية الحكومة الانتقالية التي شارك فيها عدد كبير من وزراء العهد البائد

رسالة الشعب التونسي واضحة: لا مساومة مع الاستبداد، والصراع سوف يبقى ساخناً حتى إرساء قواعد النظام الديمقراطي الجديد، من دون أن يقود ذلك إلى الإخلال بالأمن والاستقرار، أو إلى هدر فرص الاستفادة من بعض القوى التي كانت موجودة في النظام الأقل ولكنها لا تزال نظيفة اليد للمشاركة في إدارة المرحلة الانتقالية.

خامساً، ما أثار الإعجاب، وبدا كأنه مفاجأة كبيرة للجميع، هو موقف الشعب التونسي، بجميع قطاعاته، من احتمال اندلاع اضطرابات وفوضى في البلاد. ويكتشف أيُّ متابع أن التحركات والتظاهرات التي قامت وتكررت كانت مشفوعة دائماً برغبة عامة وعارمة في أن تبقى سلمية وأمنة، بعيداً عن العنف أو ما قد يزعزع الاستقرار. كأنَّ دروس التجربة العراقية حاضرة ويمثلها الشعب التونسي جيداً؛ أو كأنَّه يعيش مخاض تحرره وفي رأسه هاجس منع الفوضى وتوجس من حصول انفلات أمني يؤدي

الشارع ومن ثم التحول إلى دعم الاحتجاجات وحرية التظاهر والإشادة بشجاعة الشعب التونسي.



أخيراً، لا يصحّ أن نتعجّل الاستنتاج حول المدى الذي سوف تصله الثورة التونسية في عملية التحول الديمقراطي. لكنّ يكفي هذه التجربة فخراً أنّها ساعدت في تنامي يقظة الشعوب العربية ودرجة تحسّسها لمصالحها، وفي منح فكرة الديمقراطية والإصلاح السياسي حضوراً جديداً بعد انحسار، لتشغل الحيز الذي يليق بها في الفضاء الثقافي والسياسي.

إنّ رفض الإصلاح السياسي، وتغييب حقوق الناس، واستسهال قهرها، وتجويعها، لا بد أن تستجّر ردود أفعال شعبية عفوية واسعة، تضع عملية التغيير على نار حامية، يزيد بها حرارة اللجوء إلى العنف لمعالجة ما يحصل من احتجاجات. فآليات الاستبداد قد تتمكن مؤقتاً من ضمان السيطرة، لكنّ النهاية واحدة، وهي العجز والفشل. والأمل أن يُقنع الحدث التونسي من لا يزال يجد الجدوى في القمع والترهيب بأنّ هذه الأساليب قد تنجح في تأجيل ردود الأفعال المناهضة، لكنّ ربّما كي تنفجر بصورة أكثر حدة وعشوائية!

دمشق

صحيح أنّ النضال الديمقراطي في تونس عريق، وقد دُفعت أثمان باهظة للحفاظ على قيمه ورعايته. لكنّ لم تكن معقولة وطبيعية تلك المسافة التي رسمها حراك الشارع مع القوى السياسية، لتجد هذه الأخيرة نفسها كما لو أنها تلهث لتلتقي بنبض الناس. وهذا الأمر يعني، في ما يعنيه، صعوبة أن يتبجّح أي طرف بأنّه صاحب الثورة وراعي ما حصل من تطورات... هذا من دون أن نبخس حقّ منظمات المجتمع المدني والنقابات على تنوع مساعيها، وفي مقدّماتها «الاتحاد التونسي للشغل».

سابعاً، أهمّ المفاجآت كانت تراجع حضور تيار الإسلام السياسي وتراجع قدرته على إدارة الشارع وتوجيهه. فلقد ظهر للعيان أنّ «حركة النهضة الإسلامية» لم تعد تحوز اليوم وزناً وتأثيراً لافتين، وأنّ الرهان على انتفاضة إسلامية في تونس تقارب انتفاضة الخميني ضدّ شاه إيران رهانٌ أشبه بالوهم. فالأجيال الجديدة والمتحرّكة من الشباب بدت بعيدة كلّ البعد عن الإيديولوجيات الكبرى، وعن شعارات الهوية العريضة كـ «الإسلام هو الحل» وغيره، وأقرب في حماسها وحساسيتها إلى المتطلبات المعيشية وقضايا الحقوق الفردية.

وإذا كان ثمة من يرجع السبب إلى القمع المركز الذي تعرّضت له «حركة النهضة»، فإنّ هذا القمع لم يقتصر عليها وحدها، وإنّما طاول الكثير من القوى السياسية الديمقراطية ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني. وقد حظي نشاط هذه الأخيرة بثقة الشارع وتعاطفه، بل باطمئنانه أيضاً لمشاركة بعضهم في الحكومة الانتقالية.

ثامناً، فاجأت الثورة التونسية الجميع بردّها الحاسم على ما كان يؤخذ على دعاة الإصلاح السياسي والديمقراطية، ألا وهو الاستقواء بالخارج وارتباط أجندتهم بمشاريع أجنبية مغرصة. فقد نهض الحراك الجديد، وتطوّر، بأيادي أبناء البلد أنفسهم. حتى إنّ الخارج نفسه استغرب وتفاجأ ممّا حصل، وبدت مواقفه مبهمّة ومرتبكة بسبب سرعة الأحداث التي فاقت قدرته على ملاحقتها ومتابعة تداعياتها؛ إلى أن أكره أقرب الداعمين إلى النظام التونسي في الغرب (فرنسا والولايات المتحدة) على الخروج عن صمتهم ورفض ما يحدث من قمع شديد في

أكرم البني
كاتب سوري.



تونس، مصر...

الامة العربية تدق باب الحرية

بعض دروس الثورة التونسية

□ علي الشهابي

١ - قيام بن عليّ بالمغادرة من دون تفويض الغنوشي بتولّي مهامه. وهذا ما كان قد حطّط له النظام في رأبي لأنّ تفويض الغنوشي كان سيقوّي الرابطة العضوية بينهما في عيون التونسيين، في حين أنّ النظام يحرص على إيهامهم بأنّ الخلاص من بن عليّ ينطوي على حلّ كلّ مشاكلهم.

٢ - تأكيد البيان أنّ الغنوشي سيقوم بالإصلاحات التي أعلن عنها بن عليّ حين كان يتنازل للشعب أملاً في تهدئته. وهذه الإصلاحات حدّدها بن عليّ بأنّها اقتصادية واجتماعية وسياسية. معلوم أنّ الإصلاحات الأولى والثانية تتطلب زمناً، أمّا الإصلاحات السياسية فكان بن عليّ قد قال إنّ «سيكرس السنوات الثلاث القادمة [حتى عام ٢٠١٤ موعداً لانتهاج رئاسته] لتعديل قانون الانتخابات والحريات». وكذلك فعل الرئيس «الموقّت» في بيانه، فنراه يسوّف موعد الإصلاحات السياسية عبر إبقاء زمن العمل على تحقيقها مفتوحاً، مادامت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية (القابلة لأن يُبنى عليها فعلاً) مسوّفة بطبيعتها

٣ - قول الغنوشي: «أتعهد ب... القيام بالإصلاحات... بالتشاور مع كافة الأحزاب الوطنية ومكونات المجتمع المدني». أهمّ ما في هذا التعهد إعلان صاحبه صراحةً أنّه هو من سيقوم بالإصلاحات، أمّا الأحزاب والقوى والمنظمات فدورها استشاريٌّ. وهذا ما يُضمر أنّ الرئيس «الموقّت» كان ينوي أن يظلّ في الحكم طوال الفترة الزمنية التي يتطلّبها إنجاز برنامج الإصلاحات الشامل.

لا شكّ في أنّ هذا البيان - البرنامج سخريّة من الشعب التونسيّ وقواه السياسية والنقابية. فجملة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ليس من منطق تحقيقها أن ينفّذها شخصٌ أيّاً يكن؛ فكيف يفرد من بطانة بن عليّ، يتولّى مهامه بعدما أجبر الشعب أركان نظامه على التضحية به بتهريبه إلى الخارج؟ إنّ مَنْ يقوم بإصلاحات كهذه هو الشعب، خصوصاً من خلال أحزابه السياسية التي تطرح برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية عليه وتبذل ما في وسعها لإقناعه. والشرط الأوليّ لذلك هو توافر الديمقراطية السياسية؛ وهذا يؤشّر إلى ماهية المطلوب ممّن يتولّى مقاليد الأمور، بصرف النظر عن مدى دستورية تولّيه: فتح بوابة الديمقراطية السياسية أمام الشعب.

ردّ المعارضة

رداً على هذه السخرية، (والأهمّ) لأنّ هذا هو المطلوب لتحقيق الإصلاحات وتطوير المجتمع، قامت القوى الحيّة في المعارضة بممارسة تكتيك الثورة الدائمة: فسارعت قواها السياسية، وغير السياسية، إلى المطالبة باستقالة الغنوشي. هكذا بادر المحامون في مدينة القصرين إلى قيادة تظاهرات بالآلاف لهذا الغرض؛ وفي اليوم التالي بدأت القوى السياسية التحضير لمسيرات في

أتاحت الفضائيات والشبكة العنكبوتية والصحافة إمكانية متابعة فصول «ثورة الياسمين» عن كتب، حتى للمراقب البعيد. ولأنّ هذه الثورة مهمة جداً في حدّ ذاتها، ولأنّ مفاعيلها قد تحرك استنقاع مجتمعاتنا أيضاً، فلا بأس من معاينة التشابك في مجريات الصراع أثناء هذه الثورة التي ستأخذ شكلاً مغايراً إن تكرّرت في غير مكان. وها قد بدأت تباشيرها في مصر، وامتدّت إلى بلدان عربية أخرى.

مخطّط النظام

بعيد مغادرة بن عليّ البلاد، أطلّ الوزير الأوّل محمد الغنوشي على التونسيين من خلال التلفزيون الحكوميّ ليبدلي ببيان مقتضب قال فيه إنّّه بدأ تولّي مهمّات رئيس الجمهورية إلى حين إجراء انتخابات مبكرة. وبدل على دستورية تولّيه بالقول:

«طبقاً للفصل ٥٦ من الدستور، الذي ينصّ على أنّه إذا «تعدّر على رئيس الجمهورية القيام بمهامه بصفة وقتية، يحقّ له أن يفوض سلطاته إلى الوزير الأوّل». واعتباراً لتعدّر ذلك بصفة وقتية، أتولّى منذ الآن ممارسة سلطات رئيس الجمهورية، وأدعو كافة أبناء تونس وبناتها... إلى التحلّي بالروح الوطنية لتمكين تونس في هذه الفترة الصعبة من استعادة أمنها واستقرارها... وأتعهد خلال فترة تولّي هذه المسؤولية باحترام الدستور، والقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمّ الإعلان عنها، بالتشاور مع كافة الأحزاب الوطنية ومكونات المجتمع المدني.»

من الواضح أنّ هذا البيان تمّ ترتيبه على خلفية ضرورة مغادرة الرئيس بن عليّ. وهو يُظهر أنّ النظام التونسيّ كان يفكر في الاستمرار في حكم تونس، ولكن... من دون بن عليّ. وهذا ما يتبيّن من خلال:

كافة أرجاء البلاد للهدف نفسه، على الرغم من فرض النظام حالة الطوارئ التي تحظر التجمع وتسمح لقوات الأمن باستعمال الرصاص الحي ضد منتهكيه.

بعدها رأى النظام مدى تصميم الناس، شعر أنه لا مندوحة من الرضوخ لمطلبهم؛ فأوعز للغنوشي بالتراجع. حاول الأخير تنسيق تراجعهم، فأعلن: «إذا تأكد لنا أن مغادرة بن علي لتونس نهائية فسيتم اتخاذ إجراءات أخرى.» ثم قال: «سنعلن موعد الانتخابات بعد التشاور مع مختلف الأحزاب والقوى» وأخيراً قدم استقالته، وسلم السلطة إلى رئيس البرلمان الذي حدد تاريخ الانتخابات الرئاسية بموعد أقصاه ستون يوماً.

إنه، أجبرت المعارضة النظام الديكتاتوري على التراجع عن أول سيناريوهات الاستمرار في السلطة بالشكل الذي خطط له. فحاول تحصيل أقصى ما يمكن تحصيله: تم تكليف الغنوشي بتشكيل حكومة مؤقتة، ضمت ٢٣ وزيراً، بينهم ستة من «التجمع الدستوري»، تولى أربعة منهم الوزارات السيادية أما باقي الوزارات فتوزعت على أحزاب المعارضة والنشطاء المدنيين والنقابات: ثلاث من نصيب الاتحاد التونسي للشغل، وواحدة للتكتل الديمقراطي من أجل العمل، وأخرى لحزب التجديد (الشيوعي سابقاً).

هذه الأحزاب الثلاثة الممتلئة في الحكومة، وغيرها ممن لم يتمثل، استمرت في نهج الثورة الدائمة من خلال الضغط على النظام في الشارع وداخل الحكومة المؤقتة. فعلق حزبا التجديد والتكتل الديمقراطي مشاركتهما في الحكومة احتجاجاً على سيطرة وزراء حزب النظام (التجمع الدستوري) على الحكومة، بينما انسحب منها الاتحاد التونسي للشغل. وهذا الضغط أجبر وزراء النظام ورئيس الوزراء والقائم بأعمال رئيس الجمهورية على الاستقالة من حزب التجمع، ما حدا بحزب التجديد إلى العودة إلى الحكومة أما التكتل الديمقراطي، فانسحب منها بعدما نسق خطواته مع الاتحاد التونسي للشغل.

البدء من الصفر

عند هذا الحد من الثورة الدائمة، التي انتزعت مكاسبها تدريجياً من النظام الديكتاتوري، رأى بعض القوى الديمقراطية أن «ثورة الياسمين»

بلغت نقطة الأوج بتحقيقها كل ما يمكن تحقيقه في هذه المرحلة، تمهيداً لما ستفرزه الانتخابات القادمة. أما القوى المنسحبة من الحكومة، ومعها القوى غير الممتلئة فيها أصلاً، فواصلت تحركها في الشارع للمطالبة بإسقاطها وتشكيل حكومة «إنقاذ وطني» تضم جميع القوى السياسية ولا تستثنى إلا رموز عهد بن علي. بهذا انقسمت المعارضة الديمقراطية بحيث بات بعضها في الحكومة، والآخر في المعارضة. ومع أن هذا إضعاف للمعارضة، فإنه نتيجة طبيعية لممارسة حق الاختلاف - وهما مختلفان فعلاً، في هذه الحالة، على كيفية التعامل مع رموز العهد السابق.

هذه الحكومة التي استجذبت الشعب للقبول بها، عبر انسحاب وزراء التجمع الدستوري منه، وإعلانها «القطيعة مع الماضي» و«دفع تعويضات للمتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان في عهد بن علي».. إلخ، ظلت عاجزة، على الرغم من انقسام المعارضة، عن تثبيت نفسها باتخاذ قرارات مهمة. فرفضت المعارضة الاعتراف بشرعيتها يحرمها القدرة على اتخاذ القرارات السياسية التي تتطلبها المرحلة القادمة؛ ذلك أن إجراءات من قبيل تعديل الدستور، تمهيداً لتغييره، بما ينطوي ذلك على الاتفاق عموماً على شكل نظام الحكم (رئاسي أم برلماني أم مزوجة بينهما) وتحديد موعد الانتخابات، تحتاج أيضاً إلى مشاركة القوى السياسية النافذة في الشارع لتحديد ماهيتها ومواعيدها قبل أن يتم إقرارها.. والأدق، حتى يتم.

هذا التراكم الظرفي بين انقسام المعارضة وضعف الحكومة يدل على أن محصلة علاقات القوى بين مجمل الأطراف المتصارعة صفر؛ وأن هذا الصفر لن يدوم طويلاً. ومحصلة العلاقات تعني أمرين: (١) أن هذه الحكومة المؤقتة، التي لا تعترف المعارضة بشرعيتها، لن تتمكن من إدارة البلاد طوال المرحلة الانتقالية. (٢) أن إسقاطها في الشارع غير وارد. وبين إصرار الحكومة على البقاء وإصرار المعارضة على استقالتها، طرحت حلول وسط: كمبادرة ثلاثة من أعضاء المجلس التأسيسي لعام ١٩٥٥ إلى اقتراح تشكيل حكومة إنقاذ وطني تضم كل الأحزاب والمنظمات، تقوم بتعليق العمل بالدستور الحالي، وتتولى إعداد دستور جديد والاستفتاء عليه، وتلي ذلك مرحلة الانتخابات. لم يتم التوافق على هذا المقترح بعينه، لكن الاتفاق الذي توصلت إليه الحكومة والمعارضة كان في الوسط: فقد استبعد رموز عهد بن علي من الوزارات السيادية، واحتفظ الغنوشي برئاسة الوزراء، وظل معه وزيران من تلك الرموز في وزارات هامشية. وفي المقابل اعترف الطرف الأبرز في المعارضة (الاتحاد التونسي للشغل) بشرعية الحكومة، وفضل عدم المشاركة فيها رسمياً، ليحتفظ بحق المشاركة بعد أن يتشاور مع باقي حلفائه من أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني.

بهذا فضلت النقابات مراقبة الحكومة من الخارج بكيفية إنجاز مهمتها في المرحلة الانتقالية والمتمثلة في «الانتقال بالبلاد إلى الديمقراطية، وتنظيم الانتخابات حتى يقول الشعب كلمته بكل حرية.» وأكد الغنوشي أن «هذا ما تم إقراره، وتلتزم به الحكومة»، وأضاف أن «الانتخابات سوف تتم بإشراف لجنة مستقلة، وبحضور مراقبين دوليين..»

الديموقراطية والديماغوجيا

ثمة درسان آخران تنطوي عليهما ثورة الياسمين.

١ - أكاد أجزم أن أهم ما في هذه الثورة سلميتها الأصيلة. فالشعب لم يتصرف بتأناً بحسب المثل القائل «يكفيك شر المحكوم إذا حكم»، بل حافظ على



أهم ما في هذه الثورة سلميتها الأصلية.

يقال إن المعارضة رفعت السقف حتى تحصل الوضع الراهن. غير أن هذا لا يغير جوهر الموضوع، ويؤكد بدهاء استحالة غياب رموز النظام البائد عن الحكومة الانتقالية: فهم يمثلون جزءاً من البنية الاقتصادية - الاجتماعية القائمة، التي ستعايش معها البنية الجديدة مرحلةً قد تطول أو تقصر. إن البناء الجديد لا يلغي القديم بإصدار قرارات تنفذ فوراً (هذا أسلوب الميليشيا «الشعبية» المفضي إلى سلطة ديكتاتورية)، وإنما يبدأ من الأرضية القديمة، ويحوّلها انطلاقاً من البذور الديمقراطية القائمة فيها. وشيئاً فشيئاً يلمس المجتمع جدواها، ويتفاعل معها، بحيث تنتفي البنية القديمة. وهي دوماً تنتفي، في ظل غياب سلطة ديكتاتورية تسعى إلى ترسيخها، لكون البنية الجديدة حاجةً يشعر المجتمع بضرورة تليتها.

في سياق الحديث عن هذا الصراع، بين القديم والجديد، أستهجئ مطالبة الكثيرين بحلّ الحزب الحاكم. هذه المطالبة غير منطقية، لكونها غير واقعية. فمن ذا الذي سيأمره بحلّ نفسه؟ وإن وجد، فما الداعي إليه؟ يكفيه ازدياد أن الشعب ثار ضده. هل سيجرؤ أعضاءه على طرح برنامجه كإفريقية تطوير تونس ديمقراطياً؟ وإن فعلوا، فهل يخشى المطالبون بحله تأييد غالبية التونسيين له؟ إن من الطبيعي أن يعيش أعضاء هذا الحزب بين التونسيين، كجزء منهم، تحت سقف القانون.

باختصار، هذا الحزب اندثر. أما ما يحز في القلب، فهو أن هذه الديماغوجيا لما تندثر.

دمشق

علي الشهابي

كاتب فلسطيني مقيم في دمشق.

أترانه حتى عندما شكّل لجاناً لحماية نفسه من زعران ميليشيا النظام التي حاولت أن تعيث فساداً لتجبر الجيش على القيام بانقلاب عسكري يعيد إنتاج الديكتاتورية. الثورة، إذن، لم تنزياً بالمسألة خوفاً من قمع نظام بن علي، وإنما حافظت على هذه الميزة بعدما فرضت نفسها بقوة في الشارع، وبعد فرار بن علي أيضاً وظلت كذلك، ولا منظور عندها إلا استمرار إدارة خلافاتها بالوسائل الديمقراطية.

شكلياً، تناقضت مواقف الأطراف الديمقراطية داخل الحكومة وخارجها، لكنّها لم تقف على طرفي المتراس لأنّ الهدف هو بناء مجتمع مدني. ولهذا فرضت الثورة نفسها على الديكتاتورية بقوة مدنيّتها لا بالمنازيس. بل إن المعارضة لم تفكر في دعوة الجماهير (ولو «من تحت لتحت») إلى اقتحام مقرّ حكومة الغنوشي ذات الأغلبية النسبية من رموز عهد بن علي.

٢ - ينطوي صمود حكومة الغنوشي، واضطراب المعارضة إلى ملاقاتها في منتصف الطريق، على درس عميق. فهو ووزيراه من رموز النظام البائد، ومع ذلك تراجعت المعارضة عن «رفض الاعتراف بشرعية حكومة فيها رموز من نظام بن علي». قد

دروس لثوار العرب من خلاصات ثورة تونس

تونس، مصر...
الامة العربية تدق باب الحرية



□ دياب أبو جهجه

أن يلعب لعبة «فرق تيسد» بشكل فعال. أكثر من ذلك: لقد سطح القمع الديكتاتوري كل تضاريس الشعب التونسي الإيديولوجية، وخلق كتلة لاسياسية ولاهوياتية انقلبت عليه في النهاية. أما في مصر، فالتجانس موجود إلى درجات عالية كذلك، على الرغم من وجود الأقلية القبطية المؤثرة ومحاولة النظام لعب ورقة الانقسام الطائفي. إلا أن الانقسام الأهم في مصر هو بين الطبقة الوسطى والشعبية المعتدلة الفقر من جهة، والمسحوقين أو ما يسمى «سكان العشوائيات» من جهة ثانية. غير أن الطبقة المتوسطة المصرية التي أطلقت الثورة تخطت خوفها من الطبقات المسحوقة؛ ولعب دوراً أساسياً في ذلك العامل الشبابي الذي أراد أن يغامر في شرف مروم من دون حسابات السياسيين التقليديين المسومة بالخوف من «الفوضى» (وهي الورقة التي يعول عليها النظام).

ب - نمو الطبقة الوسطى: المجتمع المسحوق تماماً غير قادر على إنتاج حراك ثوري، بل جل ما يستطيع القيام به هو انتفاضات خبز محدودة، لا تلبث أن تُسحق أو يتم إرضائها بفتات مائدة الأنظمة وزبائنتها. في المجتمعات المفقرة التي يعمها الجهل ولا تخطى نسبة المتعلمين فيها ٤٠ في المئة، يكون التحدي هو خلق وعي ثوري بديل، والعمل على استنهاض كتلة طليعية راديكالية تخوض صراعاً يسهم في تشكيل وعي الجماهير أما في البلاد ذات الطبقة الوسطى النشطة، وتشهد نمواً في النخب الاقتصادية والعلمية المهمشة سياسياً، مثل تونس ومصر، فتكون العملية الثورية أنجح لأن أنظمة الحكم لا تستطيع إدارة هيكلاتها من دون أبناء تلك الطبقة وهذه النخب. في تونس انطلقت الثورة من أوساط الجماهير الشعبية المهمشة انتفاضة خبز وكرامة، لكنها ما لبثت أن تحولت إلى ثورة تغييرية جذرية عندما احتضنتها وانضمت إليها الطبقات الوسطى وحسمتها. أما في مصر فقد فجر شباب الطبقات الوسطى ثورة من أجل دولة مدنية، ولكن سرعان ما التحقت بها جماهير الأحياء الشعبية ودعمتها. إلا أن آلية التخويف من الفوضى أنجعت في مصر منها في تونس، وبالتالي فإن إمكانية شق صفوف المجتمع (بين ثوري وخائف من الفوضى) أكثر توفرًا للنظام المصري.

عندما أفكر في ثورة تونس تتغلب عواطف على المنطق وأميل إلى الكتابة الأدبية لا التحليلية. كيف لا، و ثورة تونس أنجبت ثورة مصر، و ثورة مصر ستنجب مستقبلاً عربياً جديداً حلمنا به سنين ووطننا حلمنا تتلاشى منه الحقيقة. الثورة كانت كلمة ترسبت في حناجرنا، فاتهمنا الخصوم باللغة الخشبية لأننا لم نياس من الحديث عنها وعن الجماهير وعن العاصفة ونذرها وعن الغد الذي تصنعه الأمة حراً عزيزاً على أنقاض الحاضر الدليل. كما أخذوا علينا أننا قلنا إن العروبة تجعل منا جسداً واحداً مترابطاً إلى درجة التماهي: فإذ بمصر تردت تحية تونس، وإذ بشعارات تونس تتردد في مصر واليمن وغيرها من بلاد العرب، وبلغت فصيحة هي لغتنا جميعاً: «الشعب يريد إسقاط النظام». لم تكن العروبة يوماً أكثر حيوية من هذه الأيام، ولا أكثر حقيقتية وواقعية وموضوعية. هذه هي الثورة العربية الكبرى، لا ثورة الإقطاع العربي عام ١٩١٤، ولا انقلابات العسكر، ولا مسيرات الملوك الخضراء والصفراء والزرقاء ..

فلنحاول أن نستخلص دروساً نراها حاسمة من ثورتَي تونس ومصر، أملاً في أن تكون في تصرف الشباب العربي الذي يخطط في هذه اللحظات ثورته، كل في بلده، ضد ديكتاتوره أو ملكه اللاشعري.

١ - أولاً في الشكل الاجتماعي

أ - وحدة الشعب: لا بد من توفر ظروف معينة للنضال الثوري، أهمها الوحدة الشعبية والوطنية. فالثورة لا تقوم في المجتمعات المتشظية، بل يحل مكان الثورة تناحر الفئات والطوائف. ومن هنا كانت ثورة تونس قابلة للحياة في بلاد متجانسة إلى نسبة تفوق ٩٠ في المئة عرقياً ودينياً ومذهبياً، بحيث يصعب على النظام الديكتاتوري

٢ - في شكل النظام
أ - فقدان الشرعية: كي تنجح الثورة فإن على النظام أن يكون مفتقراً إلى أية شرعية جماهيرية، أكانت انتخابية أم شعبية أم دينية. إن أي نظام يحظى بتأييد أغلبية (ولو طيفية) من الشعب غير قابل لأن يسقط بثورة شعبية. فمثلاً، عندما انتفض جزء من الشعب الإيراني ضد نظامه سقطت الانتفاضة لأن جزءاً أكبر من الشعب كان يؤيد النظام ونزل إلى الشارع ليعبر عن ذلك؛ أما في تونس ومصر فلم يكن تأييد النظام إلا انتهازياً وعبراً وهزياً.



الأنظمة المتمادية هي التي يمكن قلبها في ثورةٍ عاتيةٍ وسريعةٍ لأنها تخُفر قبرها بنفسها من خلال ممارساتها

فلن ننسى ما فعله ناشطو «كفاية» منذ العام ٢٠٠٥ إذ انقضوا على مكانة الرئيس وتحدوا قدسيته وكسروها في الشارع، مجبرين النظام على التراجع ولو بشكل محدود وعلى خلق مساحةٍ أوسع للمعارضة. كما ساهم بعضُ الحزبيين والنقابيين الشجعان في خلق وعيٍ ثوريٍّ يسميُ الأمور بمسمياتها ويتحدى الآلة القمعية. لا بدَّ إذًا من تحركات؛ ولئن كان المشاركون فيها بالعشرات فإن رسالتها تصل إلى الألوف وتساهم في تشكُّل الوعي.

أهمُّ تابو يجب كسره هو حماية رأس النظام. وهو ميكانيزمٌ قمعيٌّ منتشرٌ يقول بأن الفساد موجود في أوساط تحت رأس النظام، وأن رأس النظام لا تصله المعلومات والآ فسيكون له موقفٌ آخر. إنَّ الرغبة «الإصلاحية» هي التي تبرز هذا المنطق، إلا أنَّ النزوع الثوريِّ مناقض له تمامًا. فالثورة تبدأ باستهداف رأس النظام قبل غيره، على العكس من الاحتجاجات المطالبة الإصلاحية التي غالبًا ما تحاول توظيف رأس النظام كحَكَمٍ بينها وبين مستوياتٍ أدنى من مستويات الحكم.

ب - احتضان الانتفاضات المحدودة: على الطليعة الثورية احتضان الانتفاضات، التي لا بدَّ من أن تقوم على خلفياتٍ مطلبيةٍ ووطنية، وأن تحاول أن تحولها إلى حراكٍ ثوريٍّ أو ضرباتٍ تتسبب في تشقُّق بنية النظام القمعية، كمثَّل ما حصل في احتجاجات الحوض المنجمي في تونس أو المحلَّة في مصر. وتتحول هذه الانتفاضات ورموزها وضحاياها إلى رموز للقمع والثورة والتحدِّي، وتسهم في تشكُّل الوعي الثوريِّ الحاسم. فمثلاً «حركة ٦ أبريل»، التي كان لها دورٌ مفصليٌّ في تنظيم الثورة المصرية، نشأت على خلفية أحداث المحلَّة؛ كما تكونت مجموعة «كلنا خالد سعيد» التي لعبت دورًا فائق الأهمية في خلق رأي عامٍ أشمل من الحلقات الضيقة للناشطين التقليديين

ب - التماذي: إنَّ نظامًا غيرَ شرعيٍّ ولكنه متساهل وغير متمادٍ في القمع والتزوير والفساد قد لا يستفز الشارع بشكل يدفعه إلى التضحية من أجل أسقاطه. الأنظمة المتمادية هي التي يمكن قلبها في ثورةٍ عاتيةٍ وسريعةٍ لأنها تخُفر قبرها بنفسها من خلال ممارساتها. نظامٌ بن علي كان قمةً في القمع والنهب والاستلاب الحضاريِّ والثقافي؛ ونظامٌ مبارك ذهب بعيداً في تزوير الانتخابات الأخيرة وفي إغلاق معبر رفح والمساهمة في ذبح الشعب الفلسطيني وتغطية جرائم الشرطة بحق الشعب (كما حصل في حادثة تصفية الشهيد خالد سعيد من قبل البوليس المصري).

٣ - في الآليات التحضيرية للثورة

أ - كسر التابو: لا بدَّ لأيِّ حراكٍ يطمح إلى تفجير ثورة من البدء في تشكُّل واقع اعتراضيّ في زمنٍ قاعدته هي الانصياع لا بدَّ من كسر التابو، كما فعل ناشطو اتحاد الطلبة التونسيين في الجامعات لسنين وهم يهتفون بسقوط النظام؛ وكما فعل بعضُ الفروع الجهوية لاتحاد الشغل وبعضُ أوساط نقابة المحامين والصحفيين. أما في مصر.

٤ - في الثورة

أ - العامل المفجّر: هذا العامل قد يكون عفويًا من خلال حادثة معينة، كحادثة الشهيد البوعزيزي التي أدت إلى انتفاضة مدينة سيدي بوزيد. صمدت المدينة وحيدة في البداية، وتونس بأكملها تراقبها ولا تساندها إلا من خلال الميديا الاجتماعية. وعندما استمرت الانتفاضة هناك، بدأت في التسرّب إلى أنحاء البلاد كافةً ومع انطلاق القمع البوليسيّ الشرس تحوّلت المعركة بين الشباب إلى معركة «كسر عظم».

وقد يكون العامل المفجّر منظمًا، كمثّل ما حدث في مصر نتيجةً لانسحان الجوّ العربيّ بنشوة النصر في تونس. العامل المفجّر لا بدّ من أن يكون دراماتيكيًا إذا لم يكن منظمًا. ولكن أثبتت تجربة مصر أنّ تنظيم انطلاق ثورة شعبية (وهو ما كان يسخر منه الكثيرون) ممكن جدًا في عصر الميديا الاجتماعية، شرط أن تتوفر العوامل المذكورة أعلاه.

ب - الدم: الدم هو ما يصنع صلابة الموقف، وهو ما يجعل الموضوع موضوع «كسر عظم» لا مساومة عليه، وهو ما يجعل المساومة خيانة. من دون شهداء لا وجود لثورة حقيقية أمام أنظمة قمعية حقيقية. ومن دون الدم لا وجود لرغبة الثار والاستمرار حتى النهاية بدافع الوفاء لدماء الشهداء.

ج - تحديد العدو وشيطنته وعدم المساومة معه: كمثّل ما هو الحال في الحرب، لا بدّ من تحديد العدو وشيطنته. في تونس كان العدو هو «عصابة السراق»، و«الطرابلسية»، وبن عليّ، وحزب التجمّع. وفي مصر هو الرئيس، و«النظام»، والحزب الوطني. وفي الحالتين يصمّم الشعب، وتتّجه كلّ شعاراته وحراكه إلى تحطيم العدو. ولا يساوم الشعب على ذلك، وإلا جاءت ثورته ناقصة. المساومة ليست هدف الثورة وإنما الحسم. ولذلك لا بدّ من التركيز على سلبات العدو فقط، وإسقاط صفة الإنسانية عنه (وهي صفة غائبة عموماً عند الديكتاتور)، وتصويره كشيطان رجيم ينبغي إرساله إلى الجحيم.

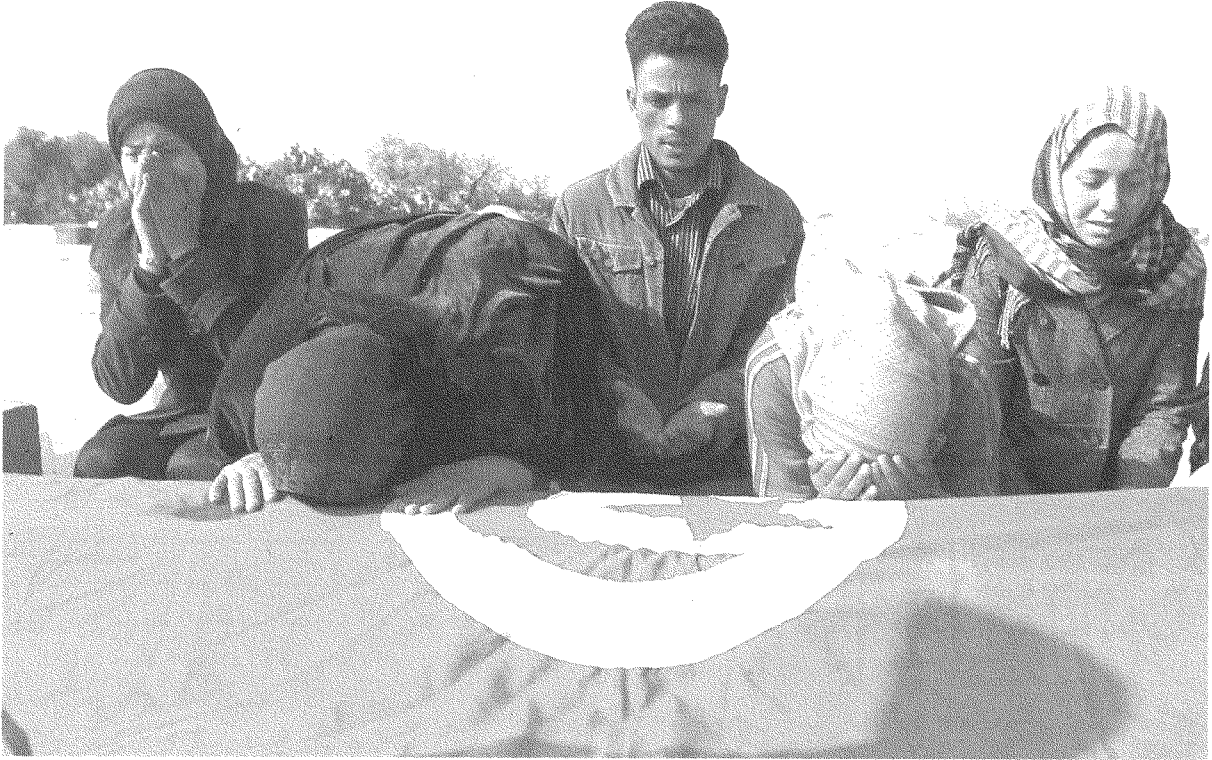
د - وحدة الشعارات: إنّ عدم تشتت الشعارات إيديولوجيًا، وتركيزها على القضاء على العدو المشترك، عامل أكثر توحيداً من الحديث عن البديل. وفي حين أنّ الاتفاق على إسقاط ديكتاتور أمر متيسر، فإنّ الاتفاق على نظام للحكم بعده أصعب. ومن هنا ضرورة التركيز على شعارات بسيطة تقود عملية التجييش كمثّل: «خبز وما بين علي لا» و«Degage» و«ارحل» و«الشعب يريد إسقاط النظام» و«يا فلان يا جبان الشعب...» لا يهأن أو إنشاد النشيد الوطني. وينطبق الشيء نفسه على رفع راية البلاد دون غيرها، وذلك لتجنّب ظهور التناقضات بين الثوار.

هـ - تدمير أدوات النظام: وأهمّها جهاز الشرطة والبوليس السياسي، من خلال الصدام المباشر والعنيف في الشارع واستعمال قنابل المولوتوف والقوة العددية. كما يجب تدمير الذراع السياسية للنظام من خلال ضرب كلّ مراكز الحزب الحاكم، ومن ثمّ إفقاد النظام السيطرة على الشارع.

و - التصدي للعنف المضاد: وذلك من خلال مواجهة عصابات البوليس السريّ وأعاونها، التي ستثير الفوضى وتحاول جعل الناس يتندّمون على النظام (الذي سيصوّر نفسه ضامناً للأمن والنظام!). ويتمّ ذلك من خلال تنظيم لجان شعبية في الأحياء والقرى لحراسة المنازل وحماية المواطنين، وكذلك لتحريك الشارع عند الضرورة. ويتشكّل هذه اللجان تكون الثورة قد كوّنت جسداً متعدّد الخلايا وقادراً على التحرك المنسق.

وأحزابهم. إنّ كلّ محطة احتجاجية لا بدّ من أن يتمّ التركيز عليها في عمل تراكمي لا مندوحة من أن يصل إلى ذروته مع انطلاق الثورة الشاملة.

ج - الإعلام التحريضي: استعمال كافة أشكال الإعلام التقليديّ والبديل: من المطبوعات، إلى النشرات، إلى الفايسبوك والتويتر والمدونات واليافطات الإلكترونية اللافتة؛ وخلق مجموعات على الفايسبوك والتويتر لتخليد ذكرى الشهداء؛ وفضح الملفات ومحاولة توسيع مروحة التأييد من خلال التركيز على ملفات معينة. كما أنّ من المهمّ جدًا استعمال النكتة والسخرية من خلال مواقع الميديا الاجتماعية كسلاح فعّال في فضح الممارسات وترسيخ وعي معادٍ للنظام وفاضح له؛ فالنكتة تحترق الأدمغة المغسولة وترسّخ في الذهن وتنتقل أسرع من المعلومة. كما تتيح الميديا الاجتماعية الجديدة ساحةً للحوار المفتوح والعميق ولتعارف الناشطين الذين ينقلون شبكاتهم الافتراضية إلى أرض الواقع. وقد استطاع الشباب التونسيّ أن يتخطّى كلّ أشكال الحجب على موقع فايسبوك مثلاً، خلال الثورة وقبلها، من خلال استعمال خادومات البروكسي، وبالتالي لم يستطع النظام الحدّ من قدرة الشباب على التواصل والتعبير وإيصال أخبار التحرك - وهو ما أصاب النظام في مقتل. أما مجموعة «كلّنا خالد سعيد» على الفايسبوك فقد بلغ عددها أعضائها نصف مليون شخص؛ أي إنّها أكثر فعالية من جريدة، لا بل من تلفاز. وخلال اعتصامات ميدان التحرير كان التويتر يلعب دوراً مهماً جداً في نقل الأخبار والأحداث دقيقةً بدقيقة، وفي نقل قراءة الموجودين في الميدان لما يجري. ومن اللافت أنّ الشباب التونسيّ قام بدعم نظيره المصريّ من خلال عُرف عمليات افتراضية ثورية تقوم بتسهيل نقل المعلومات عمّا يجري باستعمال الخبرات التونسية المتقدمة. وقد أدرك النظام في مصر، كنظيره التونسيّ، الدور الخطير للميديا الاجتماعية، فاعتقل مدير شركة غوغل في مصر والناشط الحقوقيّ مؤسس صفحة «كلّنا خالد سعيد» وائل غنيم، ما دفع غوغل إلى تقديم إمكانية الاتصال بتويتر وبالفيسبوك من دون إنترنت ومن خلال أرقام مجانية، الأمر الذي ما جعل الحرب الإلكترونية مع النظام مباشرةً وواضحة.



من دون شهداء لا وجود لثورة حقيقية أمام أنظمة قمعية حقيقية

ومصر) تستطيع أن تكون بداية تحركٍ ممنهجٍ لإسقاط الأنظمة العربية القمعية قاطبةً ونحن على يقين أن ذلك سيحصل عاجلاً أم آجلاً. ثورة تونس وريبتها المصرية تُعتبران مدرسة في المنهج الثوري الحديث فهي ثورة شعبية عفوية وحقيقية انطلقت من جمهور المواطنين تعبيراً عن نضج الشعب المتعطش إلى المواطنة والرفض للاستعباد. ولسان حال الثوار هو أن الحكم لنا كمواطنين، والأمر والقرار لنا لا لأي سلطةٍ لم نخترها بأنفسنا ولا نستطيع أن نحاسبها وأن نسقطها.

لقد أحرستُ ثورتنا مصر وتونس موجة الثورات المخملية المزيفة التي قادتها وكالات الاستخبارات الأميركية والغربية. وعبرت عن حراك تاريخي وثوري في البلاد العربية، بالمعنى الأعمق، من حيث قلبه لموازن القوى بين شعوب عالمنا المقموعة وأنظمة طفيلية كومبرادورية تابعة لدول المركز.

إن رياح التغيير تهب من الجنوب لا من الشمال، وستغير بلادها العربية، ومن ثم ستغير خريطة العالم بأسره.

صيديا

دياب أبو جهجه

ناشط عربي من لبنان

ز - استمالة الجيش وشقه عند الضرورة: في حال محاولة النظام استعمال الجيش ضد الثورة أو عازلاً لحمايته، لا بد من محاولة استمالة من القاعدة وصعوداً، وإلا فشقه من خلال التحدي السلمي والعصيان المدني لأوامره. لا يمكن أن تسمح ثورة بالقضاء عليها من خلال تبادل الغزل مع جيش تخضع قيادته العليا لتأثير النظام، إن لم تكن من صلب مؤسسته أصلاً.

ح - ضبط إيقاع الحراك وخلق أفق سياسي: وذلك من خلال أداء هيئات نقابية أو معارضة قديمة أو مستجدة. فقد لعبت الإضرابات التي أعلن عنها اتحاد الشغل في تونس دوراً حاسماً في استمرارية الثورة خصوصاً في أيامها الأخيرة، وتحديداً عند إعلانها الإضراب العام والمظاهرة الحاشدة الأخيرة التي أقيمت بن علي بالهرب. كما تعطي هذه الهيئات الثورة أفقاً سياسياً لكي ترعى المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية

خلاصة

هذه الدروس البسيطة التي تعلمناها من الثورة العربية الكبرى (نعم هذا هو اسم ثورة تونس



تونس، مصر...

الامة العربية تدق باب الحرية

حقائق الزلزال التونسي

□ زياد حافظ

أقوى من جحافل قوى الاحتلال بشتى أشكاله. القوى المستكبرة تستهتر بالشعوب ولا تكثر لطموحاتها والنخب الحاكمة لا تفهم أن المعلومة في عصر التواصل والتضامن تصل إلى مختلف شرائح المجتمع، وأن المعلومة أساس المعرفة، والمعرفة أساس القوة. فلا القمع، ولا الرقابة، ولا المحاولات البائسة لغسل الدماغ، تستطيع تقويض إرادة الشعب. إن الشعب بإحساسه أولاً، وبوعيه ثانياً، وبمعرفته ثالثاً، يكون إرادته التي لا يمكن تجاهلها. وإذا كانت حركة الشعوب بطيئة وقد تأخذ عقوداً من الزمن في بعض الأحيان، فإن الشعوب تُمهّل ولا تُهمل.

الحقيقة الثالثة هي أن نجاح الثورة في تونس جاء في معزل عن التشكيلات السياسية التقليدية. فلقد استطاعت الجماهير التونسية، عبر العلاقات الشبكية التي نسجتها في الفترات الأخيرة، القيام بعملية التعبئة والحشد والثبات على الموقف. ويات واضحاً أن الأحزاب التونسية (ويمكن تعميم القول على الأحزاب العربية) مدعوة إلى التكيف مع عصر العلاقات الشبكية من أجل قيادة الجماهير في نضالاتها. لقد أوصلت وسائل التواصل الحديثة وقائع ما يجري في العالم إلى داخل المنازل وغرف النوم. والعمل السياسي الجاد يقتضي حشد كل الطاقات الممكنة في المعركة السياسية والتحررية. والعلاقات الشبكية مولجة بالقيام بتلك المهمة.

الحقيقة الرابعة هو إخفاق الدولة القطرية، بعد أكثر من خمسة عقود على وجودها، في تحقيق مجتمع الكفاية والعدل وتكافؤ الفرص لمواطنيها. ناهيك بأن هذه الدولة، في العديد من الأقطار العربية، لم تستطع تأمين حماية الوطن والمواطن: فلا الدولة القطرية العراقية منعت الاحتلال، ولا الدولة القطرية في السودان منعت انفصال جنوبها، ولا الدولة القطرية في لبنان منعت الاعتداءات الصهيونية، ولا الدولة القطرية في مصر منعت الفتنة المذهبية، ولا الدولة القطرية في المغرب استطاعت منع النزعات الانفصالية في أطرافها الصحراوية، ولا الدولة القطرية في اليمن أخدمت بشكل نهائي النزعات الانفصالية في جنوبه، ولا الدولة القطرية في الصومال منعت انهيارها الكامل. هذه محصلة أولية لإخفاق الدولة القطرية في تأمين ديمومتها، ناهيك بالتهديدات الماثلة في تفتيت ما تبقى من الدول إلى كيانات صغيرة عرقية مذهبية طائفية قبلية عشائرية وما إليه من أشكال التفتيت. أما ديمومة الدول الأخرى فتعود إلى «الحماية» أو الوصاية المباشرة لقوى الاستعمار القديم الجديد، بل إن هذه الدول نفسها تعيش تحت وطأة التهديد بالتفتيت في حال «تمرد» النخب الحاكمة على سيطرة دول «الحماية» والوصاية أفلم يئن الأوان، إذن، لقيام الدولة القومية؟

الحقيقة الخامسة هي أن إرادة الشعوب أقوى من الدبابات والطائرات وأنواع القمع كافة؛ كما أنها

لم تنجل الأمور بشكل نهائي في تونس عند كتابة هذه السطور (أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١١). إلا إن ما حدث هناك زلزال سياسي من درجة ٧ أو ما فوق على سلم ريختر السياسي العربي. فلقد أصبحت الانتفاضة الشعبية في تونس تأكيداً لتحوّل سياسي كان قد بدأ بالمقاومة في لبنان، وفي فلسطين، وبدحر المشروع الأميركي في العراق، وانتهى ذلك إلى واقع يعكس الموازين الجديدة في المنطقة العربية والشرق أوسطية: فالأردن يتحرك، ومصر تثور، وهناك مساعلة متزايدة للسلطة الفلسطينية عن سلوكها المشين مع الكيان الصهيوني بعد تسريب قناة الجزيرة بعض وثائق المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية. تونس والوطن العربي اليوم، غير تونس والوطن العربي ما قبل الحدث وإذا ما زال الأمر مبكراً لقراءة نهائية لما حدث في يناير ٢٠١١، فإن هناك حقائق عدة لا يمكن إخفاؤها مهما كانت التطورات التي يمكن أن تحصل في المدى المنظور.

الحقيقة الأولى هي أن ما يجري الآن في تونس يتناسق مع التحولات التي تشهدها المنطقة العربية من رفض لسياسات أنظمتها، سواء كانت على الصعيد الداخلي أو على صعيد الصراع العربي - الصهيوني أو على صعيد مقاومة المشروع الأميركي في المنطقة. صحيح أن الدافع الأول للانتفاضة الشعب التونسية هي القضية الداخلية الحياتية وضرورة تغيير النهج السياسي والاقتصادي، إلا أن الاحتقان الذي أدى إلى تلك الانتفاضة لم يكن ليحصل لولا تراكم وتفاعل الإحباط القومي والإحباط الوطني. وينطبق هذا الأمر على ما يجري، عند كتابة هذه السطور، في الأردن ومصر ولبنان.

الحقيقة الثانية هي أن إرادة الشعوب أقوى من الدبابات والطائرات وأنواع القمع كافة؛ كما أنها



إرارة الشعوب أقوى من أنواع القمع كافة

المجتمعات المجاورة. فكما كان اللبنانيون يعتقدون قبل الحرب الأهلية أن لبنان واحة في «صحراء» سياسية من دول الجوار، اعتقدت النخب الحاكمة في تونس أن بإمكانها القيام بمسيرة تنموية في معزل عن التفاعل مع محيطها العربي. إن التجارة البيئية بين تونس وأوروبا أكثر بأضعافٍ من تجارتها مع الأقطار العربية. وبالتالي لا جدوى من التكلم على تنمية وطنية في معزل عن المحيط المباشر بالقطر، وفي معزل عن المصلحة القومية. فالسوق القومية تفتح المجال للإنتاج القطري، وحرية حركة العمل ورأس المال تمكّن من التوظيف في القطاعات التي تتمتع بحد أدنى من التفوق النسبي في كل قطر. ولنا، ولغيرنا، كلامٌ كثيرٌ في هذا المجال نستعرضه في فرصة لاحقة.

الحقيقة الثامنة تأكيداً لنظريتنا عن ترابط النظام الفئوي والاقتصاد الريعي وعدم التنمية والفساد. فللفئوية أشكالٌ عديدة، منها الطائفية، والمذهبية، والقبلية، والعشائرية، والمناطقية، والقطاعية، ومجتمعةً أو منفردةً في تونس، الفئوية قطاعية (الجيش وقوى الأمن) وعائلية والثقافة الفئوية تلغي المسألة والمحاسبة، وتعتبر أن النمو الداخلي لعبة صفرية حيث ربح فئة خسرت للآخرين والفئوية تستدعي القوى الخارجية للاستقواء على الآخرين، ومن ثمّ تنعدم قوى الممانعة وثقافة مقاومة الإملاءات الخارجية. أضف إلى ذلك الطبيعة الرعية للاقتصاد، حيث النخب الحاكمة تضع يدها على مصادر الثروة وتوزعها وفقاً لمقاييس الولاء والمحسوبية، وحيث الفساد المنقش في كل مكان في تونس كما في معظم الأقطار العربية فالملومات المتداولة تفيد بأن أكثر من ٢٥ بالمائة من الناتج الداخلي التونسي في يد العائلة الحاكمة، وأن سياسة التسلّط والنهب المنهج أدت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية وتردي الأوضاع الاجتماعية. فكانت الانتفاضة من أجل لقمة العيش والكرامة. هذا السيناريو يمكن أن يتكرر في

وأن السياسات التي أتبع في هذا البلد بناءً على توصيات تلك المؤسسات لم تؤت ثمارها من رخاء وازدهار للشعب التونسي. بل العكس هو الصحيح: وهو أن أزمة تونس الاقتصادية والاجتماعية هي نتيجة لتلك السياسات المنحرفة التي رعتها المؤسسات الدولية ومعها ما يُسمى «المجتمع الدولي». هذه السياسات المستوردة من الخارج، وبإيعاز من الخارج، لم تكن يوماً في صالح الشعوب، وإنما في صالح النخب الحاكمة العاملة والعميلة لمصالح الخارج.

الحقيقة السادسة هي أن الدولة القمعية لا تعني أن النظام القائم فيها قوي. ففوقه أي نظام مستمد من شرعيته، وشرعيته مبنية على التوافق بين كافة أفراد المجتمع والسلطة المنبثقة عنه المجتمع هو الذي يحدد هويته وانتماءه الوطني والقومي وتوجهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أما النخب الحاكمة بواسطة أجهزة الدولة القمعية فلا شرعية لها، وتسقط دائماً وإن طال الزمن.

الحقيقة السابعة هي أن التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتم ضمن حدود الدولة القطرية، من دون التفاعل مع

الأقطار كافة؛ فالأردن ومصر والجزائر ولبنان بعض الأمثلة المشابهة لما يحصل في تونس.

الحقيقة التاسعة هي الرهانات الخاطئة للرئيس المخلوع حول صدقية تحالفاته مع الغرب ومثانتها فإذا كانت المجابهة مع الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة، أمراً مكلفاً ومحفوفاً بالمخاطر، فإن التحالف معها أمر قاتل! إن الغرب بشكل عام (والولايات المتحدة بشكل خاص) لا ينظر إلى الدول النامية إلا من منظور مصالحه، ولا اعتبارات لا تخلو من التعالي والعنصرية. لم نر في التاريخ القريب أية محاولة من قبل الولايات المتحدة للتدخل المباشر من أجل حماية رموز أنظمة خدمت مصالحها بكل «صدقية» وعلى حساب مصالح شعوبها: فمن شاه إيران إلى فردينان مركوس، ومن أغوستو بينوشيه إلى مانويل نوريغا وانتهاؤ بزین العابدين بن علي، نرى الخط البياني الواضح، وهو التخلي عن «أصدقاء موثوقين» في وقت «الحشرة». كما أن الوعود الكاذبة بالحماية تختفي عند أول امتحان جدي.

فها هي «الثورة البرتغالية» في أوكرانيا تحذلها الولايات المتحدة. وها هي جورجيا تواجه منفردة الدب الروسي بعد التحريض عليه. وها هي المحاولة الانقلابية في كرجستان الموالية للولايات المتحدة تُترك لمصيرها. وها هي الولايات المتحدة تتراجع عن نشر شبكة صاروخية في بولونيا بوجه روسيا. وليست الأزمة اللبنانية إلا خير دليل على ما نقوله، إذ إن الولايات المتحدة وفرنسا وكل ما يُسمى «المجتمع الدولي» والأمم المتحدة دفعت فئة من اللبنانيين إلى اتخاذ مواقف مضرّة بمصالح الشعب اللبناني ومصيره، بل دفعته إلى شفير الحرب الأهلية المدمرة مرة أخرى، وتخلت عن رموز تلك الفئة ورمثهم كورقة الكليينكس المستعملة عندما وجدتهم عاجزين عن مواجهة رافضي تلك السياسات. والغباء في هذه النخب الحاكمة هو اعتقادها بإمكان تسخير علاقاتها الدولية للاستقواء على منافسيهم وأخصامهم المحليين من دون دفع أية فاتورة في المقابل. لكن الحق هو أن «الدعم الغربي» مكلف، بل مدمر وقاتل، ولا حماية لتلك النخب المخدولة. فالولايات المتحدة لم تستقبل الشاه المخلوع، ولم تستقبل فرنسا والولايات المتحدة بن علي المخلوع!

الحقيقة العاشرة هي أن النخب الحاكمة، في تونس والوطن العربي، وخصوصاً في ما يُسمى «دول الاعتدال»، تسعى يائسة إلى إرضاء الرجل الأبيض. بل إن بعض النخب المثقفة تسعى هي نفسها، من خلال «نضالاتها» في المقاهي والثرثرة في الصحف والمحطات الفضائية، إلى كسب ود النخب المثقفة في الغرب، وتتبنى قضاياها التي لا تعني الشعوب العربية؛ فضلاً عن أن مرجعياتها الثقافية غريبة بامتياز ولا تمت لا من قريب أو بعيد إلى قضايا الأمة وراثتها الفكري، ولذلك يأتي خطابها السياسي بعيداً عن اهتمامات المجتمعات العربية. وفي المقابل، لا نرى في الغرب أي اهتمام بالمحافظة على تلك النخب رغم ادعائه الرغبة في نشر قيمه.

وأخيراً، يمكن القول إن «المفاجأة» التونسية لم تكن مفاجئة لمن يتابع بدقة، وعن كثب، أوضاع الأمة. أما مخابرات الدول فهي، كالعادة، لا تحسن قراءة الأمور، ولا تنظر إليها إلا من الزاوية الآتية والضيقة التي تصب في مصالح النخب المتسلطة وحلفائها الخارجيين.



هذه قراءة أولية لما يحصل في تونس. إن الدرس التونسي قابل للتعميم في الأقطار كافة، والأسابيع القادمة حبلى بـ «المفاجآت» السارة.

بيروت

زياد حافظ

باحث وخبير اقتصادي من لبنان، وأمين عام المنتدى القومي العربي



الشباب في لبنان وانتفاضا تونس ومصر

□ نرمين الحر (تحقيق وتقديم)

المشاركون: عمر ديب، لبن هاشم، ربيع صلاح، سارة أبو غزال، طارق قيشاوي، باسم شيت.

ليس ترفاً يمارسه بعضُ أعلام السلطة بل واجبٌ نضاليّ يستوجب التضحيات لتحقيق المكاسب.

إنّ لبنان يواجه منذ سنواتٍ طويلةٍ وضعاً اقتصادياً صعباً سببته سياساتُ أهل السلطة المتعاقبة بتشكيلاتها كافةً؛ وضعاً يستوجب تحركاتٍ شعبيةً مطلبيةً لا تقلُّ عما حصل في تونس. لذلك نسعى إلى تشكيل رأي عامٍ ضاغط، وقوةٍ اجتماعيةٍ محركّةٍ تعمل في الشارع من أجل حقوقنا الاقتصادية: من أجل ربطة الخبز والموادّ الغذائية الأخرى وأسعار المحروقات المدعومة، من أجل حقوقنا في التعليم والصحة والضمان، من أجل وقف الهجرة وحققنا في العمل في وطننا، ومن أجل حقّ السكن في شقةٍ يُحرم منها الكثيرُ من اللبنانيين اليوم... إلا في أضغاث أحلامهم.

لا ننكر أنّ واقع لبنان أشدُّ تعقيداً من الواقع التونسي، بحكم التنوع الطائفي وكثرة الأطراف الخارجية ذات المصالح في لبنان. ويتكامل هذان العاملان فينتجان نظاماً يستدعي تدخّل الخارج لتقوية زعيم هذه الطائفة أو تلك في لعبة الموازين. هذا النظام، المرگب والراسخ منذ عقود طويلة بلا تنازلاتٍ تُذكر، يَطيّب له ويسهّل عليه تحويل كلِّ حراكٍ مطلبيةٍ يتهدّد أحدُ مكونات النظام الاقتصادية أو السياسية إلى ورقةٍ أخرى في بازار الطوائف، فيتمّ حرّفها أو وضعها على الرف في أحسن الظروف. هذا ما حدث مرّاتٍ عدةٍ مع البرنامج المرهلي للحركة الوطنية، وغير ذلك من تجارب كادت أن تكون مرشحةً لتحقيق حلم التغيير. وهذا ما نعيه اليوم، وما نخشاه على مستقبل الحركة النضالية الشبابية في لبنان. وهو ما يجعل نضالنا مضاعفاً، وأدوات تفكيكه بين أيدي الخصم (النظام اللبناني) أشدّ فتكاً من أدوات القمع التي امتلكها النظام التونسي وأمثاله في الدول العربية الأخرى. لكنّ المهمّ هو أنّ تجربة تونس زرعت الأمل ونشرته عبيراً قد تحمله نسماوات الربيع إلى أرجاء ساحات نضاليةٍ أخرى. ونحن سنبنّي على هذا الأمل، وسننظم أكثر في تجارب نضاليةٍ جامعةٍ توحد طاقاتٍ متنوّعةٍ تحمل في تجاربها مشروعاً للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي العامّ

إنّ صدى صوت المناضلين في تونس يرنّ اليوم في أذان شباب لبنان ونأمل أن يكون شعبُ لبنان وشبابه على قدر التحدي، فينتفضوا لكرامتهم ولحقوقهم، ويحقّقوا ولو جزءاً منها. لقد رأينا كيف صار بن عليّ في مزبلة التاريخ، وكيف يتناثرت تجارّ الهيكل وورثة الطاغية بقايا النظام برعايةٍ دوليةٍ؛ لكنّ شباب تونس كانوا وسيكونون على قدر التحدي، وسيجعلون من كل طاغية هارباً آخر إلى أحضان من يحميهم من غضب الناس.

إنّ نضالنا يجب أن يضع أمام ناظرنا هدفاً. أن نجعل من كل طاغية بن عليّ آخر، ومن كل دولةٍ مقهورةٍ تونساً أخرى.

شكراً تونس: فقد بعثت الأمل من جديد، أضأت أحلاماً كانت خامدة، وعلمت الكثيرين كيف تكون الثورة الشعبية

في شوارع لبنان، شبابٌ ينتسّم النزاهة والعدالة وأحلام الحرية من انتفاضتي تونس ومصر. فتراه يسأل عن حال الأولى يومياً خوفاً عليها من التبدل. كان ذلك قبل أن ينزل، على شكل تحركاتٍ عفويةٍ، أمام السفارة المصرية صارخاً: «إلحوقها، إلحوقها، المصروة ولعوها»، ومخاطباً مبارك مباشرةً رابطاً التسلّط العربي بالعدوّ الصهيوني: «كلموه بالعربي، مبيفهمش عربي».

كيف ينظر الشباب في لبنان إلى ما جرى ويجري في تونس ومصر؟ هل غير قناعات لديهم؟ وهل في انتفاضة تونس، تحديداً، ما يتخذه عبرةً في لبنان، الذي لا يعاني مشاكل أقلّ من حيث الغلاء والبطالة؟ وما هي التحديات من أجل الانتفاض على النظام اللبناني، المبني على الطائفية والاستنزلام والظلم الاجتماعي؟

■ ها هي إرادة شعب طييح الطاغية ■

عمر ديب

ثورة تونس بدأت بانتفاضة شعبية في الأقاليم البعيدة، ثم امتدت رويداً رويداً بين صفوف المواطنين بفضل تماسك الحركة النقابية التي كانت تحمل مطالب تلك الثورة، وبفضل حراك اجتماعي وسياسي وحزبيّ أصرّ على مواصلة النضال والمراكمة على النجاحات المحققة.

قبضاتُ مناضلين تهدم عروش الظلم والقهر! حناجرُ آلاف، وآمالُ ملايين، تجعل من حلم إزاحة الديكتاتور حقيقةً فرحةً في نفوس شعب تونس ونفس كل مواطن عربي حرّ. ها هو اللهب الذي ضرب جسد محمد بوعزيزي يلهب ثورةً، ويحرق جسد بن عليّ ويحوّله رماداً تناثر في تونس.

ما حصل في تونس هو درس في السياسة لكل الشعوب القابعة تحت القهر: أنّ التغيير ممكن رغم الصعوبات، وأنّ صوت الشعب مرتفع رغم الصمت السائد، وأنّ النضال النقابي والطلابي

■ رفيقاتي التونسيات نزلن إلى الشارع، لكنّ التحديّ مازال أمامهنّ وأمامنا ■

لين هاشم

منذ سماعي خبر الإطاحة بين عليّ، اعتراني فرح عارم لم يساويه إلا خوف عارم من خطف هذه الثورة كما حدث في الثورات التي أجهضت على أيدي أبنائها وبناتها. فكيف أثق بالإسلاميين أو باليساريين، والذكوريّة بكل أشكالها تحكّم إيديولوجيتهم؟

في رأيي، كناشطة نسويّة، أنّ أهمّ ما في ثورة تونس هو أنّها أثبتت أنّ الثورات لا تُصنع «أونلاين» على الشبكة العنكبوتيّة، ولا في أوقات الفراغ، بل تُصنع بالقهر والنار والحديد والدم. وكان هذا مثلاً ضرورياً لنخرج من نضالاتنا الوهميّة، المطليّة بماء الذهب والقهوة والتنظيرات

في لبنان، لدينا أكثر من ديكتاتور نثور عليه: من الفقر، إلى الفساد، إلى الذكوريّة، والعمالة، والطائفية وأسيادها، والإقطاع، والأمراض الاجتماعيّة، والتسليخ، والعنصريّة، وغيرها. ديكتاتورياتنا واضحة ومقتّعة، لا يرصدها ويحاربها إلا وعينا كشباب وشابات، وتحديدًا كنيوسيات. وعينا النسويّ يجب أن يترجم نضالاً حقيقيّاً على الأرض: إضرابات، واعتصامات، وعصياناً مدنيّاً، حتى نحصل على مطالبنا المحقّة في البلد، دستورياً واجتماعياً. لكنّ لا تتوجّب علينا صناعة الثورة فحسب بل حمايتها كذلك من أن تؤلّف مكتسباتها إلى سلطة ذكوريّة تبطش بنا أكثر بعد أن تحرّر «الذكور» من الجوع.

لقد شاركت النساء عبر التاريخ في كلّ الثورات، وأوهمن الرجال أنّهنّ «مساويات» لهم. لكنّ، فور نجاح الثورة، كنّ يُعدن إلى المنازل من دون أن يترجم يوماً نضالاتهنّ. أذكر أربعة أمثلة: (١) رواندا. في الحرب الأهليّة في رواندا، قاتلت النساء إلى جانب الرجال (اليساريين)، لكنّ الأمر انتهى بهنّ إلى التعرّض للاغتصاب وتحجيم أدوارهن وعودتهنّ إلى المنازل أخوات وأمّهات وزوجات. (٢) الأحزاب اليساريّة والعلمانيّة اللبنانيّة (كالشيوعيّ والقوميّ السوريّ الاجتماعيّ) النساء الحزبيّات شاركن في النضال والمعارك، لكنّ فور توقّف القتال عاد الخطاب الذكوريّ ليسيّط على هذه الأحزاب، وليلغى دور المرأة ويستعيد الحديث التقليديّ عنها. (٣) الجنوب اللبناني. نساء الجنوب دعمن المقاومة ضدّ العدو الصهيونيّ، لكنّ ما لبث دورهنّ أن اقتصر على الطبخ للمقاتلين والإخبار بمآثرهم وتربية الأطفال على ثقافة الجهاد، ولم

تترجم النضالات النسائيّة على شكل مكاسب سياسيّة - اقتصاديّة - اجتماعيّة. (٤) تونس. مع الاستقلال، عُدل الدستور، لكنّ المفاهيم الاجتماعيّة بقيت، وظلّت المرأة مقهورة ومستضعفة، مهما حاول نظام بن عليّ تجميل صورة وضعها. وظلّت الحركات الناطقة باسمها أسيرة النظام، باستثناء المجموعات النسويّة الراديكاليّة اليساريّة المقموعة والعاجزة عن تحقيق أيّ تغيير حقيقيّ وعلى الرغم من دور عدد كبير من الرائدات التونسيّات النسويّات أمثال منوية الورتاني، وحبّيبه المنشاري، وبشيرة بن مراد، وتوحيدة بن الشيخ، وغلايس عدة، فإنّ أسماءهنّ اليوم طيّ النسيان ولا تكاد تُذكر في الكتب والمصادر الرسميّة.

من أكبر وأقدم الحركات النسويّة في تونس جمعيّة النساء الديمقراطيّات، وهي راديكاليّة في موقفها من الإسلاميين، وتدعو إلى علمنة المجتمع التونسيّ. من أبرز ناشطاتها. سهام بن سدرين، وراضية النصراوي، وبشرى بلحاج حميدة، وخديجة الشريف، وسهير بلحسن، وفاطمة قسيلة، وقد تعرّضن للاعتداء والملاحقة على أيدي السلطة، وهنّ معروفات بإصدار بيانات قاسية اللهجة ضدّ النظام السابق. بل كانت هذه الجمعيّة أحد أبرز المرصّنين على الثورة التي أطاحت بين عليّ، وصرّحت رئيستها سناء بن عاشور أنّ عليه الرحيل فوراً لأنّ الشارع لن يتوقّف، وأنّ وعده بالإصلاحات ساقطة وكاذبة.

صديقاتي نزلن إلى الشارع من بداية التظاهرات. منهنّ من أصين، ومنهنّ ما زلن يخبئن من ملاحقة الشرطة لأنهنّ مطلوبات من قبل اندلاع الثورة. لكنّ الإعلام دائماً يهتمّ دور المرأة في هذا، ويضع الرجل في واجهة الثورات. وهذا ما يُشعرهنّ بالغبن. وهؤلاء يخشين وصول حركة النهضة أو غيرها من الأحزاب الإسلاميّة إلى الحكم، بما قد يؤدّي إلى إجهاض مكتسبات المرأة وحقوقها.

المجموعات النسويّة اليوم أمام أسئلة وجوديّة وأخلاقيّة جادة. هل يترجم نضالهنّ شراكة في السياسة والحكم، على أن تكون شراكة حقيقيّة فاعلة لا مجرد ديكور للنظام الذكوريّ الجديد، كما في عهد بن عليّ؟ هل سيّسمح بعض النساء لأنفسهنّ مجدداً بالتحول إلى دميّ بيد نظام «ما بعد الثورة» الذي يدعي التحرّر من الدكتاتوريّة، كما كانت سابقاًتهنّ ممّن تسلّمن وزارة «شؤون المرأة»؟

ما أحاول قوله هو أنّ الثورة ليست من أجل الخبز فقط، وليست بإزاحة رأس الفساد فقط، بل أيضاً بالعمل على تغيير جذوره: جذور المجتمع، الذي مهما تغيّرت أنظمتها ظلّ يتعامل مع المرأة على أنّها كائنٌ دونيٌّ وتابع. ولئن قام بورقيبة بتعديلات دستوريّة في مصلحة المرأة، فإنّ التغيير هذا لم ينعكس تغييراً اجتماعياً على الفئات المهمّشة من أمثال النساء، والمثليين/ات، وعاملات الجنس وغيرهم/ن. إذأ، الثورة فعلٌ نضالٍ يوميّ، وتوعويّ ودمويّ، وعلينا كنيوسيات أن نُثبت قدرتنا عليه، وأننا جديرات بحمل لقب «ثائرات» كي لا يظلّ المجتمع نفسه، والثورة أسيرة «كرسيّ رجل واحد». علينا أن نتوقّف عن نضال الفايستوك، والخروج إلى الضوء.

■ لم يعلموا أنّ النصر مستحيل ■

ربيع صلاح

في كتاب يؤرّخ الثورة الكويبيّة قرأت: «... لقد انتصروا لأنهم لم يعلموا كم كان ذلك مستحيلاً...» والنصر هنا للثورة الكويبيّة، والمقصود بـ «لأنهم» ثوار من أمثال إيرنستو غيفارا وفيديل كاسترو وكميلوا سينيغوغوس وخوليو أنتونيو مييا في أوساط الناشطين والسائرين على خطى الثورة الكويبيّة.

قرأت الجملة عشرات المرات، وردّتها في خلجي عشرات المرات، ونسيت ما قرأت من قبل ومن بعد، ونسيت اسم الكاتب وعنوان الكتاب. لم أستكمل القراءة شردت. فكّرت في ذلك الشاب التونسيّ الذي أضرم النار في نفسه: هل كان يعلم، وهل علم من رفوعه رمزاً، أنّ نصرهم قادم؟ أكانوا يجهلون استحالة النصر؟



النساء نزلن إلى الشارع منذ بداية التظاهرات

الصمود والثبات على الموقف. والأُن أذكر أنني، منذ سنواتٍ غير قليلة، قرأتُ في دراسةٍ أعدّها باحثٌ برازيليٌّ في أربعينيات القرن الماضي ما يأتي: «إنَّ مجتمعات أمريكا [الجنوبية] تعلّم ما لا تريد، ولكنها لا تعلّم ما تريد» نحن نتحدّث عن دولٍ نالت «استقلالها» من المستعمر الإسباني والبرتغالي في أوائل القرن الماضي، وهي منذ عشر سنوات تقريباً تعيش حالة نهوضٍ شعبيٍّ لافت، أقامت بموجبه حكوماتٍ ملتزمةً بقضايا شعبيها، ومناصرةً لقضايا المظلومين في العالم، ومواجهةً لخطرسة الولايات المتحدة المتمادية في نشر الفساد والاستبداد في أميركا اللاتينية.

أجلسُ على طرف السرير، وكياني مشتعلٌ برياح الثورة في تونس ومصر. أكتبُ أفكاراً عن تصوّري لنهوض «شعب بلادي»، أخرجُ باحثاً عن السبيل، عن صدّي للأفكار في الواقع، مقتنعاً بأنّ النصر أت لا محال، ولكنّ درب النضال طويل

■ يجدر بالنسويّات الشابات اختراقُ فضاءات اليسار وتنويرها ■

سارة أبو غزال

لا شكّ في أنّ ما حصل في تونس وامتدّ إلى مصر يؤكّد قناعاتٍ أساسيةً لي، وللعديد من المهتمّين بالشؤون السياسيّة في المنطقة، أهمّها: أنّ التغيير المنتظر قادمٌ دائماً في وقته، ودائماً في محله، لا يمكن تأجيله، ولا يمكن استعجاله

هناك مهمّةٌ أساسيةٌ نراها في صوت النسوة بعد ثورة تونس وخلال ثورة مصر، وهي ضرورة العمل على إنتاج معرفةٍ نسويّةٍ معبّرةٍ عن النساء العاملات والأجنبيّات والمثليات واللجنّات، ومرتبطةٍ ارتباطاً عضوياً بالمطالب الشعبيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة في مجتمعنا اللبناني، بحيث تكون مطالبنا ومعرفتنا مندمجةً بالمطالب الشعبيّة وتمميّزةً (مرئيّةً) منها في أن معاً. ونريد لهذه المعرفة أن تملك القدرة على اختراق جدار الطائفية الذي عادةً ما تُسجن النساء خلفه، فتصاندرُ حقوقهنّ وأراؤهنّ.

ولكنّ، من ممّا كان يتوقّع ذلك؟ أتت البشارة من تونس أولاً، ولم تنتظر مصرٌ كثيراً لتأتي لابسَةً زيّها العربيّ المعهود. أتت لاحقاً، ولكنها تألقت كما النجومُ عالياً في السماء. تفتّش عن قبلاّت بلون الورود وتونس نمت زهرةً متّجهةً مباشرةً نحو الشمس، لتبرعم.

قبل يومين أو أقلّ، أخبرتنا هالة عن توقها إلى أن يكون شعبها التونسيّ ثائراً «كما الشعب في بلادكم...» ولم تكن تعلم أنّه بعد يومين (أو أقلّ) ستهب في تونس ثورةٌ لم تقبل سوى بالتغيير حلاً. لقد كان الشعبُ الثائرُ يعلم ما يريد، تماماً كما كان يعلم ما لا يريد. وفي مصر ليست الحالُ بأنّ وضوحاً من ذلك.

مرّت لحظاتٌ وأنا مدهوشٌ ممّا أشاهد. ها هي الثورة تصل إلى أصعب الأماكن وأظلمها. ما أشدّ ما انتظرنّا! وكما في كلّ مرّة ها نحن نعيش انتصاراً جماعياً. من أسطول الحرية يفضح المحتلّ الإسرائيليّ وإجراميته، إلى انتصار المقاومة في العام ٢٠٠٦ وسابقاتها من الانتصارات في جنوب لبنان، فإلى انتفاضةٍ تأتي من القدس بعد سنواتٍ من قيام وهمّ اسمه «سلطة».

وكما في كلّ مرّة، أرى كيف تطوّر وسائل المواجهة والتمرد، بل كيف نمارس أبسط أوجه المقاومة:

وتونس ومصر خير دليل على ذلك. وهناك واقع يقول إنه حين تؤمن الشعوب بنفسها يصبح أي أمر قابلاً للتحقيق.

■ «يوم الغضب» اللبناني وأيام الغضب في تونس ومصر ■

طارق قيشاوي

من الخطأ تصوير ما يحدث في تونس أو مصر على أنه ثورة شعبية إسقاط الحاكم الطاغية ونظامه الدكتاتوري فحسب. فالشعب الغاضب قالها وبصوت عال: لا للفقر، لا للفساد، لا للبطالة، لا للمحسوبيات، لا لتوزيع فاجر للثروات، لا للتهميش، لا للتغيب، ولا ولا ولا...

إنذا، فالثورة المشتعلة هي ثورة عمال وطلاب وفقراء ومهمشين، ضد طبقة استأثرت بالسلطة والقوت والعمل والثروات. ومن هنا يجدر بنا تصنيف ما يجري في تونس ومصر على أنه صراع طبقي لا بد له أن يمتد إلى كل أرجاء الوطن العربي.

ما الذي يمتنع وصول الشرارة إلى لبنان؟ لبنان، على الرغم من غياب الحاكم الواحد، يتنافس مع تونس ومصر من ناحية الاستغلال الذي يمارسه دكتاتوريو الطوائف والمذاهب. ولا تتردد الطبقة الحاكمة في استعمال الطبقة الكادحة وقوداً تُشعل به حروباً أهلية، لاسيما حين يستشعر هذا الزعيم أو ذلك أن الجماهير تستقل عنه وتنظم بشكل أو بآخر إسقاط النظام الطائفي أو لتغيير اجتماعي يكفل لها وضعاً اقتصادياً أفضل.

إذا راجعنا الحروب الأهلية وتوافقيتها أمكننا أن نرى أن إشعالها ابتداءً في كل مرة حاولت الطبقة العاملة تنظيم نفسها لثورة ضد الطبقة الغنية والمستغلة: من ثورة ٥٨ والمد القومي العربي، إلى السبعينيات مع ذروة المد اليساري وحركات الطلاب، فإلى غليان المخيمات الفلسطينية مع ثورة الصيادين، وإضراب عمال معمل غندور، فإلى اعتصامات العام ٢٠٠٨. لكن هذه التحركات أجهضت، بل فرغت طاقاتها بحروب أهلية ونزاعات هلك فيها أهلها

حالياً، مع تأجج الثورات الشعبية في العالم العربي، وفي الوقت الذي يخترق اللبنانيون/ات جوعاً، ويكويهم/ن غلاء الاسعار، وتطاردهم/ن البطالة، وينهشهم/ن الفساد، من المعيب أن نقارن يوم الغضب اللبناني [المقصود يوم غضب أنصار سعد الحريري على فوز نجيب ميقاتي برئاسة الحكومة اللبنانية] بأيام الغضب التونسية أو المصرية. فما حصل في مصر وتونس انتفاضة شعبية، في حين كان يوم الغضب في بعض مناطق لبنان تحريضاً على فتنة مذهبية تنسى الظلم الذي يعيше الشعب اللبناني والحق أنه حان الوقت للتحرك من أجل محو الصبغة الطائفية عن الصراع الطبقي في لبنان، ومواجهة دكتاتوري الطوائف

■ تونس نفقت الغبار عن قدرة الشعوب ■

باسم شيت

ما أثبتته الثورة التونسية حتى الآن لا يقتصر على أن الشعب التونسي نجح في طرد الديكتاتور بن علي، بل هي تدحض أيضاً الحجج الواهية التي لم يكف متقفو اليمين والأنظمة العربية عن ترويجها: أن زمن الثورات ولّى، وأن الشعوب العربية غير جاهزة وغير قادرة على التغيير. بل أثبتت الثورة التونسية أن الشعوب قادرة على أن تغير واقعها من دون «إرشاد» و«تثقيف» يقوم بهما انتهازيون يريدون اختزال إرادة الشعوب بنزواتهم من أجل السيطرة عليها.

ولم يقتصر تأثير الثورة التونسية على خريطة تونس السياسية، بل أشعلت فتيلاً يتنامى في وعي الجماهير العربية التي لطالما ظنت أن التغيير بعيد الثورة في تونس، والتحركات الجماهيرية التي تحتل مصر اليوم، تدل على أن ما سماه كثيرون من

لدى الكاتبات الشابات في صوت النسوة إيماناً بالشعوب العربية، وتحديداً فئة النساء العربيات. لكنّه إيمان لا يخلو من النقد البناء. نجد في العديد من المقالات إحساساً جذرياً بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي نواجهها في لبنان والعالم العربي. كما أن هناك مفهوماً واضحاً للحرب الذكورية الرمزية التي تستهدف فئة النساء في لبنان وفي أي مكان من الوطن العربي: حرب تصرّ على تهميش النساء واستعمالهنّ بما يخدم الأجندة الليبرالية التي تصرّ على تحويل كل شيء إلى سلعة، وتحويل النساء على وجه الخصوص إلى سلعة جمالية.

يوم الاستقلال اللبناني، خصصنا عدداً في صوت النسوة لمواكبة هذا النهار. كنّا واضحات في طرح مشكلة أساسية في رؤيتنا لمفهوم «الوطن»: إنه واقع اقتصادي سياسي اجتماعي يعكس حسن نوعية الحياة المعيشية في ربوعه أو فقرها. فالإحساس بالوطنية يكون عبر الحرص على نوعية الحياة فيه، لا من خلال خلق انتماء عاطفي وام، عنصرية ومذهبي في الجوهر.

من الصعب، بعد التغييرات التي تقع في تونس ومصر، أن يتجاهل الشباب والشابات في لبنان قدرتهم على التغيير وعلى الثورة ضد أي شكل من القمع والتمييز، والآن، أكثر من أي وقت مضى، يجدر بالنسويات الشابات أن يخرقن فضاءات اليسار، وأن ينورنّها، وأن يجعلنها فضاءات ترحب بالنساء وتدفعهنّ إلى مواقع القيادة فيها. كما يجدر بالشباب والشابات في اليسار، أكانوا مستقلين أم في تنظيماته الكهله، أن يقوموا بنقد واضح للهيكليات والخطابات التي تُفرض عليهم، وأن يحرصوا على اتخاذ الصفوف الأمامية مواقع لهم، وعلى أن ينتجوا خطاباً يعبر عن حاضرم لا عن ماضي آبائهم.

هناك ما يدعونا إلى التفاؤل عند النظر الى المستقبل. ففي تونس ومصر ما يصلح لأن يكون حياً تتجاوب معه بقية البلدان العربية، كما يصلح لأن نتجاوب معه في واقعنا الشخصي نفسه. علينا أن نستعمل كل الوسائل المتاحة لنشارك في التغيير، وسنسخّر كامل مواردنا لذلك!

الواقع أن شعوب المنطقة تقوم وحدها بالتخلص من الدكتاتورية، من دون تدخل خارجي، ومن دون استخدام من تلطخت أيديهم بالدماء والترهيب والظلام. وهذا يعني أن القضاء على الأبوية والذكورية أصبح أمراً شديداً الاحتمال، إن لم يكن حتمياً. فالقمع، بجميع أشكاله وجماعاته، أمر مؤقت،

بسي لو
كان الوضع
عنا واضح
مثل تونس



mayazankoul.com

رسم لمايا زنكول خاص ب الآداب.

الجرأة على تحدّي الواقع من دون الغرق في براثن اليأس والسيطرة، لأنّ
تاريخاً آخر قد بدأ بالتمظهر، وهو يُبنى اليوم في تونس.
بيروت

نرمين الحرّ

طالبة ماجستير في الأدب العربي من الجامعة الأميركية في بيروت

عمر ديب

أمين عامّ اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني

لين هاشم

ناشطة في نسوية.

ربيع صلاح

ناشط فلسطيني والمدير التنفيذي لجمعية «أجيال».

سارة أبو غزال

رئيسة تحرير صوت النسوة

طارق قيشاوي

طالب جامعي وناشط فلسطيني.

باسم شيت

عضو مؤسس في «التجمع اليساري من أجل التغيير» و«المنتدى الاشتراكي»

أركان الثقافة السائدة «يوتوبيا» مستحيلة يصبح
اليوم واقعا، ونرى كيف ترتجف الأنظمة العربية
خشية امتداد التحركات الاجتماعية إلى دولها.

لقد لوح العديد وجاهر بأن الاستغلال
الاقتصادي والاستغلال الاجتماعي ليسا محفزين
يدفعان بالجماهير نحو الانخراط في حركة من
أجل تغيير فعلي. ولكننا رأينا كيف أنّ الثورة في
تونس انطلقت من منطق الصراع الطبقي، أي
المطالب الاقتصادية المباشرة: فبدأت ثورة
رغيف، ومن أجل الشغل، ورفضاً لارتفاع
الاسعار، لكنها سرعان ما دمجت بين المطالب
الاقتصادية والسياسية، فانتشرت المطالبة
بالحرية وبإنهاء الديكتاتورية. ومن هنا، فإنّ
الشارع نفسه هو الذي أنتج هذا الربط المباشر
بين المطالب الاقتصادية والسياسية. وقد ظهر إلى
السطح، وبشكل صارخ، الصراع الطبقي الحي
جداً في الشارع العربي، ولكن المغطى بغبار
الفكر الطائفي والانهمامي والترويعي الذي تنتجه
تلك الأنظمة التي تريد المحافظة على سلطتها.

إنّ نقض هذا الغبار يتطلّب وقفة شجاعة من
الشعب، لأنه هو وحده القادر على التغيير. فما
أثبتت تونس هو أنّ المستقبل لا يُبنى بالتمني، بل
بالتحدّي المباشر للنظام. لقد أعطتنا الثورة



الانتفاضات العربية وغياب مقومات الثورة

□ عبد الحق لبيّض

سياسية بديلة قادرة على تقديم برنامج واضح يشكل أفقاً للتغيير وملاً لتصرف الطموحات التي يحملها شباب تونس ومصر

ومن نتائج غياب هذه الرؤية السياسية والبرنامج البديل للسلطة القائمة انحسار المطالب الشعبية وعودتها إلى مربع النظام القائم الذي يُنتظر منه أن يكون قوة اقتراحية لتدبير المرحلة الانتقالية. ومن شأن هذا المسار أن يلتوي على المطالب الشرعية للانتفاضة الشعب ويعرقل مسيرة التغيير الديمقراطي، أو بالأحرى يزيّفها من خلال الترويج لتغييرات هامشية. مثل الدفع إلى إطلاق بعض الحريات (كحرية التعبير والتجمع وتأسيس الأحزاب والجمعيات) من دون ضمانات يؤسس لها التوقيع على عقد اجتماعي جديد.

وإذا تأملنا واقع التغيير السياسي في تونس بعد الانتفاضة، فسندخل إلى أننا لم نكن أمام تأسيس عقد اجتماعي جديد يؤشر عليه سقوط نظام بكامله وإقامة نظام جديد يمهد للانتقال ديمقراطي حقيقي، وإنما كنا أمام إسقاط رموز نظام، في حين استمر هذا الأخير في الوجود، بل كان هو المؤنث لمرحلة ما بعد زين العابدين بن علي. والمستحضر لحجم التضحيات التي قدمها الشعب التونسي، ليس في زمن الانتفاضة وحدها بل على مدار ٢٣ سنة من الحكم البوليسي، يقتنع بأن النتيجة لم تكن بحجم الحلم الذي راود أولئك الشباب الذين تحدوا أليات القمع وواجهوا كل التحديات من أجل التغيير. لست هنا، بالطبع، بصد تبخيس التضحيات التي قدمها هذا الشعب، ولا استصغار ما أقدم عليه من تحول، لكن مسار الصراع بين قوى الشعب والنظام لم يصل إلى مدها ليحقق المنشود منه. والسبب ليس الشعب بالتأكيد، وإنما غياب القيادة الموجهة لحركة الشعب، والمؤهلة لاحتضان هواجسه، والتساوق مع المرحلة.

وفي مصر تتكرر الصورة، وربما بالسيناريوهات ذاتها: حراك شعبي بعنفوان يستبق كل الخطابات والأفكار والاستعدادات عند النخب والأحزاب السياسية. وهذا - بالتالي - يؤزم وضع الأحزاب «المعارضة» التي وجدت نفسها غير قادرة على تدبير المرحلة بالكشف عن برامجها السياسية وقدراتها الاقتراحية، فظلت متوارية خلف شعارات الشباب الراديكالية ترددها دونما قدرة على تمتئها في شكل برنامج أو رؤية سياسية. ولنتأمل الآن التخبّط الذي تعيشه أطراف المعارضة المصرية اليوم في تدبير اللحظة، على ما يتجلى في البيانات المتعارضة والمتناقضة والتصريحات المتدافعة من دون رؤية ولا تبصر.

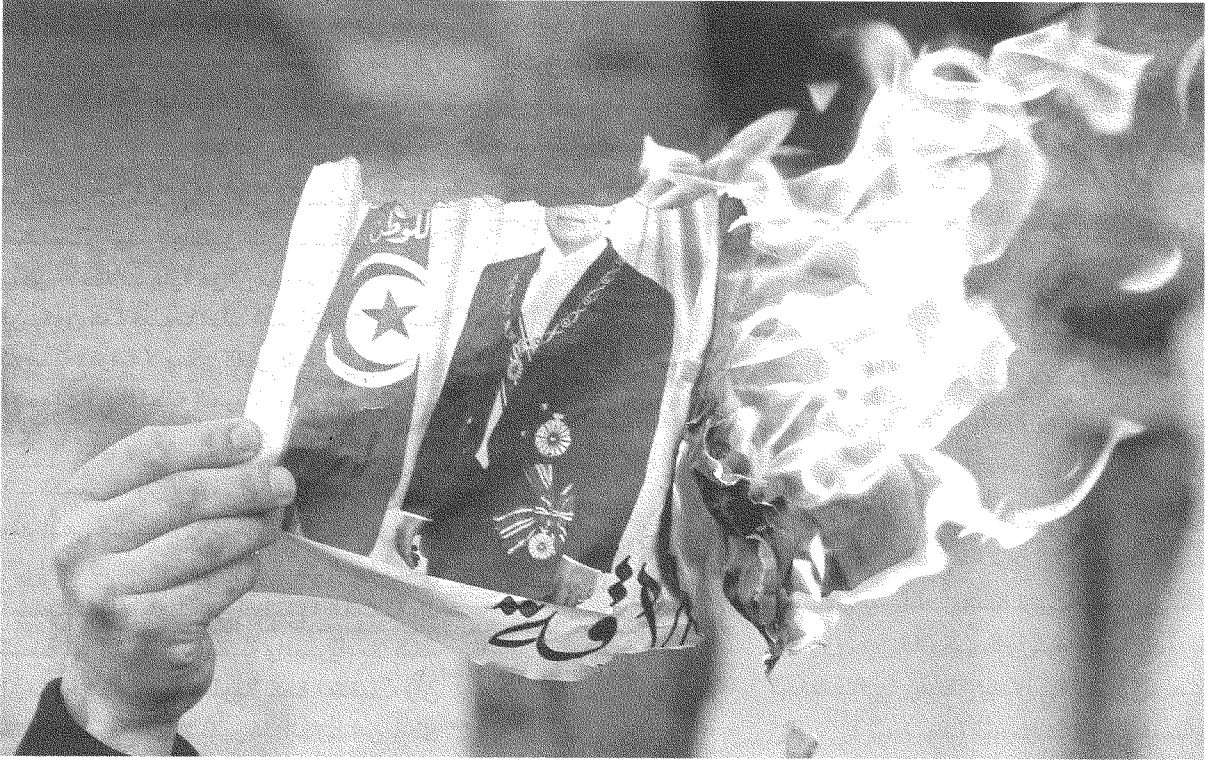
إن، نحن أمام علو سقف مطالب الجماهير من جهة، وأمام غياب قيادة قادرة على ترجمة ملفوظات الشارع إلى رؤية ثورية تحدّد معالم عقد اجتماعي جديد وتعلن عن استعدادها لتسيير المرحلة القادمة ضمن مشتركات تتفق عليها كل مكونات الفعل الثوري - من شباب وتنظيمات وفعاليات مجتمع مدني. وهذا الغياب يُفرغ الحركات المجتمعية من مضمونها الثوري

تضغط ديناميكية الأحداث، والتباس أفقها في الحراك الشعبي الضخم الذي تشهده تونس ومصر هذه الأيام، على المحلل، وتجعله يواجه صعوبة في استجماع التفاصيل، ونقصاً في تحقيق عناصر المقاربة الموضوعية.

فنحن عشنا مع تجربة تونس، ونعيش هذه الأيام مع تجربة مصر، حركة متسارعة الإيقاع لم نمتلك بعد الأدوات والآليات الدقيقة للبحث في معطياتها واستنتاج الأحكام والتقييمات من تفاعلاتها. وأية محاولة لهذا الاستنتاج لن تكون سوى مجرد انطباعات أولية أو عاطفية قد تجرفها سيول الأحداث الجارية، خصوصاً أن أحداً لا يستطيع التنبؤ بما ستؤول إليه الأمور في البلدين.

أنطلق هنا من مناقشة كلمة «الثورة» التي أسهب في استعمالها لتوصيف الحراك الاجتماعي في كلا البلدين. وأسأل: هل يشكل ثورة حقيقية تحمّل سمات الثورات التي شهدتها التاريخ الإنساني المعاصر؟ أم أنه مجرد انتفاضة شعبية تلقائية في وجه الظلم، اتخذ المجال العام وسيلة للتعبير عن أفق سياسي واجتماعي راديكالي من دون الالتفات إلى حيثيات السلوك الثوري التغييرية؟

إن التأمّل لبواعث الانتفاضة الشعبية في تونس ومصر يلاحظ أنها محكومة بصدقية وعفوية الشباب القائمين عليها، والمغذيين بدناميتهم لتفاصيلها اليومية ويصرّ هؤلاء على أن حركتهم الاحتجاجية بلا لون سياسي ولا طعم إيديولوجي - وهي ظاهرة جديدة في مجتمعاتنا العربية التي اقتصر دورها على مباركة الثورات العسكرية في خمسينيات القرن الفائت وستينياته. لكن الشعب اليوم هو الذي يضغط على زناد التغيير. وهذا الوضع، بقدر ما أعطى مطالب الشعب زخماً هائلاً، قد جعل الحركة الشعبية من دون رؤية



سقطت رموز النظام، لكن النظام استمر في الوجود

هل لهذه العوامل المعطلة لإنجاز الثورة نحو التغيير الديمقراطي الحقيقي في تونس ومصر تأثير على مسار الحراك الاجتماعي في بعض الدول العربية؟ الإجابة، طبعاً، هي بالإثبات. فإذا فكرت الشعوب العربية ملياً في أنّ تضحياتها بالأرواح والممتلكات لن تفضي إلا إلى نزع رأس النظام والحفاظ على مضمونه، فإنها قد تتراجع عن الثورة. وأركز هنا على تجربة مصر لما لها من ثقل في العالم العربي. إن نجاح تحقيق ثورة عميقة في مصر سيكون فاتحة التغيير الديمقراطي في العديد من الدول العربية. بل ليس سرّاً أنّ شعوباً كثيرة تنتظر ما ستؤول إليه انتفاضة مصر لتسطع معها شمس التغيير على العالم العربي. لهذا تتردّد الإدارة الأميركية، اليوم، في دعم انتفاضة مصر لأنّها مدركة معنى أن يوقّع المصريون تعاقدًا اجتماعيًا جديدًا. وإلا، فلماذا لم يصف أوباما المنتفضين المصريين بالشجاعة، كما وصف أشقائهم في تونس؟ ولماذا كانت تتتالى رسائل الدعم والتأييد لـ «الرئيس» المصري حسني مبارك من الحكّام العرب قبل هروبه، وتُحجّم عن زين العابدين بن علي بدعوى «عدم التدخل في الشأن العام التونسي»؟

لهذا السبب لا بدّ للشعوب العربية من دعم انتفاضة شباب مصر من خلال النزول إلى الشارع، وتكوين خلفيّة نضالية لهم (في الشارع وعلى مستوى الفكر). وما نستغربه في هذا السياق ارتفاع أصوات تحذّر من ركوب البعض موجة الانتفاضات؛ فالحال أنّ الدعوة يجب أن تكون ليركب الجميع - أحراباً وفعاليات حقوقية ومدنية - هذه الموجة ليقدّم لها زخماً جديداً ينتقل بها إلى مصاف الثورات التي تقطع مع القائم وتفتح الأفق نحو المتغيّر والجديد ولنا في تجربة الثورة الإيرانية خير مثال فقد بدأت هذه الثورة انتفاضة شعبية، ثم استطاعت كاريزمية الخميني واستعداداه القبلي ل طرح رؤيته الثورية أن تحوّلها

ويحصرها ضمن أدبيات الانتفاضة الشعبية التي تبدأ تعبيراً احتجاجياً عن أوضاع ما لتنتهي بتسجيل مواقف احتجاجية تحتاج إلى دورة زمنية أخرى لاستعادة بريقتها.



إنّ سقوط فكرة الثورة، الجذرية العميقة ذات البرنامج الإستراتيجي والتكتيكي، عن الحراك الاحتجاجي في كلّ من تونس ومصر يجعلنا نستفيق على وضع غاية من التراجيديا

- وضع تحكّمه أجهزة نظام قمعي تسلطي عميل لقوى أجنبية وخادم لأجندة خارجية؛

- وتستكمل تائيته أحزاب سياسية «معارضة» متهالكة أغرت الشارع بفقاعات خطاباتها المتخشبة على مدار عقود، حتى إذا ما عرّتها الوقائع الجديدة لم تستطع أن تستر عوراتها وهي تهزول على ركب نضالي لم تتحسّن كيف تشكّل ولا من أين استحضّر الشباب موادّ تأسيسه؛

- ويحدث على خلفيّة قاع اجتماعي كثيراً ما وسمناه بالسلبية والأنعزال والاستسلام والتدجين، لكنّه يستنهض الهمم ويدفع بالحراك الاجتماعي إلى أقصى مداه.



وأخيراً، فإنّ مستقبل التغيير الديمقراطيّ في الوطن العربيّ اليوم على مفترق الطرق. فالانتفاضتان رسمتا طريقَ التغيير الديمقراطيّ الشعبيّ، لكنّ بقي أن تتحاور في أشكال تصريف متطلّبات الانتفاضات الشعبيّة في أجنادات وبرامجٍ سياسيةٍ واضحةٍ المعالم والأبعاد وقريبةٍ من نبض الشارع. وهذه مهمة القوى الحيّة في الشارع العربيّ.

الدار البيضاء

إلى ثورةٍ عارمةٍ أسست لتعاقدٍ اجتماعيٍّ جديدٍ قطع مع مرحلة الشاه شكلاً ومضموناً. وهذا، في رأيي، ما تحتاج إليه انتفاضتا تونس ومصر.



بالرغم من كلّ الملاحظات التي سجلناها عن واقع انتفاضتي تونس ومصر، فإنّ الأساس الذي لا يمكن الاختلافُ عليه هو أنّ ما بعد الانتفاضتين لن يكون كما قبلهما. ذلك أنّهما قدّمتا دروساً تاريخيةً مفرقةً لا يمكن القفزُ عليها في مستقبل الأحداث في المنطقة العربيّة. ومن هذه الدروس نذكر ما يأتي:

١ - تكسير حاجز الخوف لدى الشعوب العربيّة. وقد أدعي جازماً أنّ الشعوب العربيّة، من الماء إلى الماء، قد شرعت في التحرر من الخوف التي لبسها فتراتٍ طويلةً من أنظمتها القمعيّة. إذ كشفت لها الثورتان التونسيّة والمصريّة، بلا شك، أنّ سوط القمع ليس طويلاً كما اعتقدت، وأنّ صورة النظام الذي لا يُقهر قد انهارت من خلال التجربة العينيّة. وهذا معطى جدّ متطوّر على مستوى التشكيل النفسيّ والوجدانيّ للمواطن العربيّ المقهور لعقود من الزمان.

٢ - ترسيخ صورة نظام المافيا، القائم على التسلّح بأجهزة الشرطة السريّة والبلطجيّة التي يقدّمها لظروف الأزمة زراعاً حاميةً للسلطة، وبأنّ للربع في أوصال المجتمع، وطارحاً لمعادلةٍ سفيهةٍ وحقيرة: إمّا الديكتاتورية، وإمّا الفوضى والعنف والخراب.

٣ - تجاوز الشعب للتنظيمات السياسيّة والنقابية والثقافيّة التي تسمّي نفسها «معارضة»، وإظهارها في صورة الصنم الفاقد للروح لكنه المتمسك باحتلال مساحةٍ في المشاهدة العينيّة لا غير.

٤ - التحالف الشيطانيّ بين الأنظمة العربيّة والقوى الإمبرياليّة لخدمة أجناداتٍ خارجيّةٍ لا علاقة لها بتطلّعات الشعوب. ومواقفُ الإدارة الأميركيّة من النظام المصريّ بعد كلّ المجازر التي شهدتها شوارع تونس ومصر دليلٌ على ذلك.

٥ - وجود قوةٍ شعبيّةٍ معارضةٍ كامنةٍ تحتاج إلى التأيير والفعل ضمن سياق تأهيل المجتمع للمشاركة السياسيّة في تدبير الشأن العامّ.



عبد الحق لبيض

أستاذ جامعيّ ومراسل الآداب في المغرب.



تونس، مصر...
الامة العربية تدق باب الحرية

حوار مع محمود معروف:

التغيير على إيقاعات الثورة

□ أجراه: عبد الحق لبيض

سبعينيّات القرن الماضي، وإمّا ارتضت ما منحّتها إياه السلطات في لحظةٍ ضعفٍ أو لحاجتها إلى الأحزاب في المشهد السياسي، فاستكانت وقبلت أن تجرّ دورها لا مصلحةً منّ قالت إنّها تمثّله بل لمصلحة السلطات التي منحّتها حيناً في المشهد.

* هل برهنت ثورة تونس على سقوط فكرة «الإصلاح التدريجي» التي تروّجها التنظيمات السياسية المعارضة؟ هل الثورة هي الحلّ الوحيد لاقتلاع الخراب في العالم العربيّ؟

- المسائل نسبية لا مطلقة؛ فحتى الآن لم تنجز الثورة التونسية سوى القليل ممّا اندلعت من أجله، أكان ذلك من جهة الأهداف التي حدّدها المواطنون في انتفاضتهم من خلال الشعارات التي رفعوها، أو تلك التي بلورتها الأحزاب والقوى السياسية خلال الانتفاضة أو بعد فرار بن عليّ. وبالتالي لا نعرف إلى أين ستصل الاحتجاجات التونسية: التغيير جذريّ في النظام السياسي، أمّ لإصلاحات متوافق عليها؟ أمّا الانتفاضة المصرية فلا زالت صامدة في الذهاب إلى الحدّ الأقصى من أهدافها.

* شكّلت المواقع الإلكترونية فضاءً لاحتضان الثورة التونسية، فهل سيعرف العالم العربيّ فضاءً احتجاجاً ومركزاً قيادياً للتغيير جديدين؟ هل هناك اليوم تجاوزاً لأنماط الثورات المعهودة؟ هل للشباب تصوّر جديد للتعبير السياسي، بعيداً عن معاجم الخطابات السياسية القائمة؟

- من الأكيد أنّ الجماهير قادرة على استخدام التقدّم التكنولوجي الذي عرفته البشرية. فإذا كانت الثورة المصرية عام ١٩٥٢ نجحت في استخدام الإذاعة إلى الحدّ الأقصى، ونجحت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٨ في استغلال الكاسيت، فإنّ الثورة التونسية، وبعدها الانتفاضة المصرية، نجحتا بامتياز في استغلال الإنترنت.

ولنلاحظ أنّ التكنولوجيا تسهم في صياغة أسلوب الثورة. فالثورة التونسية، والانتفاضة المصرية فيما بعد، ألغتا دور الزعيم أو الحزب المركزي في القيادة، وفسحتا المجال لأيّ ناشط أن يلعب دوراً قيادياً في لحظة ما ومكان ما. على أنّ ذلك لا يعني انتفاء دور الشخص (الأشخاص) أو الحزب (الأحزاب) في المحطات القادمة، من حيث تأطير الأفكار والشعارات وبلورتها وإعطائها شكلها النهائي لتلك المرحلة.

* هل يمكن اعتبار الثورة التونسية فاتحة طريق جديد لدور الشارع العربيّ في تقرير مصيره؟

- قد يكون من الخطأ القول بزعم الثورة التونسية، بدايات أو مساراً أو ما هي عليه اليوم، من السياق العامّ لمسيرة الشعوب العربية ونضالها من أجل لقمة العيش والحرية والكرامة، وإنّ كان لا بدّ من الأخذ في الاعتبار التطورات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية (خصوصاً في ميدان وسائل الاتصال) في انتهاج هذه الشعوب أشكالاً جديدة لتحقيق أهدافها.

لذلك قد تكون روح الاحتجاج أو الثورة قد خفتت في مرحلة ما قبل الثورة التونسية، لكنها لم تمت، بل هي أثبتت بهذه الثورة أنّها كانت حاضرة، وأنّها لم تحتج من أجل استعادتها قوياً سوى إلى شرارة تصل إلى هذا الهشيم الذي كان يغطّيها ويكتم أنفاسها.

هل يمكن اعتبار الاحتجاج الانتحاريّ ظاهرة جديدة يستعيز بها الإنسان العربيّ من غياب الدور الفاعل للأحزاب السياسية والقيادات النقابية؟

- من الصعب استنساخ التاريخ وظاهرة التونسيّ محمد البوعزيزي، أو ما أطلق عليه «الظاهرة البوعزيزيّة»، سنراها في شوارع مختلفة من الشوارع العربية، إلا أنّه لن يكون لها التأثير نفسه.

لكنّ، في المقابل، يمكننا القول إنّ الثورة التونسية هي الشكل الجديد للاحتجاج وللتعويض من وهن الأشكال التقليدية في العمل السياسي العربيّ، وتحديدًا الأحزاب والنقابات العربية: فهذه إمّا تننّ تحت وطأة القمع منذ

* انطلقت الانتفاضة التونسية بطريقة تلقائية، منطلقاً منها مطلبُ رفع الظلم عن الشهيد محمد البوعزيزي. ثم تطوّرت إلى انتفاضة عارمة أسقطت النظام الديكتاتوري، من دون أن يكون لها رأسٌ ممثلاً في «مجلس قيادة الثورة» كما اعتادت الثورات العربية القديمة. فهل نحن أمام نهج جديد لا نحتاج فيه إلى الأحزاب السياسية، ولا سيما أن هذه أظهرت أنها متجاوزة وبلا شرعية اجتماعية؟ لقد استضيفت مجموعة من شباب الثورة على الفيسبوك في برنامج تلفزي (محطة نسمة) فسُئلوا عن بعض أقطاب المعارضة التونسية (كالشابي وأحمد إبراهيم ومنصف المرزوقي)، فتأكد أنهم لا يعرفونهم، ما يدل على أن الثورة لم تكن بتأثير أو تاثير من لدن الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية. فهل نحن إزاء لحظة موت الأحزاب السياسية، ولحظة البحث عن أفق جديد لميلاد قوى التغيير في العالم العربي؟

– اذا كان ما جرى في تونس، وما يجري في مصر، قد كشف كما قلت سابقاً عن وهن الأحزاب وضعف تأثيرها في تدبير التحرك الجماهيري، فإن دور الحزب السياسي يبقى رئيساً وأساساً، أكان ذلك في إيصال الثورة والانتفاضة إلى الأهداف النهائية أم في الحفاظ على المكاسب التي تحققت. لكن ذلك يبقى رهين هذه الأحزاب وقدرتها على التقاط الحس الجماهيري والتعبير عنه. والأحزاب القائمة في تونس ومصر والمجتمعات العربية الأخرى ليست قادرة على تحقيق ذلك بالتأكيد.

* هل يمكن أن يكون النموذج التونسي قابلاً للتحقق في باقي الدول العربية أو بعضها؟ ما الذي جعل ثورة تونس تسري كالنار في الهشيم، في حين أنها وُدت في مهدها في الجزائر، ولا تجد لها من داعم اجتماعي قوي في اليمن أو السودان أو المغرب؟

– المسألة ليست استنساخاً أو وصفاتٍ طيبة فإذا كانت المجتمعات العربية مبتلية بحكام فاسدين ومستبدّين ورافضين للتحديث، فإن لكل مجتمع عربي خصوصيته في كيفية تدبير

مستقبله وإقامة دولة ديمقراطية تعددية. وأوروبا، مرجعية الديمقراطية الإنسانية في العصر الحديث، صنعت ديمقراطيات بأشكال مختلفة من النضال، لكن ما يجمعها هو مسؤولية المسؤول ومحاسبته، سواء من خلال المؤسسات التشريعية ذات الصديقة أو من خلال صناديق الاقتراع والتداول السلمي على السلطة.

* أي دور جديد لأحزاب المعارضة العربية في ظل مكتسبات الثورة التونسية؟

– حتى تلعب دورها عليها أن تمتلك القدرة على القراءة الصحيحة لمجتمعاتها، ومن ثم وضع برامج متناسبة مع احتياجات هذه المجتمعات، وأن تشكل نموذجاً إيجابياً بالمحاسبة، فضلاً عن صدقية واستقلالية في اتخاذ القرار.

* هل نأمل في تحقيق تحول في النظام السياسي العربي بعد ثورة تونس؟

– ما جرى في مصر بعد أيام من هروب بن علي كشف عن تخمة التخلف التي تحكّم النظام الرسمي العربي الذي مازال يتوهم أن الأجهزة الأمنية، وارتباطه بالخارج، وما يظهره السطح من سكون، تؤمن له الاستمرار في حكمه المستبد.

النظام المصري، كغيره من الأنظمة العربية، لم يلتقط كنه الثورة التونسية، وظن أن رشوة المواطنين بمئات من مناصب الشغل، أو تخفيض الأسعار، أو الالتزام بعدم رفعها، أمورٌ كفيلاً بعدم انفجار الغضب الشعبي. ولم يدرك أن الثورة التكنولوجية أسقطت أوراق التوت التي كان يخفي بها قمعاً وفساداً وفساداً عائلته وحاشيته وأتباعه.

إن من عظمة الثورة التونسية، وبعدها الانتفاضة المصرية، أنهما أظهرتا أن تطوّر الحركة الاحتجاجية، وتجاهل النظام الرسمي لإمكانيات الإنسان وطاقاته، أدباً إلى وجود مواطن امتلك القدرة على ربط لقمة العيش بالديكتاتورية والفساد، معلناً أنه لا يمكن الفصل بين هذه الآفات الثلاث التي ابتلي بها النظام الرسمي العربي.

إن إصلاح النظام الرسمي ليست مسألة سهلة وتحتاج إلى وقت قد يكون أطول من الوقت الذي أدّى إلى هذا الخراب. لكن المواطنين يمكن أن يتفعلوا مع أي مؤشرات حقيقية إلى الإصلاح. ولو كان حسني مبارك اتخذ يوم ٢٥ يناير الإجراءات التي اتخذها يوم ٢٨ و٢٩ يناير، أي قبل ثلاثة أيام، لكان من الممكن أن لا تتطوّر الانتفاضة ولا أن تصل إلى مطالبها بسقوط النظام كله. إن الوقت في زمن الانتفاضات سلاحٌ حاد، وبوصلة حقيقية، نحو تطوّر الأمور.

* كيف تمكّن المجتمعات العربية الاستفادة من مكتسبات الانتفاضة التونسية، لإعادة صوغ مطالبها في التغيير السياسي في الوطن العربي؟

– أن تنزع عامل الخوف، وتعيد الثقة بنفسها وقدراتها، وبأن النظام الرسمي العربي قوة كارثية أمام قوة الشعب.

* اعتدنا في تاريخ الثورات العربية أن تقوم الجيوش العربية بالثورة لتأتي المساندة الشعبية لها فيما بعد باعتبارها أفقاً للأمل في التغيير. لكن ما وقع في تونس، وفي مصر الآن، جاء بالعكس: فقد قام الشعب بالثورة، ثم



النظام الرسمي العربيّ مازال يتوهم أنّ الأجهزة الأمنيّة، وارتباطه بالخارج، وما يظهره السطح من سكون، تؤمّن له الاستمرار

محمود معروف
ناشط فلسطيني في المغرب

احتضنها الجيشُ ودعمها. فهل يمكن ترقّبُ
تحول الجيوش العربيّة إلى داعم لإرادة
الشعوب وتحركاتها، أم أنّ النموذجين
التونسيّ والمصريّ سيظلان يتيمين؟

– أفراد الجيش هم من أبناء الشعب، ويعانون
ما يعانيه المواطن العاديّ. وتنصّ العقيدة
العسكريّة لكلّ الجيوش على أنّها وجدت من
أجل حماية الوطن والمواطن. وكما في تونس،
كذلك في مصر، استقبل المواطنون الجيشُ
بالترحاب، ورأينا على الشاشة كيف يعانق
المواطنُ الجنديّ، وكيف يحرص الجنديّ على ردّ
العناق.

* انطلاقاً من الحراك الاجتماعيّ الذي يشهده
العديد من الدول العربيّة، من هو النظام
العربيّ الأقرب إلى أن يخضع لمواجهة مباشرةٍ
مع «تسونامي الشارع»؟ وأيُّ أفقٍ للثورة
العربيّة بعد ثورة تونس؟

– كلّ نظام عربيّ مؤهل لأن يجرفه «تسوناما». وها نحن، إلى جانب مصر، نرى حراكاً في
الجزائر واليمن والأردن.



تونس: قراءة في خطاب الثورة

□ جمال بندحمان

الفصيح عن تبني التنمية الاقتصادية، وإهمال الجزء الثاني من المعادلة. والحال أن النخبة التونسية المتنورة واجهت ذلك المنطق بجرأة وتضحية كبيرتين. ولم تكن هذه المواجهة ذات توجه واحد، بل حضرت في أقصى اليمين وأقصى اليسار (يخطئ من يضيّق التصنيف فيكتفي بالحديث عن ثنائية مانوية طرفاها اليمين المحافظ واليسار الجذري؛ فتونس أنجبت عقلانيين إسلاميين، ومنظرين يساريين ديمقراطيين، وأنجبت غيرهم كذلك). وبتبني شعار «التنمية»، لم يستوعب الخطاب الرسمي التونسي ذلك الاجتهاد النظري الكبير الذي قدّمه مفكر اقتصادي مثل أمارتاسن، الذي جعل «التنمية حرة» وربط بينها وبين توسيع خيارات البشر؛ ومعنى ذلك أن لا تنمية من دون ديمقراطية، ولا ديمقراطية من دون حقوق الإنسان.

أفضى ذلك كله إلى وجود حالات احتقان مضمرة كانت تبرز بين الفينة والأخرى في صورة تمرد أو احتجاج. وبمقدور القارئ أن يراجع تاريخ الانتفاضات وثورات الخبز والمحاولات الانقلابية التي شهدتها تونس، وكانت تؤشر على أن طبيعة الصراع تمتاز ببعدها المركب: فهي اجتماعية وسياسية ونقابية تارة، ومرجعية تارة أخرى. وهو ما دفع السلطة أحياناً إلى تكييف خطابها بجعل المجال الديني منطلقاً للتحديث، مراعاة لخطاب له حضوره الاجتماعي القوي. غير أن مثل هذه الاختيارات كانت تحتاج إلى قوة تنظيمية خلّاقة، في حين انشغلت الدولة ببيوميّات الممارسة، بل أصبحت الدولة والحزب الحاكم شيئاً واحداً. وسيكون هذا التماهي عاملاً حاسماً في خلخلة البناء النظري الذي حاولت الدولة التأسيس له من منطلقٍ حداثي، لأن الممارسة أصبحت في غنى عن نباهة التنظير وقوته الرائدة لحركية المجتمع.

هذه العوامل وغيرها ستكون سبباً في تآكل شرعية الدولة مجتمعياً. وسيكون التبنّي الشكلي لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وما ارتبط به من ممارسات سلبية، سبباً في تآكل الشرعية السياسية للدولة أيضاً. وسيؤدي ذلك إلى بروز مظهرين احتجاجيين: معنوي وصامت. أتخذ الأول طابع المواجهة المباشرة مع السلطة، وقادته أحزاب وهيئات مدنية وشخصيات فكرية. أما الوجه الثاني فاتخذ وجهة نفسية تستشعر المهانة والتهميش، ويعكس أزميتين أساسيتين: ترتبط أولاهما بالجانب الثقافي في صورته الهوياتية التي عكستها الاختيارات الكبرى للدولة، وترتبط ثانيتهما بالإقصاء من المشاركة بمعناها الواسع، الذي يعني المشاركة في الأحزاب والهيئات المدنية وبكل ما يقوم بدورٍ تطيري وتوجيهي.

١ - أزمة معركة التحديث التونسية

شكلت الحالة التونسية وضعية خاصة في المنطقة العربية لكونها من البلدان العربية الأولى التي اختارت الانحياز إلى الفكر الإصلاحي في الصورة التي رسمتها النهضة الأوروبية الحديثة. ابتداءً من ذلك منذ القرن التاسع عشر، واعتُبر قراراً نهائياً للدولة الحديثة التي تشكلت مع بداية الاستقلال، وتم تكريسها في مجتمع ترسخت مقومات وجوده وتشكل لاشعوره الجمعي بناءً على أسس وُسمت بالتقليدية والمحافظه وهو ما سيخلق تقاطباً قوياً بين خطاب رسمي وجزء من الخطاب المجتمعي، الأمر الذي سيُنشج أزمة هوية وانتماء، ويفرز الشروط الموضوعية لحالات انفجارٍ محتملة.

لقد فتح الخطاب الرسمي جبهات صراع عديدة، مع اليمين واليسار، بدعوى «ربح معركة التنمية واللاحق بالحضارة». ولم يع أن خوض المعارك وربحها يقتضيان أيضاً تحييد الخصوم لا هزمهم؛ فالتحييد انتصارٌ بدوره ما دام يسمح بتوفير الجهد والوقت والعتاد المادي والمعنوي. إلا أن معركة التحديث في تونس لم تترك مجالاً لتحقيق المعادلات السياسية التي بها تسيير المجتمعات، فخلّق ذلك حالات انكسار وأسس لانتظاراتٍ تبحث عن فرص البروز والتحديث والتخلص من اختيارات مفروضة بالإكراه. وهذا المنحى العام الذي تحركت ضمن إطاره حركة التحديث التونسية سيأخذ وجهاً أشد قوة بعد الزمن البورقيبي.

٢ - التنمية أم الديمقراطية؟

اعتمد عهد ما بعد بورقيبة منطلقاً «أما التنمية وأما الديمقراطية». ولكن في عهد الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، لا يمكن الإعلان



محمد البوعزيزي: شعلة النار التي تضيء طريق الباحثين عن مخرج (رسم لكارلوس لطوف)

٣ - الثورة التونسية: دلالات ورموز

هناك مجموعة من الدلالات الرمزية التي خلفتها الثورة التونسية، نختزلها في أربع:

أ - دلالة الإحراق. ترتبط النهضة الأوروبية بعدة أحداث، لكن واحداً منها ذو دلالة خاصة تتمثل في إحراق برونو، الذي جاهر بحقيقة غير تلك التي تفرضها الاقتناعات السائدة. وسيكون لهذا الحدث وما سيتلوه تبعات كثيرة وجهت آراءً وتصورات، ودفعت المستسلمين إلى البحث عن أجوبة لأسئلة معلقة وبالمثل، فإن قراءة حدث إحراق الشاب محمد البوعزيزي نفسه ينبغي أن تُعتبر مؤشراً على خلق وعي بالواقع، ورفضه، والجهر بذلك، أي إكساب الحدث الدلالات الرمزية التي يستحقها. فرغم أن الأسباب الظاهرة تجعل الحدث رد فعل على واقع اجتماعي واقتصادي مجحف، فإن الامتدادات التي سار فيها تجعله يرتقي إلى الرمزية العامة: إنها شعلة النار التي تضيء طريق الباحثين عن مخرج.

العربي مستلباً وخانعاً وموجهاً، وتركز اللوم في جزء كبير منه على الوسائل الرقمية والثورة التكنولوجية التي أصبحت تزامم المؤسسات التقليدية مثل المدارس والأحزاب. بيد أن الشباب التونسي جعل هذه الأحكام موضع شك، وأضعف حجة أصحابها: فقد استثمر بدكاء كبير الفرص المحدودة التي كان يُسمح من خلالها بالتعامل مع هذه الوسائل، في ظل مراقبة قوية ومتابعة غير رحيمة، وجعل منها وسيلة للتواصل والتنسيق والتأطير والتوجيه. فطوال أيام الثورة وقبلها بكثير، استعار هذا الشباب هذه القوة الهائلة التي تجعل التواصل طريقاً سياراً مفتوحاً أمام الجميع، وكسر من خلالها حواجز كثيرة

ج - المجتمع يحزر النخب. للنخب التونسية دور كبير في الصراع السياسي والاجتماعي والثقافي الذي عرفته البلاد منذ الاستقلال. وتُقر الثقافة العربية بفضل العديد من الأسماء والرموز. كما تشهد الممارسة السياسية على تشبث الكثيرين بمبادئهم، وتضحيتهم من أجل ترسيخ قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. غير أن مداخل الصراع، والحسم فيه، ظلت عصية على هذه النخب التي عمل المجتمع على تحريرها، ورسم لها صورة برنامج تتفاعل فيه الإرادات لتخلق كتلة تاريخية تتجاوز المرجعيات مرحلياً لتؤسس لمنظومة جديدة تجد فيها كل القوى مكاناً للتعبير عن أفكارها وتصوراتها.

٤ - الدرس التونسي

ما الدروس التي يمكن استخلاصها من الثورة التونسية؟

أولاً: أن الاشتغال بالمنطق الأحادي لا يستقيم واختيارات الشعوب فقد اختارت الدولة منذ الاستقلال «الحدثة المفردة» اختياراً واحداً، وضيقت على من لهم

ب - الثورة الرقمية في خدمة الثورة. سادت خلال العقود الأخيرة أحكاماً نمطية تعتبر الشباب

و«النجوم» الساطعة التي تدور في فلكه يجعل الدولة في مهبّ الريح، ويخلق ظروفَ الشطط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

الدار البيضاء

رؤيةً أخرى ولو كانت عقلانيةً معتدلةً ذاتَ مرجعيةٍ دينيةٍ تعتبرها الأسلم والأصحّ والأنسب للمجتمع التونسي. وبغضّ النظر عن تقييمنا لهذه التصوّرات، فإنّ تسيير المجتمعات بروح ديمقراطيةٍ يعطي الآخرين الحقّ في المرافعة عن أفكارهم، ويعطي المجتمع سلطةَ الحسم في الاختيارات

ثانياً: كسرت الثورة التونسية تلك المقولة التي أصبح لها أنصارٌ وأتباعٌ في العالم العربيّ، عنيتُ: أنّ «التنمية أولوية»، وأنّ «الديمقراطية إنشاءٌ يكتبه الحالمون». فلقد تبين أنّ التنمية لا يمكن أن تتحقّق إلا بتكريس الديمقراطية وبحقّ الآخرين فيها، وأنّ العدالة الاجتماعية تتطلّب إعادة النظر في منطق التوزيع الجغرافي التقليدي، وأنّ تحقيق التنمية المحليّة لا يمكن أن يتمّ إلا بالأمر الآتية: تحقيق حكم رشيدٍ وحكامة جيّدة، والاعتناء بالنُخب المحليّة، واعتماد الجهوية الموسّعة، والابتعاد عن منطق الحكم المركزيّ.

ثالثاً: كسرت الثورة التونسية ذلك التحليل التبخيصيّ الذي ينتقص من قيمة الإبداع ويعتبر كلام الشعراء أضغاث أحلام، وأنّ الأساس الذي ينبغي أن تقوم عليه المجتمعات هو العلوم التقنية والهندسية (بما يتطلّب ذلك من إعادة النظر في النظم التعليميّة لجعلها أكثر اهتماماً بهذه الجوانب). ففي عزّ الثورة كانت القصيدة موجّهةً أكبر للتونسيين، وعادت روحُ أبي القاسم الشابي لتلهم الملايين، وغدا الشعرُ سيّداً ومؤطراً.

رابعاً: بيّنت الثورة التونسية أهميّة الأحزاب والهيئات المدنيّة. فالنظام الذي عمل على وأد الأولى، وخنق أنفاس الثانية، وجد نفسه في مواجهةٍ مباشرةٍ مع المجتمع. لذلك ليس صحيحاً أنّ ما حدث في تونس يؤشّر على موت الأحزاب وهيئات المجتمع المدنيّ، بل العكس هو الصحيح تماماً. إذ من دونهما تتعرّض المجتمعات إلى الفوضى الهدامة، وبوجودهما تُخلق شروطُ العمل الديمقراطيّ. كما أنّ الاشتغال بمنطق الحزب المهيمن

جمال بندحمان

كاتب من المغرب، عضو الهيئة التنسيقية لشبكة الديمقراطيين في العالم العربيّ



الأردن: دروس تونس لم تصل بعد

□ هشام البستاني

وإفرازاته كافةً نظامًا غير شرعي. لذلك (وفي المشهدين) كانت هناك معارضةٌ محظورة، ومعارضةٌ في المنفى. وفي حين كانت المعارضة الرسمية تتحدث عن «إصلاحات»، كانت المعارضة الراديكالية تتحدث عن «تغيير النظام ورحيل الطاغية» - وربما كان هذا الحديث الأخير هو ما شكّل مقدّمةً لكسر حاجز الخوف لدى الناس، ولتحولهم نحو المجاهرة في لحظة ما برفض النظام القائم برمته من رأسه (الرئيس/الحاكم) إلى قاعدته (الحزب الحاكم/الطغمة المنتفذة/أجهزة الحكم)، وصار «الشعب يريد إسقاط النظام».

◆ ◆ ◆

بالإمكان تلخيص دروس تونس بالنقط التسع الآتية:

أولاً: أن الشارع العربي ليس شارعاً ميثاقاً بالمطلق كما كان يُظنّ، رغم رزوح قرونٍ طويلةٍ على كاهله لم نشهد خلالها ثوراتٍ شعبيةً كبرى. لقد انكسر إرثٌ تاريخيٌّ طويل من الخنوع والذلّ، وتحققت أخيراً الثورة المجتمعية العارمة التي ظللنا نبحث عنها في الكتب القديمة والمعاصرة، وانكسرت إلى غير رجعة لعنة تاريخنا الخالي من الثورات الشعبية.

ثانياً: أن الناس، ولو في غياب مدّ فكريٍّ تحريريٍّ مؤسّس (مثل ذلك الذي سبق الثورتين الفرنسية أو البلشفية)، قادرون على الحركة والإطاحة الكاملة بنظام ما عند وصولهم إلى «نقطة كسرٍ» معيّنة.

ثالثاً: أن الشارع يسبق، بمسافةٍ طويلةٍ جداً، كلاً من المعارضة الرسمية والمعارضات «البديلة» والمثقفين، وهو أكثر تقدميةً وجذريةً منهم جميعاً على الصعيد السياسي.

رابعاً: أن الشارع ليس خزاناً سياسياً لأحد، خصوصاً تلك القوى التي تدعي تمثيله

خامساً: أن تعاضم الفوارق الطبقيّة بين الطغمة الحاكمة وحلفائها من كبار التجار ووكلاء الأعمال، وبين الناس، وما ينجم عن ذلك من ظلم اجتماعيٍّ وهدرٍ للكرامة وتعتسفٍ وفقرٍ وبطالةٍ وفساد، هما المحركُ الأوّل للثورة.

سادساً: أن الخطاب الثوري يتناقض تناقضاً كاملاً وتناحرًا مع الخطاب الإصلاحيّ - وهذه بديهةٌ تتجاهلها تماماً النخب المعارضة والمثقفة على الصعيد العربي. فلا ثورة حيث «إصلاح»، لأن الأخير مصمّمٌ لتنفيس منابع الاحتقان وترقيع الثغوب التي يخلّفها الفساد والاستغلال والتبعيّة. إن أيّة محاولة لإنجاز «تسويةٍ» اجتماعيةٍ على طريقة «الإصلاحات» والمشاركة في الحكم هي إطالةٌ لعمر أنظمة الفساد، وإبقاءً للوضع على ما هو عليه. ولعلّ خلوّ الشارع التونسي من تأثير قوى «إصلاحيةٍ» كبرى، مثل الإخوان المسلمين، قد لعب دوراً في

لا يبدو أن المثقفين والنخب السياسية المعارضة على الصعيدين العربي والأردني قد وصلتهم دروس التجربة التونسية التي أثبتت وجود فجوة هائلة بين هؤلاء وبين «الشارع» الذي تغنّوا به دائماً

فمن ناحية، لم تقدّم هذه «النخب» أيّة نظريةٍ ثوريةٍ أو مقدّماتٍ وأسسٍ فكريةٍ لقيام الثورة الشعبية، على غرار الثورة الفرنسية (١٧٨٩) أو الثورة الروسية (١٩١٧)؛ ولم تشكّل أيّة روافع تنظيميةٍ استطاعت الانتقال بالجمهور من حالة الاحتجاج والاحتقان الداخليين الصامتين إلى حالة الانفجار العلنيّ الكامل. ففي تونس (ومن بعدها مصر) كان الانتقال من الصمت إلى الصراخ ذاتياً بشكلٍ كبير، بينما كانت الروافع ذاتيةً بالكامل.

بل إن «النخب» فشلت في استقراء إمكانيات الشارع، وأليات حركته، وحدود تحمّله، ونقطة انفجاره، والعوامل التي تجعله يسير إلى نقطة اللاعودة، مقدّماً الشهداء في سبيل ذلك. لم يتوقّع أحد ثورة تونس على الإطلاق، وعندما أشعل محمد البوعزيزي النار في نفسه يوم ١٧/١٢/٢٠١٠ وانطلقت بعدها الاحتجاجات في سيدي بوزيد، لم يتوقّع أشدّ المتفائلين أن تتطوّر الأمور بهذا الشكل المتسارع والدرامي: فيهرب الرئيس، ويسقط النظام بعد أقلّ من شهر في ١٤/١/٢٠١١ وهذا ما ينعكس في قراءات مثقفي تونس أنفسهم لهذا الأمر^(١) وينطبق على سلسلة الاحتجاجات في مصر التي انطلقت يوم الثلاثاء ٢٥/١/٢٠١١ وتوجت بعدها بـ «جمعة غضبٍ» و«جمعة رحيل» لم يتوقّع أحد أنّهما ستكونان بهذه القوة وبهذا التأثير.

الإيجابية الأساسية التي قدّمتها نخبٌ محدّدة في تونس ومصر كانت رفع الصوت بضرورة التغيير الجذريّ والكامل، المتمثّل في الإطاحة بالنظام الحاكم، واعتباره (برموزه وركائزه ومؤسّساته

١ - حياة الرايس، «المثقفون التونسيون الانتفاضة تجاوزتهم ومضت»، صحيفة الشرق الأوسط (لندن)، ٢٠/١/٢٠١١

نضوج حركة الاحتجاج الشعبوية التونسية، وفي ذهابها إلى نهاية الطريق. وهو ما ينطبق على الثورة المصرية التي انطلقت بعيداً عن الإخوان وتأثيرهم.

سابعاً: لم تُنتج الثقافة العربية حتى الآن أية نظريات تستطيع تفسير حركة الجمهور أو التنبؤ بها أو تنويرها، ولم يستطع المثقف العربي (حتى اللحظة) سوى الالتحاق بحركة الشارع وتحليلها بعد أن تبدأ. والأجدى بالمثقف، بدلاً من يظل على تبعيته الفضائية للانظمة (مالياً، أو معنوياً، أو كليهما معاً)، أن يطلق هذه الأخيرة طلاقاً بانئنا بينونة كبرى، وأن يتحوّل إلى المعسكر النقيض.

ثامناً: أنّ الحركات الاحتجاجية العارمة الناجحة لا تخرج تحت أجنداث انقسامية، دينية أو إثنية أو مناطقية أو طائفية، بل تخرج متركرة حول قضايا تتجاوز ذلك كله وتوحده.

تاسعاً: أنّ الدور الأبرز للنخب السياسية المعارضة والمثقفين هو كسر حاجز الخوف، وكشف الفساد والاستبداد والتبعية، والاصطفاف إلى جانب الخيارات التي تجعل من الفرز الطبقي أكثر حدة ووضوحاً.



في الأردن، لا يبدو أنّ أحداً التفت إلى الدروس التونسية بعد. فالمعارضة الرسمية (أحزاب المعارضة المرخصة والنقابات المهنية) تستمر في طرح خيارات ذات طابع إصلاحية ضعيف، يُعتبر استمراراً لمسيرتها المتدهورة منذ عام ١٩٨٩ (عام إنهاء الأحكام العرفية ودخول ما سمي «المرحلة الديمقراطية»). ولا داعي هنا للتوسع في نقدها بعد أن أشبعت نقداً، وتشبه في حالها المعارضات الرسمية في كل أنحاء الوطن العربي.

أما المعارضة «البديلة» التي طرحت نفسها في الشارع لملء الفراغ، فهي ليست أفضل حالاً من زاوية أنّها ذات طابع انعزالي شرق - أردني^(١) تستند في حراكها إلى هوية قُطرية ما بعد كولونيالية لا يوجد عليها إجماع داخلي. يضاف

إلى ذلك أنّ هذا الاستناد يتسق مع توجهات السلطة السياسية التي طرحت شعارات من قبيل «الأردن أولاً» و«كلنا الأردن» التي صارت جزءاً من أدبيات هذه «المعارضة البديلة». الجدير ذكره أنّ هذه «المعارضة» مرتبطة بجناح الحرس القديم داخل السلطة، الذي أسس للحال التي نحن فيها الآن، وكان شريكاً في إنتاجه؛ وهو «نيولبرالي» بمقدار «النيولبراليين الجدد» أنفسهم: فعلى عهده طُبقت برامج صندوق النقد، وابتدأت الخصخصة وانسحاب الدولة من دورها الاجتماعي.



انطلقت أولى جُمع الغضب الأردنية يوم ٢٠١١/١/١٤ بأعداد متواضعة لم تتجاوز ٥٠٠ شخص، وذلك بتأثير من احتجاجات تونس التي كانت في أوجها، وبدعوة من قوى «المعارضة البديلة»، وبمقاطعة من قوى المعارضة الرسمية (الأحزاب والنقابات). وازدادت الأعداد إلى الآلاف في الجمعة الثانية (٢٠١١/١/٢١) بعد أن قرّرت المعارضة الرسمية (بدفع من نجاح الثورة التونسية على ما يبدو) الالتحاق بها. وعاد العدد إلى الانخفاض في الجمعة الثالثة (٢٠١١/١/٢٨) وانقسمت في الجمعة الرابعة (٢٠١١/٢/٤) إلى مسيرتين. واحدة في وسط البلد، وثانية عند رئاسة الوزراء. وأغلب الظن أنّ الانقسامات وانخفاض الأعداد ستستمر على هذه الوتيرة، نظراً إلى وجود أغلب الإشكاليات المذكورة أعلاه ضمن القوى المشاركة في الاحتجاجات، وتمثلها في الشعار المركزي الذي طرحته «المعارضة البديلة» ومن ثم تبنته قوى المعارضة الرسمية، كهدف وهو: الإطاحة بحكومة سمير الرفاعي (الذي أُقيل فعلاً كما كان متوقعاً)، وتشكيل حكومة «وحدة وطنية» أو «إنقاذ وطني».

من هي العناصر المشكّلة لـ «المعارضة البديلة»؟

أبرزها: حركة اليسار الاجتماعي الأردني، والمبادرة الوطنية الأردنية، والتيار الوطني التقدمي، واللجنة الوطنية للمتقاعدين العسكريين، ورابطة الكتاب الأردنيين، والتيار القومي التقدمي، ومجموعات صغيرة مثل: اتحاد الشباب الديمقراطي، والجمعية الفلسفية، ومنتدى الفكر الاشتراكي، وتجمع الشباب الشركسي، وجمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية. وكلها (باستثناء التيار الوطني التقدمي، والمتقاعدين العسكريين، والتيار القومي التقدمي) متحالفة في صيغة «قوى الحراك الشعبي الأردني». وكلها (من دون استثناء) متقاربت سياسياً وتنسيقياً، وموجود ضمن إطار موسّع هو الحملة الأردنية للتغيير «جاين» (المتشكّل من جميع عناصر المجموعات المذكورة مع مجموعات من شباب المحافظات وعمال المياومة).

إنّ استعراضاً سريعاً لبعض الملاحظات عن هذه القوى سيعطينا شيئاً من الانطباعات عنها. كتب ناهض حنّ، القيادي الحالي في التيار الوطني التقدمي، والقيادي السابق في حركة اليسار الاجتماعي، وأحد رموز «المعارضة البديلة»، مقالاً كشف فيه عن عدّة لقاءات جمعته بمدير المخابرات الأردنية السابق أثناء وجوده على رأس منصبه، وتمّ فيها «عصف فكري» بين الطرفين^(٢) كما كتب

١ - فمثلاً، لم يتمّ العمل بشكل جديّ على إدراج المخيمات ضمن تحركات جُمع الغضب في الأردن وفي المرة الوحيدة التي شارك مخيم البقعة بتواضع في تحركات الجمعة الأولى، أُغفل ذكره في دعوة التظاهر الصادرة عن المبادرة الوطنية الأردنية (-04-2010-05-04) <http://www.almubadara-jo.org/2010-05-04> (-04-2010-05-04). ويعتبر بعض أطراف تحالف المعارضة البديلة «جاين» أنّ الفلسطينيين في الأردن هم

خزان الليبرالية الجديدة، ويضعهم في موقع التناقض الطبقي مع الشرق أردنيين

٢ - ناهض حنّ، «في وداع الذهبي عقل إستراتيجي يقود المخابرات ويغيّر صورتها»، موقع كلّ الأردن الإخباري، ٢٩/١٢/٢٠٠٨، نسخة موثقة لدى الكاتب (أزيل المقال حالياً عن الموقع).



الأمن الأردني يوزع الماء في يوم الغضب

الأردنيّ» و«المجتمع الفلسطيني» في وصفهما كيانين منغلّين متلاقين المصالح. وكانت النسخة الأولى من الموقع الإلكتروني للمبادرة قد رُيّت بشعارات أنتجتها السلطة، كـ «الأردن أولاً» و«كلّنا الأردن». وقد أخذت المعارضة الرسمية ذلك حين «رُيّنت» تلك الرموز بإفطاط «المؤتمر الوطني للإصلاح» الذي ضمّ القوى المقاطعة للانتخابات البرلمانية الأخيرة تحت قيادة الإخوان المسلمين

أمّا رابطة الكتاب فهي من أكبر متلقّي التمويل من وزارة الثقافة وأمانة عمان، وأغلب قياداتها ورموزها يعمل في المؤسسات الثقافية والإعلامية التابعة للسلطة أو يأخذ منها المكافآت والمنافع المختلفة.

وأما التيّار القوميّ التقدمي فقد شارك مؤسسها في الانتخابات النيابية الأخيرة التي قاطعتها أغلبية المعارضين بصفتها استكمالاً لمشروع تفتيت الكتلة الاجتماعية في البلاد إلى قبائل وعشائر وعائلات وجهات، وضريبة قاصمة لأيّ إمكانية لإنجاز «الإصلاح».

ولا يغيب عنّا أنّ هذه «المؤسسات» هي عناوين مختلفة لأشخاص محدّودين. فبالإمكان القول إنّ «المبادرة» و«الرابطة» ومنتمى الفكر الاشتراكيّ والجمعيّة الفلسفيّة والتجمّع الشركسيّ أوجه مختلفة للأشخاص أنفسهم، المنتظمين

مقالاً في صحيفة الأخبار اللبنانية دافع فيها عن مدير المخابرات المذكور بعد إقالته من منصبه؛ واعتبره في المقالين أحد «رموز الحركة الوطنية الأردنيّة»^(١) كما كتب عمر شاهين، القياديّ الحاليّ في حركة اليسار الاجتماعيّ، مقالاً قال فيه إنّ هذه اللقاءات كانت تتمّ بعلم الحركة ومباركتها^(٢) يضاف إلى ذلك أنّ هذه الحركة هي من أوائل التنظيمات التي روّجت معرفياً للهويّة القطريّة هويّةً شرعيّةً يمكن تأسيس حركة تحرّر وطني استناداً إليها^(٣)

هذا الموقف تتشارك فيه الحركة المذكورة مع المبادرة الوطنيّة الأردنيّة التي تدعو في أدبيّاتها المنشورة^(٤) إلى «الهويّة الأردنيّة الناجزة» وإلى تشكّل حركة وطنيّة أردنيّة في معزل عن الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، وتتعامل مع «المجتمع

١ - ناهض حنّ، «ظاهرة أردنيّة مدير الاستخبارات مواطناً وناشطاً سياسياً»، صحيفة الأخبار، ٢٠٠٩/٢/٣.

٢ - عمر شاهين، «ماذا جمع ناهض حنّ ومدير المخابرات»، موقع اليسار الأردني joleft.net، ٢٠٠٨/١٢/٣١، نسخة مؤرّقة لدى الكاتب (أزيل المقال حالياً عن الموقع).

٣ - هشام البستاني، «الأوهام القطريّة اليسار الاجتماعيّ الأردني» (النسخة الكاملة)، كنعان - النشرة الإلكترونيّة، العدد ١٥٨٣، ٢٠٠٨/٧/٢، <http://www.kanaanonline.org/articles/01583.pdf>

٤ - المبادرة الوطنيّة الأردنيّة، المنطلقات النظرية: دراسات وأبحاث (عمان د، ٢٠٠٩).

أساساً في «المبادرة»، يلتحق بهم اتحاد الشباب الديمقراطي على مسافة قريبة جداً. وأبعد قليلاً تأتي حركة اليسار الاجتماعي التي كانت حتى وقت قريب جداً (للاعتبارات أعلاه) معزولة عن قوى المعارضة الأخرى.

قلتُ إن أغلب هذه الإشكاليات تتمثل في الشعار المركزي الذي طرحته المعارضة البديلة، ومن ثم تبنته قوى المعارضة الرسمية هدفاً: الإطاحة بحكومة سمير الرفاعي، وتشكيل حكومة «وحدة وطنية» أو «إنقاذ وطني». فال معروف أن الوزراء في الأردن أشخاص تنفيذيون وليسوا واضعي سياسات وإستراتيجيات. والمطالبة بتغيير الأشخاص هي دعوة مواربة للجلوس في أماكنهم ضمن قواعد اللعبة نفسها. لا أحد (مثلاً) يناقش شرعية السلطة السياسية في البلاد، بل ما يحصل هو العكس. فالمعارضتان الرسمية والبديلة تتعاملان مع رأس السلطة السياسية في وصفه حكماً، رغم أنه (بحكم الدستور) رأس السلطات الثلاث. وكلاهما تدعو إلى «تغيير السياسات لا تغيير النظام»^(١)؛ فالإخوان المسلمون يقولون: «الإسلاميون في الأردن دعاة إصلاح، لا دعاة تغيير شامل. فنحن نقرُّ بشرعية النظام»^(٢)؛ وحملة «جاين» التي تضم كل قوى المعارضة البديلة تؤكد أن «الملك هو الثابت الوحيد في السياسة الأردنية»، وتشدد على حصانته الدستورية^(٣).

بعد أن حصل المتوقع وأقيمت حكومة الرفاعي وكُلف بتشكيل الحكومة أحد رموز الحرس القديم، معروف البخيت، العسكري السابق وسفير الأردن الأسبق في «إسرائيل»، حصل المتوقع أيضاً: قبول عام برئيس الوزراء الجديد. فقد رحّب به المتقاعدون العسكريون، وقيادة التيار الوطني التقدمي، بوضوح^(٤)؛ وأعلن محمد

السعيد، الناطق الإعلامي لحملة «جاين»، أن هذا التعيين «خطوة في الاتجاه الصحيح»^(٥)؛ وقال مهدي السعافين، القيادي في «جاين» و«اليسار الاجتماعي» أن «الحملة [الأردنية للتغيير «جاين»] بصدد منح فرصة للرئيس المكلف بتنفيذ البرنامج الإصلاحي»^(٦)؛ فيما «غابت شعارات الحراك السابقة بالدعوة إلى إسقاط الحكومة» عن اعتصام الإسلاميين والمعارضة الرسمية^(٧)، ويتّجه الإسلاميون إلى إعطاء حكومة البخيت «فترة سماح»^(٨).

فهل يعتقد المشاركون في جمعات الغضب الأردنية أن الإطاحة بوزير أو رئيس وزراء، أو إنجاز تغيير حكومي ما، سيكونان كفيلاً بإحداث تغيير اقتصادي/اجتماعي/سياسي في البلاد؟ هل يتذكر أحد الحملة الشعواء على وزير التخطيط الأسبق باسم عوض الله، الذي تمت شيطنته بصفته المسؤول الأول عن التدهور الاقتصادي والمعيشي والفساد في الأردن؟ لقد أقيمت عوض الله من منصبه، ولم يتغير شيء، بل استمر الوضع الاقتصادي والمعيشي في التدهور إلى قيعان غير مسبوقة. ثم تمت شيطنة سمير الرفاعي، رئيس الوزراء المقال، وحصرت كل مسؤوليات التدهور الاقتصادي والاجتماعي والفساد المستمر (منذ عقود طويلة) في شخصه، وكان رحيله (كما صور رحيل عوض الله قبله) هو الحل السحري لكل شيء، وإن تبع ذلك توزيع بضعة معارضين وعلينا أن لا ننسى كذلك أن هؤلاء الذين تمت شيطنتهم يدلّون على النفس الانعزالي لقوى «المعارضة» الجديدة: فعلى الرغم من وجود العديد من الليبراليين الجدد المؤثرين، فإن المستهدفين هم غالباً من غير «الشرق أردنيين»، وليسوا أبناء عائلات أو عشائر ذات امتداد أو حضور اجتماعي مؤثر؛ وكذلك تستهدف الملكة رانيا (وهي من أصول فلسطينية) وحدها دون غيرها، في سابقة غير معتادة في الأردن^(٩).

هل يعتقد أحد من «المعارضة البديلة» أن إعطاء واحد منهم صلاحية تشكيل الوزارة القادمة سينقل البلاد من حال إلى حال، على الرغم من أن الأردن يعتمد كلياً على المساعدات الخارجية، وبالإمكان خنقه كما يُخنق قطاع غزة؟ إن من يتولّى الوزارة من المعارضة ضمن المعادلات الحالية، وضمن «المشروع الوطني» المحلي الذي تروّج له، سيكون أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الاستقالة وإما «التعامل مع الأمر الواقع» - وهذه هي الخطوة الأولى للانخراط الكامل في اللعبة التي وضعت السلطة السياسية كل قواعد وميكانزمات عملها، فيصبح الفكك منها مستحيلاً.

علينا ألا ننسى أن السلطة السياسية أيام الملك الراحل حسين كانت تتميز بقدرتها العالية على احتواء المعارضين، بل الانقلابيين أيضاً، فتحول العديد منهم إلى وزراء وسفراء ومدراء مخابرات، وتم استيعابهم في بنية السلطة السياسية. كما شكّل احتواء المعارضين ضمن بنية السلطة ركناً مهماً اختفى

١ - عُرب الرنتاوي، «التغيير وطبقات الأنظمة الثلاثة»، صحيفة الدستور، ٢٠١١/٢/٢

٢ - هديل غبون، «الإسلاميون يطالبون بتغيير الحكومة وإلغاء الصوت الواحد في الانتخابات»، صحيفة الغد، ٢٠١١/٢/١

٣ - ربي كراسنة، «جاين تنفّذ مسيرات الجمعة القادمة في العاصمة والمحافظات»، صحيفة العرب اليوم، ٢٠١١/٢/٢

٤ - عبد الناصر الزعبي، «هل يلبي الرئيس المكلف رغبات وطموح قوى الشارع الشعبي الأردني؟»، موقع كل الأردن الإخباري، ٢٠١١/٢/٢، http://www.allofjo.net/index.php?option=com_content&view=article&id=8429

٥ - حمد النجار، «تكليف البخيت بين الرفض والترحيب»، الجزيرة نت، ٢٠١١/٢/١، 88A32052-، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/88A32052-8CDD-4E38-876C-5F63E8F94D72.htm>

٦ - هديل غبون، «مسيرات تطالب بدفع عجلة الإصلاح الشامل»، صحيفة الغد، ٢٠١١/٢/٥

٧ - ماجد توبة، «اللقاء الملكي بقيادات الحركة الإسلامية يدشن مرحلة انفتاح سياسي تثير تساؤل المعارضة»، صحيفة الغد، ٢٠١١/٢/٧

٨ - «الأردن شخصيات عشائرية تنتقد الملكة وتطالب بالإصلاح»، سي إن إن بالعربية، ٢٠١١/٢/٧، http://arabic.cnn.com/2011/middle_east/2/7/jordan.queen_protest/index.html



هل الإطاحة برئيس وزراء كفيل بالتغيير؟ (رئيس الوزراء الأردني الجديد محمود البخيت)

الاستقلال عن السلطة السياسية، ولا انعدام إمكانات توظيف حراكها لصالح أحد أجنحتها. كما تتبنى خطاباً انعزالياً على المستوى الهوياتي والمستوى التحريزي، بما يحوّل الخطاب نفسه إلى خطابٍ معطلٍ للتححرّر، ومميّعٍ لأيّ إنضاجٍ حقيقيٍّ للتناقض الطبقيّ.

❖ ❖ ❖

على أنّ دروس تونس (ومن بعدها مصر) وصلت فعلاً إلى السلطة السياسية التي «شهدت تحولاتٍ دراماتيكيةً... تبعثرت فيها الأوراقُ الاقتصاديةُ والسياسيةُ»^(١) فزادت مخصّصات دعم العديد من السلع والموادّ الأساسية التي كانت قد رفعت الدعم عنها سابقاً، وأعلنت عن صرف زيادةٍ على رواتب موظفي القطاع العام ورواتب الضمان الاجتماعي^(٢)، وفتحت التلفزيون الرسمي لأول مرة أمام شخصيات المعارضة^(٣)، ولم تمنع وزارة الداخلية مسيرات «جُمع الغضب» ولم تطلب تراخيص لها^(٤)، ولم يكن هناك أي وجودٍ أمني يُذكر خلالها، بل إنّ عناصر الشرطة الموجودين هناك كانوا يوزعون عبوات الماء والعصير على الموجودين^(٥) لكنّ هذه الدروس لم تصل إلى «المعارضة» في الأردن حتى الآن

عمان

هشام البستاني

كاتبٌ وقصّاصٌ وطبيب أسنان من الأردن.

نسيباً أيام العهد الجديد، وصارت الأولوية لوكلاء الأعمال الشبان الموالين للارباح فقط والمنقطعين عن أي عمقٍ ذي طابعٍ عشائريٍّ أو مناطقيٍّ. وهذا يعني أنّ السلطة السياسية تعرّز المفهوم الطبقيّ والوعي الطبقيّ، في حين تريد المعارضة أن تخفّف الفجوة الطبقيّة الناشئة عبر الدخول في بنية السلطة من خلال شخصياتٍ محسوبةٍ على الحرس القديم أو أخرى تمثل رابطاً مع البنى الاجتماعية التقليدية المكوّنة للمجتمع المحليّ. هذا الأمر يميّع البنية الطبقيّة المتشكّكة، ويخفّف تناقضاتها، وهو ما سيطيل في عمر بنية الفساد والتبعية القائمة. ولعلّ المطالبة بحكومة وحدة وطنية وإنقاذ وطني تعكس رغبة المستبغدين من السلطة في عودتهم إليها واستعادة حصّةٍ من الكعكة، لا رغبتهم في التغيير الشامل الذي سيُنضجها بقاؤهم خارجها. إذًا، لا تتحقّق في هذه القوى «المعارضة» أوليات

١ - جمانة غنيمات، «لعب في الوقت الضائع»، صحيفة الغد، ٢٣/١/٢٠١١.

٢ - محمود الطراونة، «صرف علاوة العشرين ديناراً نهاية الشهر الحالي»، صحيفة الغد، ٢٣/١/٢٠١١.

٣ - أحمد أبو خليل، «عن إطلالة الشيخ والوزير»، صحيفة العرب اليوم، ٢٢/١/٢٠١١.

٤ - جمانة غنيمات، أعلاه.

٥ - صحيفة الغد، ١٧/١/٢٠١١ و ٢٩/١/٢٠١١، وصحيفة العرب اليوم، ٢٢/١/٢٠١١.



محاولة لفهم ما يحدث الآن وهنا

□ هادي دانيال

وهكذا وجد الشعب التونسي نفسه أسير نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي، المرتبط بالمخابرات الأمريكية منذ سنة ١٩٦٨، والذي أعاد صياغة الحزب الحاكم وبقية أجهزة الدولة البوليسية وقوى المجتمع التي أفرغها من أي محتوى نضالي مطلبى أو سياسي ليضبطها جميعاً بعجلة مصالح الغرب وسياساته الاقتصادية والأمنية. فأفضت إجراءات خصخصة القطاع العام إلى خسائر اجتماعية كارثية، ضاعفتها سياسة النهب وتسليط جشع العائلة الحاكمة، ما دفع البلاد والعباد إلى حافة الانهيار الشامل. وما كان بمقدور الرئيس المخلوع وحاشيته مواصلة نخر الدولة وتخريب المجتمع وإفقار المواطنين وقهرهم إلا بتوظيف أجهزة القمع ونشر ثقافة الخوف والابتزاز وبث سموم الرشوة والفساد والإفساد لتوهن مفاصل الشعب وتجلى القهر الاقتصادي بالحوول دون نمو الرأسمالية الوطنية وزهت بقائها نسبياً بمدى ارتباطها بالماфия الكومبرادورية متمثلة في عائلة «الطرابلسي» وغيرها من حاشية النظام وتشعباتها الأخطبوطية.

وإعلامياً، تحولت المنابر كافة إلى أبواب تضليلية اضطرت الشعب إلى الإصغاء إلى قنوات فضائية تبث من قواعد صهيو - أمريكية في الخليج خاصة، تروج للإسلام السياسي والتطبيع مع الكيان الصهيوني في آن معاً (١٩) ساعية إلى أن يضيع الشعب هويته القومية والوطنية.

وتزامن ذلك مع ضرب استقلالية القضاء، ومحاصرة القضاة والمحامين الشرفاء، ومطاردة الناشطين الجاديين في مجال حقوق الإنسان، وتدجين المثقفين، وإشاعة منظمات صورية تحت عنوان «المجتمع المدني»، وتغليف ذلك بخطاب ديمagogي حول «دولة القانون والمؤسسات والديمقراطية وحوار الحضارات والتسامح والوسطية...» إلخ.

بموازاة ذلك كله، كانت رحم الشعب تحتضن جنين الغضب القادم، أعني مئات الآلاف من الشباب الجامعي العاطل عن العمل، والواعي بمعاناته وأنسداد آفاقه، والرافض لتوظيف بلاده في سياسات صهيو - أمريكية تجلى بعضها في التطبيع السياسي والاقتصادي والثقافي والإعلامي والأكاديمي المعلن وغير المعلن مع إسرائيل.

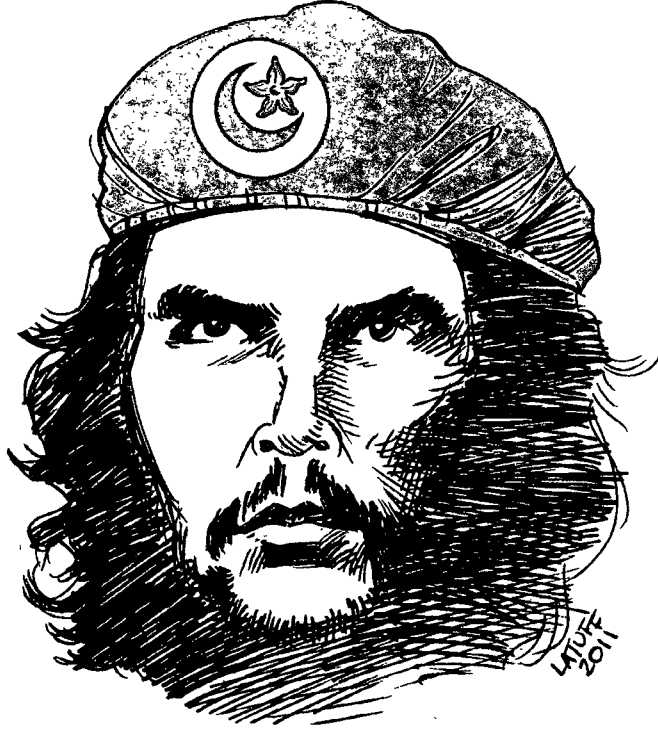
وبعد أن ينس الشباب، الذي ذاق شتى أنواع القمع والتهميش خلال دراسته الجامعية وإثر تخرجه، من الحلول التي طرحتها على نفسه مثل «الحرقان» بأجساده الفعمة حيوية إلى شواطئ أوروبا، بات ظهره إلى الحائط، فاضطر إلى حرق الجسد العاجز المكبل المهان احتجاجاً تراجمياً معبراً عن نفاذ صبر هذا الشعب الحليم ورفضه التكيف مع أشكال الخسني والإذلال

هكذا وضعت أشكال الضغط القاهر تونس على حافة بركان كامن كانت عربة خضار الشاب محمد بوعزيزي صاعقه المفجر. فتولد السيل الجارف من قطرة أفاضت كأس القهر، واكتمل جنين الغضب لنشهد ولادته الطبيعية في شوارع البلاد، بعيداً عن أشكال الولادات القيصرية الشائنة التي شهدتها دول عديدة بتدخلات الجراح

قبل ثلاثة عقود ونيف شهرت الإمبريالية أسلحتها الصهيو - أمريكية / الاستخبارية والإعلامية والعسكرية لتجرّد الشعوب (العالماتية خاصة) من رافعتها النضالية المتمثلة تحديداً في الإيديولوجيا الماركسية والقومية اليسارية كي تترك فراغاً حاولت الإيديولوجيا «البديلة» الليبرالية المتوحشة والأصولية الدينية التي لا تقل توحشاً (اليهودية الصهيونية، والمسيحيون المحافظون الجدد، والإسلام السياسي) أن تملأه. وانتشرت في أوساط النخب الفكرية والثقافية معروفة «انهيار الإيديولوجيا» المشبوهة عشية انهيار الاتحاد السوفياتي وغداته.

وفي عالمنا العربي أفضت المعطيات الجديدة إلى طلاق انتهازي بائن بين الفكر القومي وصيغته اليسارية ليعلن زواجاً براغماتياً منافقاً مع الإسلام السياسي بذريعة الانتباه فجأة (وبعد نصف قرن تقريباً!) إلى مكونات الهوية القومية. ولم يكن اليسار أقل اندفاعاً في هذا الاتجاه، إذ توزعت رموزه بين النكوص إلى الليبرالية بمراجعتها الغربية الأوروبية والأمريكية وبين الارتداد إلى التموثق دينياً وطائفيًا وعرقياً. وقد شمل ذلك النخب والقوى في «المعارضات»؛ كما شمل الأنظمة الحاكمة بشعارات قومية (وكالحملة الإيمانية التي تبناها نظام صدام حسين قبل انهياره).

وفي هذا المناخ الدولي والعربي الذي اصطخب بشعارات العولة الاقتصادية والليبرالية الثقافية وتصدير الديمقراطية السياسية، تحكمت دوائر الاستخبارات الغربية (ولاسيما الأمريكية) بمصائر الشعوب والدول في أوروبا الشرقية ودول العالم الثالث لترفع عملاها الأبرز والانشط إلى سدة الحكم من بولونيا إلى تونس وغيرها. وفي الوقت نفسه تقشّرت تيارات الإسلام السياسي، المراوغة منها والمتطرفة، لتكون ذرائع تدخل أجنبي في دول مستهدفة ويتراد إسقاطها في الشباك الصهيو - أمريكية بغية تقسيمها إلى كيانات هزيلة على أسس دينية وعرقية، كما حصل ويحصل في العراق والسودان ولبنان واليمن وفلسطين ومصر وغيرها.



ملصق من وحي ثورة تونس غيفارا التونسي (كارلوس لُطُوف)

علي، والتي أظهرته متمردًا على واشنطن ومارقًا على من أوصلوه إلى سدة الحكم، ذلك أن المضخمين لهذا الدور يزعمون أن تسريب تلك الوثيقة كان مُتعمدًا لنشر الرعب في تلك الأنظمة التي لا تنشط كما ينبغي في خدمة المصالح الصهيونية - أمريكية، انطلاقًا من أن ماخذ واشنطن على بن علي أنه انشغل عن خدمة المصالح الأمريكية بخدمة مصالح زوجته وعائلتها التي كانت تلقى دعمًا من باريس في سياق التجاذب الفرنسي - الأمريكي حول تونس ودول المغرب العربي كافةً ولئن كان هذا التوظيف المشبوه لبعض وثائق ويكيليكس يؤكد اندراجها في مخطط لخدمة الأهداف الأمريكية والإسرائيلية، إلا أن تصريحات نتنهاو تبدد الزعم في أن الرئيس المخلوع تخلى لاحقًا عن خدمة المصالح الصهيونية - أمريكية، ناهيك بأن نصيحة واشنطن لبن علي عن زوجته وعائلتها تعود إلى سنوات قبل اندلاع الثورة النظيفة والبرية من أي عامل خارجي مؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلى العكس من ذلك، فإن القوى الخارجية تنظر بتطير إلى هذه الثورة وتحاول - عبثًا إن شاء الله والشعب - حرقها عن مسارها والحوول دون تحقيق أهدافها.

وبوضوح أدق، فإن خصوصية هذه الثورة تنبع من تراث الشعب التونسي النضالي، السياسي والثقافي والنقابي والشعبي بدءًا من ابن خلدون وصولاً إلى محمد بو عزيزي مرورًا بعبد العزيز الثعالبي والطاهر الحداد وأبي القاسم الشابي ومحمد علي الحامي وغيرهم، ومن كون هذا الشعب ذا حساسية عالية إزاء كرامته وحرية وإنسانيته. ولهذا كله انتفض على هذا النحو عندما بدأت آلة القمع والقهر والإذلال تمس جذوره الخضراء وتنبس عروق الحياة فيه .. هذه الجذور التي يبست للأسف في مجتمعات عربية عديدة.

تونس

هادي دانيال

كاتب سوري مقيم بتونس

الأمريكي وأدواته الصدئة. وانبثق نور الثورة من حريق الأجساد المقهورة، ليضيء تونس بأسرها. وبالتالي وجد الشعب نفسه يُعيد الاعتبار إلى الإيديولوجيا/منظومة قيمه وتطلعاته النبيلة، بتجلياتها المختلفة، لتعلن نفسها من خلال مدّ تأطيري لهذه الحركة العفوية العظيمة، تطفو عليه مؤقتًا أشكال حزبية وتنظيمية شتى، طارحة نفسها قوارب نجاة في هذا الفيضان الشعبي العامر للابتعاد بالثورة عن تخوم الفوضى. إلا أن الرهان الحقيقي يبقى على القوى الحية للصيقة بحركة الشعب العفوية منذ كانت حالة جنينية، وعلى ما تبتدعه هذه الحركة في صيرورتها من أشكال تنظيمية تعبر عنها بصدق.

ولكن يجب أن لا نستخف بالأخطار المحدقة بهذه الثورة التي بقدر ما هي مصدر أمل لشعوب المنطقة فإن أنظمة قريبة وبعيدة لن تدخر جهدًا لاحتوائها والغدر بها بغية إجهاضها. والخطر الأكثر قربًا يأتي من قوى غريبة، فرنسية وأمريكية تحديدًا، تحاول تجاذب الثورة وحرّف مسارها الوطني باستخدام قوى محلية موجودة داخل الدولة وداخل المشهد السياسي قبل ١٤ جانفي ٢٠١١، أو وافدة من المنافى الغربية وفي هذا السياق يتنزل تضخيم دور الوثيقة التي سر بها مركز «ويكيليكس» الإلكتروني، بشأن الرئيس السابق زين العابدين بن



خواطر عن تونس بعد الانتفاضة

□ رشاد أبو شاور

تونس ١٩٧٣

برزت فيه. وكان صاحب الموقف الأبرز، نقابياً وسياسياً، هو الصديق الكبير الدكتور سهيل إدريس، الذي انحزرت إلى موقفه وتبعته في مغادرة القاعة. وكنت الوحيد من الوفد الفلسطيني الذي أعلن انحيازه^(١).

تونس ١٩٧٧

في ذلك العام عُقد المؤتمر الثاني للاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين في تونس. وكانت تلك هي زيارتي الثانية لها في المؤتمر تمكّن الكتاب والصحفيين الفلسطينيين المعارضون لنهج التسوية من الانتصار ديمقراطياً، واستحوذوا على الأمانة العامة التي اجتمعت وانتخب الأستاذ ناجي علوش أميناً عاماً، والصحفي الكبير حنا مقبل أميناً للسرا. وكنت أحد الذين انتخبوا لعضوية الأمانة العامة.

تلك كانت واحدة من أبرز معارك الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في مواجهة الانحراف، والهيمنة على الثقافة الفلسطينية، وتكريس المتف الفلسطيني مزوراً وخادماً لنهج سياسي أودى بقضيتنا إلى ما آلت إليه من تردّ وخراب. وكانت تونس، من جديد، مسرحاً لهذه المعركة.

تونس ١٩٨٢

بيروت حوصرت. صمدت واستبسلت. لكنها خُذلت عربياً رسمياً، وآلت المفاوضات إلى اتفاق مع أمريكا على خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية إلى بلاد عربية بعيدة عن فلسطين (باستثناء سورية).

قبل توزيع القوات الفلسطينية، عُقدت اجتماعات، واستمّزج كوادراً الثورة في أي المنافي يودون التوجه إليها، فاخترت التغريبة البحرية التونسية، رغم التحذير بأنها ستكون رحلة خطيرة، إذ ستستمر سبعة أيام. بقينا ستة أيام في البحر، وفي فجر اليوم السابع تهادت السفينة «سولفرين» وهي تدخل ميناء بنزرت. وبدأنا نرى مشهداً لا يغيّب من الذاكرة: حشوداً هائلة متداخلة، تبدو جسداً واحداً، وصوتاً واحداً هادراً، يدوي ويمسح بأنفاسه الحارة آخر خيوط الليل.

جموعٌ تونسية وفدت من أرجاء البلاد كافة لتستقبل الفلسطينيين، وتُشعرهم أنهم ليسوا غرباء ولن يكونوا غرباء في تونس ووسط تلك الأجواء أصررنا على أن نهبط لنلتقي بشعب تونس، ورفعنا كلاًشكوفاتنا، معلنين أننا نرفض الهزيمة

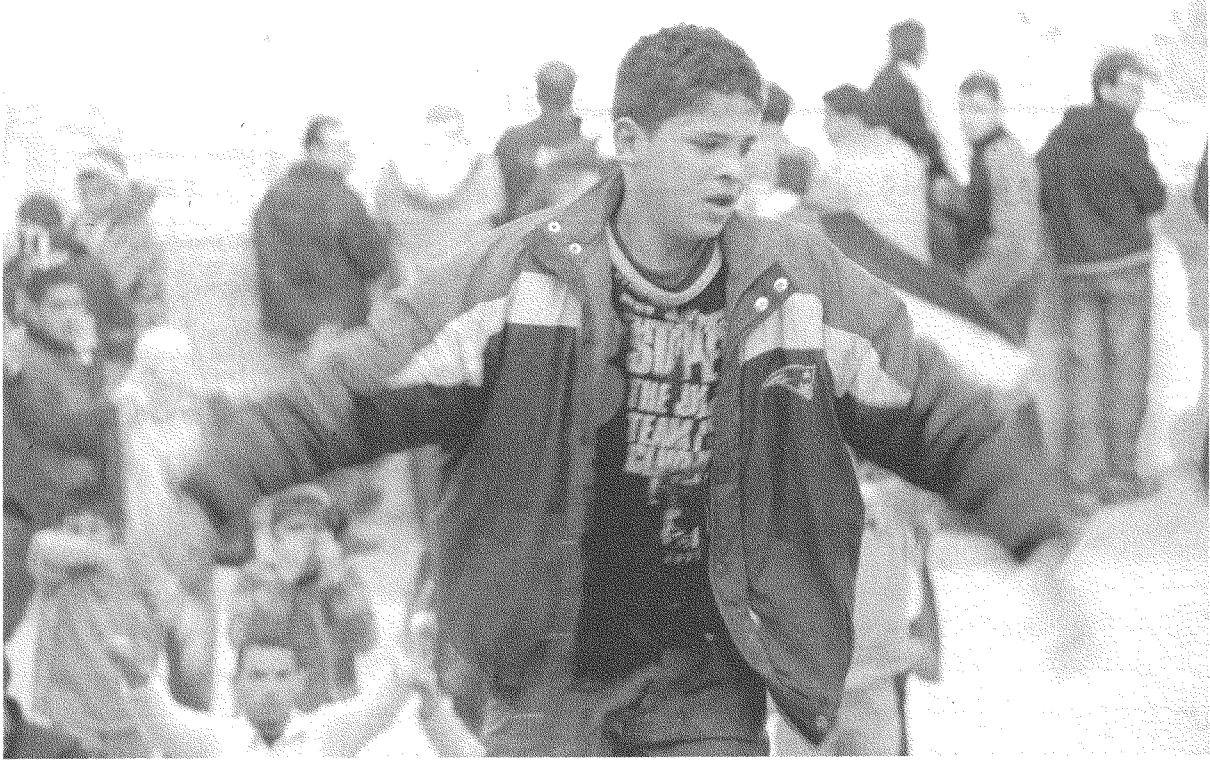
في آذار من ذلك العام التقيت بتونس الخضراء. كانت تلك أول مرة أزرور فيها بلداً عربياً مغاربياً. والمناسبة هي انعقاد مؤتمر اتحاد الأدباء العرب لأول مرة في بلد مغاربي.

فرحة اللقاء في قاعة الاستقبال في مطار تونس، والفضوى المحببة التي أشاعها أعضاء الوفد العربية القادمون من مصر ولبنان (الوفدان اللبناني والفلسطيني) وصلاً معاً من بيروت على الطائرة نفسها)، وشعادة الكتاب التونسية بالحدث لأن المؤتمر ينعقد في بلدهم وهم أصحاب السبق: تلك لحظة لا تُنسى.

تنقلنا في ربوع الديار التونسية، من العاصمة تونس إلى القيروان العريقة، فسوسة، فبنزرت التي زرنا مقبرتها حيث مئات الأضرحة لشهداء سقطوا في مواجهة الاستعمار الفرنسي. الرئيس التونسي آنذاك، المجاهد الأكبر (هكذا كان يصف نفسه ويلقب إعلامياً)، خطب في الوفود، مروّجاً لأفكاره، ولا سيما لمبادئه السياسي، «خذ وطالب». وهاجم الرئيس جمال عبد الناصر. ولم يغب عن باله أن يلوم الفلسطينيين الذين رموا موكبه بالحجارة والبنادق في مخيم عقبة جبر، أحد مخيمات أريحا. بعد عودتي إلى بيروت كتبت مقالة بعنوان «تونس خضراء.. ولكن!» والاستدراك كان رداً على بورقبيبة وخطابه السياسي؛ فحضرته تونس تنتقص من بهائنها هيمنة سي الحبيب بورقبيبة وحزبه الواحد!

نشرت المقالة في عدد خاص أصدرته مجلة الأداب حول المؤتمر ووقائعه والخلافات التي

١ - تعليق الأداب كان وفد اتحاد الكتاب اللبنانيين إلى المؤتمر قد قرّر إثارة موضوع الاعتقالات والضيم التي طاولت كتاباً ومثقفين، ولاسيما في مصر والبحرين والسعودية، واقترح رئيسه (سهيل إدريس) «ميثاق شرف» يتعهد بموجبه الاتحاد العام للأدباء العرب بشجب الإرهاب الفكري لكن حين طرح «الميثاق» على التصويت سقط لكون أكثر الاتحادات تابعة للسلطة فانسحب الوفد اللبناني من المؤتمر، وتبعه عدد من المثقفين العرب للتفاصيل، راجع سهيل إدريس، في معترك القومية والحرية (بيروت دار الأداب، ط ٢، ١٩٨٢)، ص ١٦٦ - ١٧٦



ترفرف روجي هذه الأيام في سماء تونس، تحيي مدنها، وقراها، وفتياتها، وتنشد مع أهلها الشجعان: «إذا الشعب يوماً...»

هئي للطفاء وأعداء الأمة. فها هي البشارة تأتي من تونس، من حيث لم يتوقع. نعم، شعب تونس يُعلم، ويُلهم، ويعيد إلى ملايين العرب قيمتهم.

❖ ❖ ❖

ترفرف روجي هذه الأيام في سماء تونس، تحيي مدنها، وقراها، وفتياتها، وفتياتها، وتنشد مع أهلها الشجعان: «إذا الشعب يوماً...»

تونس اليوم خضراء خضراء. فما كان يشوه خضرتها، ويغمر نفوس أهلها بالحزن والقهر، قد زال. وها هي خضرتها تفيض على بلاد العرب، فتلهمهم، وتبرهن على أن شجرة الروح، روح الشعب، تبقى خضراء رغم عسف الطغاة، وتجريهم لأهل البلاد، لزارعي النخيل والزيتون، لحبي الحياة إلى حد الاحتراق وهو احتراق يعقبه انبعاث نعيشه في تونس، ويمتد إلى كل بلاد العرب

أتابع ليل نهار مجريات الثورة التونسية، بفرح وقلق؛ فأنا أعرف حجم التحديات، وأتوقع ضراوة المؤامرات التي تُدبر من أطرافٍ عربيّة مرتعية، وأمريكيّة وصهيونيّة هالتها ثورة شعب تونس، ولذا ستعمل على الالتفاف عليها، ومحاصرة رياحها للحيلولة دون اكتساحها نظم حكمٍ بالية تابعة.

❖ ❖ ❖

واليوم، بعد كل تلك السنين على كتابة مقالتي «تونس خضراء ولكن...» ها أنا ذا أردد مع الذين أمنوا بالجماهير رغم حالة الانكسار التي انكسرت تونس خضراء خضراء. والعقبى للبلاد العربيّة التي صحرها الفساد وأجهزة القمع المجرمة.

عمان

رشاد أبو شاوور

كاتب فلسطيني.

والغربة، وأننا بينادقنا سنواصل كفاحنا حتى نعود إلى فلسطين وتعود إلينا.

انتقلتُ وزميلين إلى فندق في العاصمة. وفي ظهيرة اليوم التالي توجهنا إلى مطار تونس، ومن ثم إلى دمشق، لا لأنّ الأسرة هناك فحسب، بل لأنني وأخريين كنّا على يقين أنّ المعركة ستواصل على أرض لبنان لكنس الاحتلال الصهيوني ومواصلة معركة تحرير فلسطين.

في العام ٨٨، غادرتُ إلى تونس، حيث مكثتُ مع أسرتي حتى العام ٩٤. وفي تونس تنقلتُ من مدينة إلى مدينة، ومن جامعة إلى جامعة، وتعرفتُ على روح الشعب التونسي: حبه لوطنه، انتمائه لأُمَّته، تحسسه لمأساة شعب فلسطين، وتقديسه لفلسطين.

واليوم أسعدني أن ترتفع أصوات شعراء تونس ملبيةً نشيد الشابي: «إذا الشعب يوماً أراد الحياة/ فلا بد أن يستجيب القدر.» من جسد شابٍ بسيط، ممتلئٍ بالكرامة والعنفوان، انطلقت الشرارة التي أضرمت النار في دولة الطغيان. وها هي تمتد إلى كل بلاد العرب، حيث النظام العربيّ المستنسخ، المستنسخ، المستنسخ.

شعب تونس أعاد الاعتبار إلى الجماهير العربيّة فهي ليست كمًا مهملاً، وهي لم تستسلم كما



تونس، مصر...
الامة العربية تدق باب الحرية

الإحراق، السرّاق، التدوين، فلسطين، وأمور أخرى

□ إلياس الماجري

تهافت الإعلام الرسمي والأجنبي على توصيف الثورة التونسية وتسميتها. لنجزم بدءاً أنها ليست «ثورة الخبز» ولا «الجاثين» أو «المضطهدين»، ولا هي حتماً «ثورة الياسمين». إنها ثورة النخوة والكرامة. إن إصرار العامة على هذه التسمية إصرار واضح على الجانب الإيجابي للثورة وتشبث بمبادئها الأصلية. فمحمد البوعزيزي اصطبغ على البطالة، وتحمل الخصاصة، ورضي أن يعمل بائعاً متجولاً بالرغم من حيازته شهادةً علياً... ولكنه أقدم على إحراق نفسه حين صفعته إحدى المسؤولات الحكوميات في مقرّ الولاية لقد كان الاحتراق ردّ النفس الكريمة المكابرة الأبية. أما إصرار وسائل الإعلام والأقلام المأجورة على غير ذلك فأصرارٌ غير بريء على تجريد هذه الثورة الاجتماعية من معانيها وعزلها عن مكمونها الأخلاقي العميق. ليست هذه الثورة ثورة راع، بل ثورة عظماء. وكما فيها الخلق والابتكار، فإن فيها من العزة والكرامة لمائراً وغيراً لكل الجماهير في شتى أصقاع العالم.



كان الشعار الذي انطلقت منه الثورة واكتست به مشروعيتها هو «التشغيل استحقاق يا عصابة السراق». ولكن من هي بالضبط عصابة السراق؟ أين تبتدئ وأين تنتهي؟

لا تقتصر عصابة السراق على بن علي وعائلته وأنسابه، بل تتجاوزهم إلى كل حلفائهم ممن نهبوا ثروات البلاد شركات متعددة الجنسيات، ومُستثمرين أجنب، وقوى خارجية تهيمن على السوق فتسطر الخطوط العريضة لاقتصاد الدولة. الإجماع واضح لدى الجماهير التونسية على أن الخلل لا يكمن في الرئيس المخلوع وذويه وحدهم، بل في سياسة اقتصادية تابعة وعميلة أقصت السواد الأعظم من المجتمع وأسقطته عن برامج التنمية، حتى صار يحلو للبعض تشبيه تونس بالبلد الذي لا يروق إلا للأجنبي إن شعار «السراق» شامل وراديكالي في إدانته، إذ يسقط ورقة التوت عن نظام اقتصادي عالمي كامل، ويفضح وحشية الإمبريالية أوليس تهميش أهالي سيدي بوزيد والقصرين وتالة شرطاً من شروط تغلغل العولمة، وتواصل الخصاصة، وانتعاش رؤوس الأموال الأجنبية؟

إن عصابة السراق تبدأ من قرطاج وتنتهي في تل أبيب ومناهاتن. ونحن لم ننتظر طويلاً حتى يأتينا اليقين، إذ سرعان ما انطلقت مظاهرات في إسرائيل تساند الرئيس المخلوع، وعجّلت واشنطن في الائتلاف مع «مقربيه» لتشكيل حكومة مؤقتة (موقوتة) في وقت قياسي.

هذا ما استوعبته الجماهير، ولم يستوعبه الكثير من «النخب السياسية». الجماهير صارت أكثر حزماً وصرامة وراديكالية من الأحزاب والمنظمات

الآ يحملنا التفكير في ما قام به محمد البوعزيزي على استحضار «الفنّ الجسماني» (البادي أرت)؟

فنأنو هذا النوع (أمثال ميشال جورنيك وجينا بين) كانوا يحتلون الساحات والشوارع لتعذيب أجسامهم وتشويهها وجرحها ووخزها، على مرأى من المارة وعابري السبيل. وكانت نصوصهم النظرية كثيراً ما تُحيل على قصة المسيح وواقعة صلبه وعذباته أمام الجماهير. إن قراءة مجموعة البادي أرت لرمزيات آلام المسيح تُفيد بأن آلام الجسم هي أكثر ما نستطيع إيصاله إلى الآخر، أو لعلها أداة التواصل بامتياز. إن الجسد، بتأله، قد يُفصح عما يعجز عنه ألف نصّ مستغيث.

إن ما يدعونا إلى استحضار هذا التيار الفنّي عند الحديث عن البوعزيزي ليس مفهوم التواصل عبر وجع الجسد فقط، ولا توظيف الجسد للإفصاح بدلاً من الكلام فحسب، بل دلالة المكان أيضاً. فما معنى أن يختار الفنان الشارع بدلاً من قاعة مُغلقة لعرض إبداعه؟ لعلنا نستطيع اليوم، بتطور المقولات الفلسفية ونصوص أنطونيو نيغري ومايكل هارديت وفتحي المسكيني أن ندرك دوافع الانشغال بالشارع واختياره مكاناً أولى باستيعاب الخلق فاقتحام الفن للشارع نقد صريح لمفهوم «العالم» (الطريق العام)، ولمفهوم «الخاص» أيضاً، عبر ما هو «مُشترك». وما إن الجسد، الذي لم نكن نرى منه غير «مُكثّبة خاصة»، تنضبط في الغالب لقوانين الدولة وتشريعاتها، قد صار مشتركاً، وجعاً تتناقله الجماعات، ويُعبّر سريعاً كالوميض. ولم يعد الشهيد يسكن الضمائر فحسب، بل بات يُسائل الألباب ويناقش المفاهيم ومن هنا تُسمّى عمل البوعزيزي: «الواقعة الإستاطيقية».





الجماهير اقتحمت عهد المقاومة، وما زالت «النُخب» تسعى نحو المراكمة

وشبكات لا ترمي إلى الدفاع عن شرعية السلطة فحسب، بل إلى بثّ أشباه النقاشات والإشكالات الكاذبة أيضاً حول الرجعية والهوية والعرقية واللغة من أجل صرف الشيبية عن مشاكلها الحقيقية وإدماجها في جدلٍ عقيمٍ ومصطنع لكنّ تلك الإجراءات لم تكن لتند العاصفة

إننا، إذ نقول إنّ عصر الإنترنت عصر الديمقراطية الأفقية (لا العمودية المبنية على الانتخاب والنُخب)، فإننا نعني بذلك أنّه عصر «المصطحات» إذا ما اقتبسنا مفهوم جيل دولوز وفيليكس غاتراري. هو عهدٌ بشيرٌ للجماهير، ونذيرٌ للسلطات القائمة على ثنائية «المراقبة والمعاقبة». ولا خيار أمام هذه السلطات الآن غير أن تعيد قراءتها للمجتمع ولجهاز الحكم؛ فهي اليوم في مأزق لا خلاص لها منه بادياً في الأفق. أقول هذا أيضاً رداً على الحكومة «الموقوتة» التي عيّنت «بطلاً فيسبوكياً» ليشغل منصب كاتب دولة لدى وزارة الشباب، وكذلك رداً على القنوات التلفزيونية التونسية التي انطلقت بعيد هروب بن عليّ إلى دعوة بعض المُقربين إليها من «المناضلين الافتراضيين» الفيسبوكيين إلى حصص وبرامج تزعم أنّها تحلّل أطوار الثورة وتوهم المُتفرّج بأنها مُعدّة لـ «تكريم» صانعي الملحمة الافتراضية. لكنّ الجماهير اليوم تعلم أنّ عصر الإنترنت ليس عصر قياداتٍ أو أيّ شكلٍ قديمٍ من الأشكال الهرمية للجماعات، وبالتالي فإنّ النشاط الإعلامي على الفيسبوك لا يحتاج (بل لا يحتمل) هيكله عموديّة وزعاماتٍ وناطقين رسميين. وإنّ كل محاولة لمأسسة النشاط الافتراضي محاولة «بوليسية» للحدّ من التداعي المعلوماتي الحرّ، أو لإغلاق حنفية المعلومات الهدّارة التي نرتوي منها كلّنا في زمن التزييف الإعلامي الموجّه. وللتذكير، فإنّ الفيديووات التي غطت

والجمعيّات الحقوقيّة. ولعلّ أبلغ مثال على ذلك هو الشعار الذي رُدّدته الجماهير أثناء مسيراتها: «اعتصامٌ اعتصامٌ حتى يسقط النظام». الجماهير تجاوزت مطالب «التداول السلمي على السلطة» ومطالب «الحرّيات» و«الديمقراطيات» وأطاحت بالنظام. الجماهير تخلّصت من كلّ فهم عمودي للسلطة. وأضحى لا ترى تصريفاً آخر لشؤون حياتها غير الفهم الأفقيّ. لقد أضحى جلياً أنّها تلقي اليوم بأبصارها إلى ما هو أبعد من أفق الحكومات، والانتخاب، والتمثيل، والدولة الحقوقيّة، وغير ذلك ممّا يمثّل أقصى ما تصبو إليه أحزاب المعارضة. الجماهير اقتحمت عهد المقاومة، وما زالت «النُخب» تسعى نحو المراكمة.



أثبتت الجماهير من خلال هذه الثورة أنّ عصر الإنترنت هو عصر الديمقراطية بامتياز، عصر الإعلام الموازي، عصر المعلومة المُفتنة. وقد تنبّهت السلطة وحلفاؤها في أمريكا وإسرائيل وفرنسا إلى هذا الأمر من قبل، وزرعوا في الفيسبوك وغيره من المواقع الاجتماعية «ميليشيات»

تسعى هاته الديبلوماسيات إلى الركوب سريعاً على الأحداث لفرض حكومة موالية لها. فمعنى أن نكون ذوي سيادة هو أن نفرض سياسة اقتصادية وطنية لا تهمش أصحاب البلاد كي تخدم الأسياد الأجانب؛ ويعني أيضاً أن نكون فخورين بثقافتنا نسعى لتطويرها وتحسينها؛ ويعني أيضاً أن نقول «لا» واضحة وصريحة في وجه الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

لقد تحققت الثورة، ويبدأ اليوم النضال الاجتماعي لحماية مكاسب الثورة، الإيطيقية منها والمادية.

تونس

المقاومة الاجتماعية في سيدي بوزيد والقصرين والرقاب وتالة والمرونة ويو عون كانت مصورة بهواتف أهالي هذه المناطق، وانتشرت انتشار النار في الهشيم بعد أن حملوها بأنفسهم على الفيسبوك؛ وهي الفيديووات عينها التي استخدمتها قناة الجزيرة في تغطية الثورة منذ اندلاعها. وبالتالي فإن أياً من المدونين لا يحق له أن ينسب إلى نفسه دور «البطولة الافتراضية».

إن زمن المدونات والصفحات الاجتماعية لا بطولة شخصية فيه ولا قيادة. وقد أثبتت هذه الثورة أننا نعيش عصر الجماهير، لا عصر الشخص. وفي المقابل، فاجأتنا القنوات التلفزيونية الرسمية في تونس بعد الثورة بتغيير الوجوه وتدعيم المشهد بنساء حسناوات، عوض أن تتغلغل في جهات الوسط والجنوب والشمال الغربي والشرقي لئسند المصدح [الميكروفون] إلى من ظلوا مقصيين منه أكثر من خمسين سنة. هذا المشهد المليء بالنفاق يُدكرنا بمقولة السينمائي السويسري جان لوك غودار. من فيلم «تاريخ السينما» «العذاب ليس نجماً، إذ لا يظهر أبداً في صورة مكبرة».



اليوم، إذ نتابع عن كثب ثورة الجماهير المصرية وغيرها، فإننا لا نرى فيها تواصلاً لما شرعت فيه جماهير تونس فحسب، بل نرى فيها حتمية إستراتيجية للحفاظ على ثورتنا كذلك. إن مخلصنا الوحيد، ربّما، من تركيز الجهات الأجنبية على بلادنا يمر عبر توسع الثورة وانتشارها في كل بلد عربي حتى ليستعصي على الدخلاء حصرها أو تطويقها. نعم، ما أحوجتنا اليوم إلى نضالات كل الجماهير العربية حتى لا تنحصر تونس! وما أحوجتنا إلى الجماهير الفلسطينية في غزة والضفة، بل داخل الخط الأخضر أيضاً، لاستغلال رياح الحرية والاستبسال من أجل إطلاق انتفاضة جديدة، لا ضد الاحتلال الصهيوني وحده بل كذلك ضد قيادات «فتح» ورموزها الحالية المرفوضة شعبياً.

ما تخشاه الديبلوماسيات الأجنبية هو أن تصير بلداننا ذات سيادة، تعبر عن قضاياها بحرية ومن منطلق قناعاتها الوطنية والثقافية. ولذلك

إلياس الماجري

فنان تشكيلي، وشاعر، من تونس.



تونس، مصر...
الامة العربية تدفأ باب الحرية

انتصار إرادة الحياة: لنتعلم من شعب تونس

□ نادر فرجاني

دلالات الفرار

قبل يومين من فرار جلاّد تونس سألني صديقٌ عمّا سيحدث في تونس، فأجبت: «مهما يحدث، فلن تعود تونس ثانيةً إلى ما كانت عليه قبل الأحداث الأخيرة». ولم أكن أدري وقتها بالطبع أنّ شعب تونس سيغيّر تونس، وربما الوطن العربيّ بأكمله، إلى الأبد، ويكتب فصلاً ناصعاً في تاريخ نضال الشعوب العربيّة من أجل الحرية والعدل. وكما قال نابغة الشعر التونسيّ أبو القاسم الشابيّ: «إذا طمّحت للحياة النفوسُ فلا بُدَّ أنْ يستجيبَ القدرُ». لقد فعلها أحفادُ أبي القاسم الشابيّ. تمثّلوا أبياتٍ رائعةً من شعره حرفياً دقوا باب الحرية الحمراءً بدماءٍ عشراتٍ من شهداء الثورة البررة، بدءاً بالشاب العشرينيّ، المتواضع قدره بمعايير الثروة والجاه، ولكن المغمم بالكرامة والإباء، محمد البوعزيزي، من سيدي بوزيد في الجنوب التونسيّ شابٌ جامعيّ، من أسرة متواضعة، فقد الأمل في الحصول على عمل بعد سنوات من البحث، فقرّر أن يسعى وراء رزق عائلته من بيع الخضر والفواكه على عربة يدٍ بسيطة. لم يكن يسرق أو يهبط أو يعيثُ فساداً كالطاغية وعائلته وأعوانه. أحرق نفسه احتجاجاً على فقدان الأمل في حياةٍ كريمةٍ تحت الحكم التسلطيّ المتبجح بـ «المعجزة التونسية»، وعلى هدر كرامته عندما صفعته شرطيةً لمنع من كسب عيشه المتواضع، فأوقد بجسده شرارة الثورة الشعبيّة.

وعندما عبّر الشعبُ، جميعه، عن أنّه، مثل سي محمد البوعزيزي، يريد الحياة بحريّة وكرامة، ولو دفع حياته ثمناً، استجاب القدرُ، وانجلى الليلُ، وانكسر القيّد. بل إنّ شعب تونس أعاد اكتشاف ذاته الأبيّة، وصهرته الثورة في لُحمةٍ جديدةٍ أقوى ممّا كان يُظنّ ممكناً بعد أن ظلّ نظام الطاغية يعمل على تدميرها ٢٣ عاماً، حتى انضمت قوى الأمن إلى المتظاهرين الذين كانت تطلق عليهم الرصاص الحيّ بأوامرٍ من ذلك النظام إلى ما قبل أيّامٍ قلائل. وقد تجلّت تلك اللحمة في مسيرة تونس

«العميقة» التي اندفعت من أعماق البلاد إلى العاصمة، واعتصمت أمام مقرّ رئاسة الوزارة طوال ليل الشتاء القارس، متجديةً حطّرت التجول، ومطالبةً باستقالة الوزارة الموقّعة التي ضمّت أغلبيةً من وزراء العهد البائد. وتكشّف ذلك الاعتصام عن مشاهد باهرةٍ من التلاحم والتكاتف بين التونسيين المعتصمين، رجالاً ونساءً، ومن الترحيب المضياف للوافدين من أهل تونس العاصمة، خصوصاً للنساء الوافدات. فما كلّ هذه العظمة التي أشعلها التوق إلى الحرية وطفق ينفث الأفتدة حباً وأملاً على كامل التراب التونسيّ وفي عموم الوطن العربيّ؟!

إنّه لمن واجب العرب، ولا سيّما القهويين، التعلّم من شعب تونس: فمنّ «لا يُحبُّ صعوبَ الجبال/ يعيشُ أبدَ الدهرِ بينَ الحفرِ»؛ «وإذا ما طمّحت إلى غايةٍ/ ركبتُ المنى ونسيتُ الحذر» والدرس الأول هنا هو خطأ التهوين من شأن الأفكار في صنع حركة المجتمعات والتاريخ، ولو بدت حائلةً أو مبكرةً. ولا ربّ في أنّ الشابيّ، ابن الجنوب التونسيّ أيضاً، لم يكن يتصوّر، عندما سطر هذه الأبيات الملهمة في بدايات القرن العشرين، أنّها ستجد تمثيلاً شبة حرفي لها في بدايات القرن الحادي والعشرين.

والدرس الثاني هو أنّ الطاغية، بعد أن استنفدت كلّ محاولات القمع الباطش ثم التسويف الكاذب، اضطرت إلى الهرب على عجل، بعد أن أذره قادة الجيش، الذي انحاز إلى الشعب ورفض قمع الانتفاضة، بوجوب المغادرة إن شاء الإبقاء على حياته قبل إغلاق المجال الجوي للبلاد بعد ساعاتٍ قليلة. فهرب من نفق سرّي كان قد أعدّه مسبقاً، دليلاً على أنه لم يثق قط بالشعب الذي استبدّ به؛ تماماً مثل أيّ لصٍ دنيءٍ يغادر مسرح جريمة متخفياً عجباً ملهوقاً.

والدرس الثالث هو أنّ الطاغية الهارب بجلده، وربّما بما نهب هو وأهلُه وأعوانه، لم يجد أحداً من ساداته يسمّح له بتدنيس أرضه التي خدّم حكّامها بتفانٍ على حساب شعبه والشعب العربيّ جميعاً، وكان يظنّها ستكون له أرض الميعاد عندما تدور عليه الدوائر. فظلّ يحوم بطائرته هارباً مذعوراً، يتلقّى الرفض تلو الآخر من قبّلاته، حتى «أجاره» وأسرته نظامٌ تسلطيّ آخر يتشدّق بحماية الإسلام ومقدّساته. وجليّ أنّ الحكم التسلطيّ ديدنٌ يعلو على أيّ دين، خصوصاً لو كان الدين ظاهرياً ونفعياً. بل سارعت دول الغرب التي كان يخدمها الطاغية إلى إدانة أفعاله وتجميد أمواله. فهل يفقه باقي الخدم - الطغاة؟

هذه أبرز الدروس أمام الطغاة، والأهم أنّها دروسٌ يتعيّن أن تعيها الشعوبُ المهجورة قد يرى بعض الطيّبي القلوب أنّ الطاغية يستحقّ الشفقة أو المغفرة باعتبار أنّ ما حلّ به من مهانةٍ بعد عزٍّ وسطوةٍ عقابٌ كافٍ. ولكنّ عتاة المجرمين لا يستحقّون مثل هذه المشاعر النبيلة فلن يتوجّ نضال شعب تونس بالنصر الحقيقيّ إلا بالقصاص من التشكيل العصايي الذي تسلّط على البلاد طويلاً بالقهر والإذلال، ويعقابه على هدر حياة الشهداء، وباستعادة ما نهبه من أموال الشعب. وحده القصاص من هذا التشكيل، الذي حكّم أزيد من عقدين بالحديد والنار والفساد، في بلدٍ كان

مؤهلاً لأن يصبح واحةً للتعدي والحرية في منطقتنا، هو الانتصار الحقيقي والنهائي لإرادة الحياة في تونس والوطن العربي. وفي الحكمة: «لا تحتضن تمساحاً ولو جاءك باكياً».

الحكم التسلطي يهدر الحرية والعدل حتى بعد التخلص من رأسه

تذكرنا تجربة تونس بأمر أكدناه في كتابات سابقة: أنه على الرغم من الأهمية المحورية للتسلط الأكبر على رأس ثلثة احتكار السلطة والثروة، فإن الحكم التسلطي يبغي بئى قانونية معيبة ومؤسست سياسية وتنفيذية مختلة يظل لها أثرها المدمر على الحرية والعدل ولو بعد التخلص من التسلط الأكبر، إن لم يجر تصحيحها. وعليه، فإن خطايا الحكم التسلطي لا تنقضي بالتخلص من رأسه، بل يتطلب الانتصار الناجز على هذا الحكم تفكيك بنى التسلط وتدمير مؤسساته الداعمة لأغراضه الخبيثة.

لقد رأينا في تونس أن الطاغية نجح في صوغ بنية قانونية، خصوصاً في الدستور، تحصر الترشح إلى منصب رئيس الدولة في حزبه، بعد أن أفسد الحياة السياسية حتى دمر أي معارضة جادة. كما أنشأ، بالإضافة إلى جهاز الأمن الباطش في وزارة الداخلية، جهازاً خاصاً لأمنه وأمن نظامه، وموَّله بسخاءٍ من أموال الشعب، وسلَّحه تسليحاً لا يقل عن الجيش الذي أهمله عمداً. والتجربة مكررةً بالكامل في غير بلد عربي.

ورأينا أيضاً كيف سلط الطاغية جهاز الأمن الرئاسي هذا على الشعب في أواخر أيامه ليُعمل التخريب، وليؤجج الشعب حتى قبل أن يهرب، بحيث يدعي حصول ثورة مخزبة حاول زوراً أن يضيف عليها فزاعة التيارات الإسلامي، الذي كان يتفاخر بأنه سبق أن أباده، كي يستدر تعاطف أسياده في الغرب وأقرانه في المنطقة، بينما كان هو وأعوأه وراءها، تخطيطاً وتنفيذاً. ورأينا كيف ألقى القبض على رأس هذا الجهاز وعشرات من أعوانه، وهم يفرّون إلى بلد حكم تسلطي مجاور، بسيارات باهظة التكلفة. ومع ذلك استمرت قوات الحرس الخاص، المتمركزة في القصر الرئاسي، في منازعة الجيش باستخدام الأسلحة الثقيلة لمنعه من بسط الأمن على البلد. لكن الجيش انحاز إلى الشعب ورفض توجيه سلاحه إلى صدور المواطنين

ومن هنا كان احتجاج الشعب التونسي على حصر إجراءات الإصلاح في نطاق أفراد الحكم البائد ومؤسساته، صنائع الطاغية الفار. وللشعب كل الحق في ذلك: فهذا الأسلوب قمين بجعل الإصلاح الحق بطيئاً ومريراً، إن لم يكن مستحيلًا. إن الإصلاح الحق الذي يفي ثورة الياسمين حق دماء شهدائها يتطلب صوغ دستور جديد وحزمة قوانين تقنن مبادئ الحرية والديمقراطية والعدل عبر جمعية تأسيسية منتخبة انتخاباً حرّاً ونزيهاً من جميع فئات الشعب، تُطرح مشروع الدستور الذي تضعه أمام الاستفتاء الشعبي العام كما يتطلب الإصلاح الحق محاسبة أهل النظام البائد أمام محاكم مدنية نزيهة، وعقاب المجرمين منهم، قبل تشكيل الأجهزة التشريعية والتنفيذية التابعة للحكم الجديد، وذلك بالانتخاب الحر عبر نصوص قانونية واليات تنفيذية تضمن نزاهته. وهذه الجمعية التأسيسية يمكن أن تشكل الانتقال السليم من ثورة شعبية سديمية التنظيم والقيادة إلى بنية مؤسسية للحكم الديمقراطي الهادف إلى ضمان الحرية والعدل والكرامة الإنسانية. ولئن تطلب هذا السبيل السليم بعض الوقت، فمنافعه تستحق التأجيل، في حين قد ينطوي التعجيل بإجراءات إصلاحية شكلية تجري أساساً في إطار البنى القانونية والسياسية للنظام المخلوع، وباستعمال رجالاته، على تكريس بعض آثار الحكم البائد وإهدار غايات الثورة.

من يلحق بتونس على درب الحرية؟

الفقر، كما قال أرسطو، أبو الثورات، والجريمة. ولا ريب في أن مزيج الفقر والقهر الذي تجرعه غالبية الشعوب العربية على يد الحكم التسلطي أشد وطأة من الفقر وحده. وقد فتحت ثورة الياسمين شهية هذه الشعوب للتخلص من الطغاة الجائمين على صدورهم. إذ أصبحوا، وفق تشبيه ونستون تشيرشل البلينغ، كمن يمتطون نموراً لا يطيقون النزول عنها طواعيةً وإلا التهمتهم، فلا يكون لهم من منج إلا إطلاق سيقانهم للريح كما فعل «زين الهارين». وقد صارت النمر جوعى، وملت القهر، وسئقي بالطغاة أرضاً إن هي انتفضت. ومؤخراً ضربت ثورة الياسمين للشعوب العربية المثل في أن الطغاة، مهما بدوا أقوى باطشين، ليسوا في الواقع إلا جبناءً رعاعيد يهربون عند أول بادرة تملل للنمر.

منطقياً، إن، لا بد أن يؤدي تراكم الفقر والقهر في وقت ما إلى انفجار شعبي لكن كل حالة من الانتفاض على الفقر والقهر ستكون لها ملامساتها المحددة وتجلياتها الخاصة.

كذلك ستسعى أنظمة الحكم التسلطي، بعد زلزال ثورة الياسمين، إلى العمل على تأجيل وقوع النازلة قدر الطاقة، وذلك بمحاولة احتواء الغضب الشعبي عبر تخفيف المعاناة عن الجماهير، ولو وقتياً، من خلال تأجيل رفع الأسعار وزيادة الضرائب أو الإبطاء منهما، كما حدث فعلاً في الجزائر والأردن ومصر واليمن. لكن هذه إجراءات مسكّنة لا تقي من عواقب تراوج السلطة الاستبدادية مع الرأسمالية المنفلتة، وهي الآلية الأساسية لإنتاج متلازمة «الفقر والقهر والفساد». ولهذا لن تجدي هذه الاحتياطات قتيلاً في النهاية. فقد كانت إحدى أهم بشارات ثورة الياسمين أن الترسانات الأمنية الضخمة، العامة والخاصة، لا تستطيع الوقوف في وجه هبة شعب يريد الحياة، ناهيك بمنعها. فلقد كان عدد قوات الأمن في ظل الطاغية في تونس أكثر من فرنسا التي يبلغ عدد سكانها ستة أمثال تونس؛ كما أغدق عليها الجالذ المال والعتاد^(١)

١ - وللمقارنة، يبلغ عدد قوات الأمن في مصر مليونين، وتخصص لها ميزانية سنوية تبلغ ٢٠٠ مليار جنيه، بينما يتعلل الحكم بقلة الموارد عندما يشكو الناس من تردّي الخدمات والغلاء وتفشي البطالة والفقر!



لن يتوجَّ نضالُ شعب تونس بالنصر الحقيقي إلا بالقصاص من التشكيل العصابي الذي تسلَّط على البلاد طويلاً بالقهر والإذلال

والفساد)، فإنَّ انتفاضة شعبي الجزائر ومصر وليبيا، وربما اليمن وغيرها، ضدَّ الحكم التسلطي، قادمة لا محالة.

على أننا نلاحظ أنَّ الفقر في مصر والمغرب، وربما اليمن، أشدُّ وطأةً، وأنَّ التفاوت الطبقي أشدُّ حدَّةً. وتكفي هنا مثلاً مقارنةً حال قريةٍ مصريَّةٍ ولو قريبةً من العاصمة، بقريةٍ تونسيَّةٍ في أطراف البلاد، وبمنتجعات الصفوة المحمية في أطراف القاهرة. ثمَّ إنَّ الفساد، المحميَّ رسمياً، في مصر أوسع نطاقاً، وربما أقدر، ممَّا هو تونس؛ كما أنَّ نقص التعليم وقصوره أقدح، والمجتمع المدني أكثر هشاشةً في مصر. ويفاقم من الأثر المدمر للفقر والقهر في مصر الاحتقان الطائفي الذي يتعامى عنه الحكم التسلطي ولكنه أنتج بعضاً من أعنف أشكال التجمهر الاحتجاجي منذ فترةٍ قريبة ويعقد حالة بلدان أخرى أنَّ الجيش يقف وراء متلازمة «الفساد والاستبداد» وفي اليمن، تُفاقم من التوتر الحرب الأهلية الثلاثية الأبعاد (الحكم، والحوثيون، والجنوب)؛ وقد استعر البطش الأمني فيها، بل اعتقلت امرأة ناشطة مؤخرًا.

لكنَّ نظراً إلى مجمل خصوصيات الحالات الجزائرية والمصرية واليمنية، يُخشى أن يكون فقد الأرواح والتخريب، اللذان قد ينجمان عن انتفاضةٍ شعبيةٍ في أيِّ منها، قد يكونان أوسع نطاقاً وأشدَّ إثارةً للرعب ممَّا حدث في تونس. وتشتدُّ هذه الخشية في حالة الجزائر بسبب وضع الجيش في قلب السياسة وتاريخ الصراع السياسي العنيف؛ وفي حالة اليمن بسبب الحرب الأهلية المستعرة.

القاهرة

نادر فرجاني

كاتب من مصر والمقالة كُتبت قبل اندلاع الانتفاضة المصرية.

ولكنَّ لماذا باغتت ثورة الياسمين زبانية القهر، وسبقت البلدان العربية الأخرى المرشحة للثورة الشعبية؟ الإجابة الشافية هي في مجمل الشخصية القومية والتجربة التاريخية التونسية حتى لحظة اندلاع الثورة. ولكنَّ إن أردنا أن نستخلص العوامل الرئيسة فسنوجد في اثنين. الأول هو الانتشار الواسع للتعليم، والأهم ربما هو جودة التعليم؛ وقد ساهم في ذلك رسوخ التقاليد التعليمية الفرنسية، وبعض من خيرة المثقفين التونسيين أمثال المرحوم محمد الشرفي، أستاذ القانون البارز ورئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان ثم وزير التربية لسنوات طوال. والعامل الثاني هو ذلك التاريخ النضالي الطويل والحيوي والفعال لمنظمات المجتمع المدني، ولاسيما النقابية مثل «الاتحاد التونسي للشغل» الذي سعى الطاغية إلى تدميره بجميع السبل – وبدا أنه قد نجح، ولكنَّ إلى حين، إذ ظلت جذوة المجتمع المدني مستعرة تحت الرماد حتى استحضرتها الثورة الشعبية واهتدت بها.

وعلى خلاف ما يروِّج كتاب المتسلط ووعظاء السلطان (الذين انبروا لتأيم الانتحار احتجاجاً من دون أن ينسوا ببنت شفةٍ عن إثم الاستبداد



خريطة أولية للثورة التونسية

□ ياسر منيف

خوفاً من المخاطر التي قد تواجهه. ومع ذلك ظهر عددٌ من حالات المقاومة والتصدي على مدار العقود الماضية.

واليوم أثبت المتظاهرون أنه لا يمكن أي نظام قائم على سياسة التخويف والترهيب الاستمرار إلى ما لا نهاية. إن الحراك الديمقراطي هذا هو بمثابة ولادة جديدة للكثير من المتظاهرين، ساعدهم على تجاوز ثقافة الخوف المتأصلة في داخلهم، وعلى تعلم لغة جديدة اسمها الحرية. أحد الأفلام التي يتم تداولها عبر الإنترنت يصور شخصاً يجاهر بأعلى صوت متحدياً حظر التجول: «يا شعب تونس، لقد أصبحتم أحراراً الآن. يحيا شعب تونس! تخلصتم من بن علي المجرم. لا تخافوا بعد اليوم وارفعوا رؤوسكم...»^(٢) هذا الحدث يُظهر أن هروب بن علي بدل الخيال الشعبي بشكل جذري، إذ اكتشف التونسيون هشاشة النظام القائم على الترهيب وتاليه الفرد. ووفقاً لهذا المبدأ، فإن كل مواطن يوالي الحاكم ويصدق «شعارات النظام البالية وأفعاله الفارغة»^(٣)؛ لكن حين تهتز العلاقة بين الحاكم والمواطن ينهار النظام بشكل كامل.

فحين أطلق الناس العنان لرغبتهم في التغيير، وأطلقوا حناجرهم في شوارع تونس، وواجهوا الدبابات بصدورهم العارية، غدت هذه البطولات الفردية بمثابة الشرارة التي حولت الأحداث المتفرقة إلى ثورة على صعيد الوطن ككل. وخلال أسابيع قليلة استطاع المتظاهرون إزاحة ثلاثة وعشرين عاماً من القهر. وبذلك أصبحت الثورة التونسية، التي فجأت الحزب الحاكم، أحد أسوأ الكوابيس التي تقض مضاجع الحكام العرب. ولم تمتلك القوى المعادية للثورة في تونس القوة اللازمة أو الوقت الكافي لإنقاذ نظام بن علي.

بعد فرار بن علي، حاولت الحكومة التونسية الحالية بقيادة محمد الغنوشي إحياء النظام القديم، مع صعوبة ما تتطلبه هذه المهمة. ولتحقيق ذلك قد تلجأ الحكومة إلى الأساليب البوليسية والأمنية المعهودة، بالإضافة إلى محاولة تجنيد طبقة جديدة من المثقفين التقليديين للعمل إلى جانبها. وفي هذا الإطار قد ينشأ بعض التوتر بين طبقة رجال المال المسيطرين على الاقتصاد، والجيش، إلا أن الطرفين سيحاولان الوصول إلى توافقٍ ما للحفاظ على السلطة. كما أن الطبقة الحاكمة ستسعى إلى خلق تحالفاتٍ جديدةٍ مع بعض عناصر المعارضة التونسية لتدعيم هيمنتها على السلطة. ولعل التحدي الأكبر بالنسبة إلى العناصر اليسارية والراديكالية، في المرحلة الراهنة، هو الوقوف في وجه

قبل شهرين أُجبر بن علي على مغادرة تونس، وسارعت وسائل الإعلام الغربية إلى مقارنة الثورة التونسية بالثورات الأوروبية. ونظراً إلى عدم وجود سوابق، فقد لجأ بعض المثقفين إلى وصف الانتفاضة التونسية بأنها من نتاج الثورة الفرنسية.^(١) بيد أن هذه المقارنة ليست مضللة فحسب، وإنما أوروبية التوجه أيضاً: فهي تفترض أن الثورة التونسية مطابقة للنموذج الأوروبي من الثورات، مع فارق زمني يقارب القرنين.

ولكن إذا كانت هذه المقارنة بعيدة عن الواقع، فكيف يسعنا أن نقارب الثورة التونسية؟ أقترح أن يتم ذلك من خلال ثلاثة أبعاد: اجتماعي - ثقافي، واجتماعي - اقتصادي، وجيوسياسي، بدلاً من مقاربتها وحدة متجانسة. إلا أن مقاربتني لا تعني أن هذه الأبعاد مستقل وأحدها عن الآخر بشكل تام. غير أن كل حلقة تمثل واقعاً اجتماعياً قائماً بذاته؛ فبمقدور الثورة مثلاً أن تنجح على الصعيد الثقافي - الاجتماعي بغض النظر عن نتائج الثورة الاقتصادية الاجتماعية

الثورة الثقافية - الاجتماعية

أحدثت الثورة التونسية تغييرات جذرية في المجال الثقافي، إذ يبدو أن نظرية الخوف وثقافة العنف اللتين قام عليهما هذا المجتمع الاستبدادي قد تصدعتا اليوم. وكانت الحكومة قد استخدمت أشرس أساليب التعذيب والترهيب، وأغرقت الفضاء العام بصور رموز النظام، من أجل إبعاد المواطن عن مجرد التفكير في دخول ذلك الفضاء

1 - Jean Tulard, "The Year 1789 of the Tunisian Revolution: Interview with Jean Tulard, Historian of the French Revolution by Benoît Vitkine," *Monthlyreview.org*. Jan 22, 2011. <http://mrzine.monthlyreview.org/2011/vitkine220111.html>

2 - "A Tunisian celebrating freedom [SUBTITLE]." *Youtube.com*. Feb 9, 2011. <http://www.youtube.com/watch?v=B8v42UkDB9Y>

3 - Lisa Wedeen, *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria* (Chicago: The University of Chicago Press, 1999), p. 152.



لا يمكن أيّ نظام قائم على سياسة التخويف والترهيب الاستمرار إلى ما لا نهاية

وينظام بيروقراطيّ عديم الكفاءة؛ بالإضافة إلى فرض قبضةٍ حديديةٍ مدعومةٍ من نظام بوليسيٍّ أمنيّ.

إذا عدنا قليلاً إلى الوراء تبين لنا أنّ تاريخ تونس الحديث قائم أساساً على ظهور النظام النيوليبراليّ الذي نراه اليوم. فبعد الاستقلال عام ١٩٥٦، قام الحبيب بورقيبة بتبنيّ برامجٍ إصلاحيةٍ برجوازيةٍ تتمثّل في إقامة اقتصاد قائم على تحقيق النموّ اعتماداً على الصادرات واحلال الواردات. وعلى مرّ السنين حاولت الطبقات العاملة مواجهة هذه السياسات المحقفة، وتعمّقت الفجوة بين هذه الطبقات وأصحاب رؤوس الأموال^(١) حتى بلغت ذروتها سنة ١٩٧٨ خلال الإضراب العامّ الذي قاده الاتحاد العامّ للشغل، والذي تصدّى له الجيش وأسفر عن عدد كبير من الضحايا.^(٢)

في الثمانينيات والتسعينيات، قامت الحكومة بخصخصة التعاونيات الزراعية التي تملكها، فأدّى ذلك إلى إلحاق الضرر بصغار المزارعين لمصلحة كبار الملاك ونتيجةً لهذه السياسات انطلقت عدّة انتفاضات جوع في الثمانينيات، فاضطرت الحكومة إلى تخفيض أسعار بعض السلع. في العام ١٩٨٦ قامت الحكومة بإعادة هيكلة الاقتصاد عن طريق الخصخصة، وتخفيض النفقات الحكومية وكلفة العمالة، دافعةً الطبقات العاملة إلى المواجهة. وفي هذا الإطار برز دور بن عليّ في التصديّ لهذه التحركات لمنعها من الوقوف في وجه سياسته النيوليبرالية. لكنه لجأ إلى الخداع من خلال اعتماد خطاب «إصلاحيةٍ

محاولات خلق فرقة في صفوفها، والتصديّ لعملية الجذب والاستدراج التي قد يتعرّض لها كوادرها من قبل الطبقة الحاكمة

الثورة الاجتماعية - الاقتصادية

البعد الثاني للثورة التونسية هو البعد الاجتماعيّ - الاقتصاديّ فعلى امتداد عقدين من الزمن، أدّت السياسات الاقتصادية الليبرالية القسرية التي قادها الحزب الحاكم إلى إقصاء جزء كبير من الفئات الاجتماعية. وقد أسهم ذلك إسهاماً أساسياً في إلغاء الطبقة الوسطى، التي كانت تلعب دور الطبقة العازلة المانعة للصدام في حال الأزمات بين الطبقة الحاكمة والطبقات المهمّشة، فتعمّقت الفجوة بين الأغنياء والفقراء. بمعنى آخر، تمكّن بن عليّ من خلال السياسات الاقتصادية التي انتهجها من إقامة تحالفات بين طبقاتٍ متناقضةٍ داخل صفوف المعارضة؛ كما أحاط نفسه بطبقةٍ من البرجوازية التجارية الغنية،

Richard Seymour, "The Rise and Fall of Ben Ali," [socialistworker.org](http://socialistworker.org/2011/01/18/rise-and-fall-of-ben-ali). Jan 18, 2011. <http://socialistworker.org/2011/01/18/rise-and-fall-of-ben-ali>

Clive Bradley, "Tunisia: Behind the "Jasmine Revolution",," [workersliberty.org](http://www.workersliberty.org/story/2011/01/22/tunisia-background-and-prospects). Jan 22, 2011. <http://www.workersliberty.org/story/2011/01/22/tunisia-background-and-prospects>

صياغة بعض نظريات المحافظين الجدد، كمحاربة الإرهاب، واستخدامها ضد معارضيه. والمأمول أن تتمكن الانتفاضة التونسية (المصرية) من وضع حدّ للزحف الاستعماريّ الجديد

أمهرست (ماساتشوستس)

ديمقراطيّ» لتدمير سياساته وتدعيم سلطته: ففي بداية التسعينيات، شجّع العمل النقابي، إلا أنه في الوقت ذاته قاد حملة مسعورة ضد الشيوعيين والإسلاميين على حدّ سواء. بيد أنه في السنوات التي تلت أقرّ سياسات أكثر عدائيّة ووحشيّة أدت إلى تقويض نظامه وزيادة نقمة الطبقات الغاضبة.^(١)

في النهاية لا يمكن فصل الثورة التونسية عن الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت عام ٢٠٠٧. فبسبب هذه الأزمة دفعت الطبقات الشعبيّة، من عمّال وفلاحين، وقطاعات كبيرة من الطبقة المتعلمة، الثمن الأكبر. على صعيد آخر، لا يبدو أنّ هذه الأزمة ستعمّق بسبب السقوط المدويّ لبن عليّ؛ فقد تقوم تحالفات جديدة بين بقايا العهد البائد والطبقة البرجوازيّة وبعض الجماعات الإسلاميّة مثل حركة النهضة وجزء من النخبة المثقفة لحلّ أزمة الشرعيّة التي تواجهها الطبقة الحاكمة وقد تلجأ هذه الطبقة إلى تقديم عدد من التنازلات لجماعات مهمّشة.

وفي السياق نفسه، فإنّ بعض الجماعات الثانويّة ستحاول إعادة تنظيم صفوفها وخلق تحالفات جديدة. وقد تضطرّ بعض قطاعات الطبقة العاملة (من عاملين وعاطلين عن العمل) وبعض الحركات الاجتماعيّة إلى إعادة تقييم مواقعها ودراسة الواقع الحاليّ، في محاولة لتبيان مواطن ضعف التحالف النيوليبراليّ الجديد من أجل التصديّ له ومنعه من تدمير الثورة.

ثورة جيوسياسيةّ

أخيراً يمكن تحليل الثورة التونسية على المستوى الجيوسياسيّ فتونس في ظل بن عليّ بلد مستقلّ من الناحية النظرية فقط، لا من الناحية الجيوسياسيةّ (وقد لا تكون البلد الوحيد على هذا الصعيد). فعلى الصعيد الخارجيّ، شكّلت تونس قاعدة للسياسة الإمبرياليّة الأمريكيّة في المنطقة بدعمها حربين أمريكيّتين مدمرتين ضدّ العراق. كما أسهمت في دعم السياسة الإسرائيليّة ضدّ الفلسطينيين. أما على الصعيد الداخليّ، فقد قامت الحكومة التونسية بقمع المظاهرات المننّدة بغزو العراق وحصار غزّة. وقام بن عليّ بإعادة

ياسر منيف

طالب دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة ماساتشوستس، أمهرست

١ - Christopher Alexander, "Authoritarianism and Civil Society in Tunisia," merip.org. MER 205. Oct - Dec 1997.

<http://www.merip.org/mer/mer205/alex.htm>